



کتابخانه مرکزی و مرکز اسناد دانشگاه تهران

بخش دیجیتال

نام کتاب: تبصره المتعللين

مؤلف: ابن طالب نوسی

شماره کتاب: ۱۰۲۶۹

اندازه: ۲۱x۱۵

تاریخ تصویربرداری: حرار ۹۰

تجربة المتعلمين

٥

١٠٢٤٩



to Jesse
Ala. 1848

ويستحب فيه غسل اليدين قبل دخالهما الماء مرة من حدث النوم والبول ومن تيمم في الصلاة فلهما ثلاث من الخبث
 ووضع الأثاء على اليمنى والاعتراف بها والتميمه والمضمضة والاستنشاق ثلاثا وتيميمه العتلات ووضع
 الماء في غسل اليدين على ظهر الذراعين في المدة على أيهما وبالعكس لها في الثانية والدعاء على كل فعل وبكره التيمم
 والاستعاذه وبكره التوليمه **مسألة** الأولى لا يجوز للرجل مسح كباية القرآن الثانية لو تمسك باليد وشك في
 الطهارة نظره بالعكس كباية الطهارة الثالثة لو شك في شيء من فعل الوضوء وهو على علم إلى سبوا بعده
 لو اضرب لم يلقه **الباب الثاني** في الغسل ويجب بالخبيرة والحض والاستعاذه والمضمضة في كل الأوقات بعد
 بركه وقبل تظهيرهم بالغسل والموت ويستحب ما يأتي منها فصول **الفصل الأول** في الخبث وهو يحل بالزوال
 الماء الذي مطلقا وبالجماع في الفرج حتى يغيب الحشفة سواء الغل والذوقان لم يزل يجب لها الغسل والواجب
 فيه النية عند غسل الدين والواضع استدلاله الحكم واستيعاب الجسد بالغسل وتخليل الأصيل إلى الماء الكاه
 والبداة بالواضع ثم الجانب الأيمن ثم بالآخر فيسقط الترتيب مع الإلتباس ويستحب الاستبراء بالماء
 والاجتهاد والمضمضة والاستنشاق ثلاثا والغسل بضع فمارة وتخليل ما يصل إليه الماء ويجوز عليه قول
 قراءة الغزير ومسح كباية القرآن ومسح عليه اسم الله تعالى أو اسماء الأنبياء أو أحدهما لا ينعى عليهم السلام ودخل
 المساجد أحيانا إلا المسجد الحرام ومسح الرسول عليه الصلوة والسلام ووضع شئ منها وبكره قرائه ما زاد
 على سبع أيات ومن الصحن وحمله ولا كل والشرب لا بعد المضمضة والاستنشاق والموت لا بعد الوضوء
 وللضناب لو حدث في ثناء الغسل عاد **الفصل الثاني** في الحيض وهو في الأغلب يوم أو يومين يخرج بحرقه وحارة
 وماتوا خمسين سنة إن لم تكن قرينة ولا نطقة أو بعد ستين إن كانت أحدهما أو قبل سبع سنين مطلقا
 فليس يحض وأقله ثلثة أيام متواليات وأكثره عشرة ومائتيها يجب العادة ولو تجاوزت الأربع عشرة
 فإن كانت لمرة ذات عادة مستوية بعثت إليها وإن كانت عشدة أو مضطربة ولها بمن عثت
 عليه ولو قد تدرجت المستدرة إلى العادة أهلهما فزهدت في إقرانها فزهدت في إقرانها فزهدت في إقرانها
 تحضت في كل شهر سبعة أيام أو ثلثة من الأول وعشرة من الثاني والمضطربة تنقص بالسبعة أو الثلثة
 والعشرة في الشهرين ويجوز عليها دخول المساجد أحيانا إذا عد المجهزين وقراءة القرآن ومسح كباية
 القرآن ويجوز على زوجها وطبها ولو طي عدا غرة وكفر مستحبا ولا يعقد لها صلوة ولا صوم ولا طهارة
 وأفعه الخذث ولا طواف ولا اعتكاف ولا يصح طاعتها ولا يجب عليها قضاء الصلوة ويجب عليها قضاء
 الصوم وبكره لها قراءة ما عد الغزير ومن الصحن وحمله والحض والوضوء قبل الغسل والاستمتاع منها
 بما بين السرة والركبة ويستحب الوضوء عند كل فريضة والجلوس في الصلاة إذا ذكره بقدر جهلها **الفصل**

الثالث في الاستحاضة وهي في الأغلب صفر بارد رقيق نراه بعد أيام الحيض وأيام النفاس وبعد
 الياسر إن كان الدم قليلا وهوان يظهر على القطن ولا يفسدها ويجب عليها تغيير القطن وتغييره
 الوضوء للحضوة وإن كان كثرا وهوان يحض القطن ولا يسيل ويجب عليها مع ذلك تغيير الخنزير
 والغسل بصلوة العتادة وإن كان كثرا وهوان يسل ويجب عليها مع ذلك غسلان غسل الظهر والعصر
 يجمع بينهما وغسل المغرب والعشاء يجمع بينهما وغسلها أفضل الحاضن وإذا فعلت ما قلناه مارت حكم الطاهر
الفصل الرابع في النفاس وهو الدم الذي تراه عقب الولادة أو معها ولا قدره أكثره عشرة أيام
 وحكمها حكم الحاضن في جميع الأحكام **الفصل الخامس** في غسل الأموات ومباحثه **الأول** الاحتضار يجب
 فيه استقبال القبلة ما أمكنه وإن بلغ على ظهره وجعل وجهه وباطن رجله إليها ويستحب تلقينه الشهادتين
 والالتزام بالآخرة وكلمات الفرج وقراءة القرآن وتتميم عيشه وإطباق فيه ومدايدته وإعلام الموت
 وتجميل امره أفع الأشبه وبكره أن يحضره جنب وحائض ويجعل على بطنه جدي **الثاني** الغسل
 يجب تغسيله ثلاث مرات الأولى بماء السدر والثانية بماء الكافور والثالثة بالماء القراح أفضل الخبث
 ولو حفت ثيابه لم يمسح به ويستحب وقوف الغاسل على عتبة وغيره في الغسلين الأولين والذكر
 والاستغفار وإرسال الماء إلى خفيه وتغسيله تحت سقف واستقبال القبلة وغسل رأسه
 جسده برغوة السدر وفريجه بالاشنان وإن فوضا وبكره إعادته وقص ظفاره وتجميل شعره **الثالث**
 التكفين يجب كفيته في ثلثة أثواب سرور ونقص وأزاروا صام مساعد بالكافور ويستحب أن
 يراود للرجل جبة غير مطرزة بالذهب وخزقة نقدية وعمامة يعم بها مخنا ونراد طمارة لقامة أخرى
 ثلث يديه ونطاقا ويعوض عن العمامة والتكفين بالقطن وتطيبه بالزبدرة وحديدان من الخلل وإن
 يكتب على العمامة والتميم والاذن والحديد ثلث اسمه وأنه فميد الشهادتين واسماء الأنبياء والأعظم
 وإن يكون الكافور ثلثة عشر دهما ونكثا وإن لم يوجد فقلدهم وبكره التكفين في السواد وجعل الكافور
 في سمعه وبصره وبكره لا تكاف **الرباع** الصلوة عليه وهي على كل ميت مسلم ويجوز على كل ميت مسلم
 من الأدم ذكر كان أو أنثى حوا أو عيدا واستحب على من نقص سنة عن ذلك وأولاها بالصلوة عليه ولا
 هم بالميراث والزواج أو لي من كل أحد والهاشمي الحق إذا قدمه الولي ويستحب له تعديله مع الشرايط وأما
 الأصل أولى من غيره وجعلها على الكفاية وكيفتها أن يكون بعد الميتة حيا بينها أربعة أذرع أفضلها
 أن يكون في ثيابها الشهادتين ثم يوصل على النبي صلى الله عليه واله وسلم بعد ثلثه ثم يدعو للمؤمنين بعد ثلثه ثم
 يدعو للمؤمنات إن كان مؤمنا وعليه إن كان منافقا وبدعا المستضعفين إن كان منهم في الواقعة ولو كان

الغسل

الغسل

طفلا سال الله ان يجعل له ولا يويه فطاوان لم يعرفه سال الله ان يحشره من ابواله ثم يكبر الحاشية ويضرب
 بعد دفع الحاشية ولا تراه فيها ولا تسليم ويستحب فيها الطهارة ولبست شرط **مسائل** الاولى لا يصلي عليه الا
 بعد تقبل وتكفيه الثانية يكره الصلوة على الجنازة ومن الثالثة لو لم يصل على الميت صلى على قبره بها
 ولبس الرابعة يتحلى بقف لا عام عند وسط الرجل وصد المرأة ولو اتفقا لجعل الرجل مما يليه المرأة
 يجب ان يجعل راس الرجل عن يمين المصلي **القاسم** الدين والواجب شتره في الارض من هوام السباع وكثر
 راحته عن الناس على جانبه الا يمين موجهة الى القبلة ويستحب اتساع الجنازة او مع احد جانبيها وتربعها او
 عند رجل القبر ان كان رجلا وقد ملى القبلة ان كانت امرأة واخذ الرجل من قبل راسه والمراة
 عرضا وحفر القبر قد دقا منه والى التوقه والحد افضل من الشئ بقدر ما يجلس فيه الجالس والذ كعند
 تناوله وعند وضعه في اللحد والتحنى وحل الاوزار وكشف الراس وحمل عقدا كالكهان ووضع حده على التراب
 ووضع يمين من التوبة معه وتلقينه الشهادتين والاولى بالانتماء عليهم كلام وسبح الله والخرج من قبل اليمين
 والهالة الحاضرين من التراب بظهور الكف وطم القبر وتربعه وضرب الماء عليه دورا ووضع اليد عليه
 والترحم وتلقين الولي بعد الاضغاف ويكره قول ذي الرحم وهاكثه التراب وقرش القبر بالساج من
 غير حاجة وبخضه وقدر يده ودغريتين في قرواحه ونقله الى غير المشاهد والميت في الحجر
 ثقيل ويرى فيه ولا يدفن في مقبرة المسلمين غيرهم الا الذمية الحامل من المسلم فيستبد بها القبلة **مسائل**
 الاولى الشهيد لا يغسل ولا يكفن بل يصلي عليه ويدفن بشيابه الثانية صدر الميت في احكامه وعينه ان كانت
 عظم غسل وكفن ودفن وكذا السقط لا بعد اسهره ولا دفن بعد لونه في حرقه وكذا السقط للدين اربعة اشهر
 الثالثة يجوز الكفن من اصل التركة قبل الدين وكفن المرأة على زوجها وان كانت موسرة الرابعة الطامع
 كالخلال الا في الكافر فلا يقربه الحاشية من مس عظام الناس بعد بروه بالموت وقبل تطهيره بالاعسل
 او صقل طعمه فيها عظم قطعت من حي او ميت وجب عليه الغسل ولو ضلت القطة من عظم او كانت الميت
 من غير الناس غسل يده خاصة **الفصل الثاني** في الاغتسال المستوفى وهو غسل يوم الحج وقدر من طالع الحج
 الى الزوال وفي اول ليلة من شهر رمضان وليلة النصف منه وسبع عشرة وتسع عشرة واحدى وعشرين وثلاث
 وعشرين وليلة القدر ونحو العيد وليلة نصف رجب وليلة نصف شعبان ويوم البعث والعدو والى
 المياهل وغسل الاحرام وزيارة النبي والائمة عليهم السلام وقضاء الكسوف مع التزكيا واحراق القوم
 كل وغسل التوبة وصلوة الحاجة والاستجارة ودخول الحرم والمسجد الحرام والكعبة والمدنية ومكة النبي
 عليهم السلام وغسل المولود **باب المباح** في التيمم يجب عند فقد الماء او عند استعجاله من اوجبه او خوف

عظم

عظم او عدم التيمم وصلها اليه او شئ يضره في الحال ولو لم يضره في الحال وجب وان كثر وجب الطلب
 غلوة سهم في الحزنة وغلوة سهمين في السهلة من جابرة الاربعة ولو كان عليه نجاسة ولا يفضل الماء
 عن الزمان منه وان اصابه ويجوز ما من النورة والحج والحصى ويكره بالسبح والرمل ولو لم يجد الا الرمل
 يتيمم به وكيفية ان يضرب يديه على الارض ما يوافي بقبضهما ويمسح بهما وجهه من قصاص الى طرف
 الا كف ثم يمسح بظهر كفه الا يمين بطن الايسر بطن الايمن ولو كان بدلا من الغسل ضررت
 ضرورية للوجه واخرى لليدين ويجب الترتيب وينقصه كل واقف الطهارة ويريد وجود الماء مع كونه
 من استعماله ولو وجد في ثنائه ان صلواته ولا يعيد ما صلى تيمم ولا يجوز فعله في وقت ويجوز رفع الضيق
 وفي حال السعة **ولا** **باب النجاسة** في النجاسات وهي عشرة البول والغائط ما لا يؤكل لحمه من ذى النفس
 السائلة والمني من ذى النفس السائلة مطلقا وكذا الميت والدم منه والكلب والخنزير والكافر والمسكر والقفا
 ويجب ان المها عن التوبة البدن للصلوة عدا ما قصص عن سعة الدرع العظمى من الدم غير ادماء
 النكس وعف عن دم الفروع والجروح مع السيلان ومسقة الازالة وعن نجاسة ما لا يقع الصلوة فيه
 منهجركا لشكره والجورب والغلسوة ويكفي المربة للصلي فيمكن لها الاقرب واحد غسله في اليوم
 مرة واحدة ويجب ازالة النجاسة مع علم موضعها ولو جهل غسل جميع الثوب ولو اشبه الثوب بغيره
 صلى في كل واحد منهما مرة ولو لم يتمكن من غسل الثوب صلى عرايا اذا لم يجد غيره ولو غاب البرد صلى فيه
 ولا اعاده ولو صلى في النجس مع العلم اعاد في الوقت وبخارجه ولو نسي حاله الصلوة اعاد في الوقت ولو لم
 يتقدم العلم حتى فرغ فلا اعادة وتطهر الشمس ما يجففه من البول وغيره على الارض ولا ينسبه والحصى
 والبول والارض باطن الحف ولو نجس لاما وجب غسله فيفضل من ولوع الكلب ثلث اوليين بالتراب
 ومن الحجر العادة ثلثا والسبع افضل ومن غير ذلك مرة والملك افضل ويجوز استعمال والى الذهب
 والفضة في الاكل والشرب وغيره ويكره العضض واواى المشركين طاهرة ما لم يجعل مباشرة لها وطهر
كتاب التيمم وفيه ابواب **باب الاكراه** في المقدامات وفيه فصول الاولى في اعدادها الصلوة الواجبة
 في كل يوم وليلة خمس الظوايرج ركعات في الحضر وفي السفر ركعتان والعصر ركعة والمغرب ثلث فيها والعشا
 الاخرة كالظن والصبح ركعتان فيها والنوافل اليومية اربع وثلثون في الحضر ثمان ركعات قبل الظهر ثمان
 بعد الظهر اربع بعد المغرب ركعتان ومن جلوس بعد العشاء ثمان ركعات والصلوات
 الليل ركعتان الشفع وركعة الوتر ركعتا الفجر يسقط في السفر نوافل النهار والوتر خاصة وفي الصلوات
 الواجبة الجمعة والعيدان والكسوف والزلزلة والايات والطواف والجنائز والهند ورويشه وما عدا ذلك

والاخر يسير بها مع عقد قلبه وشروطها القيام مع القدرة ويستريح اليدين بها الى شتمتي الاذنين **الثالث**
 القيام وهو ينحني مع القدرة ولو بجرحه عند ان تعدد صلى قاعدا وان تعدد رجليه صلى مضطجعا بالاعياء
 فلو جرح صلى مستلقيا **الرابع** القراءة ويجب الحمد وسورة في الاولين ويكفي الحمد في غيرهما ولا يجزئ التمجيد ويجب
 التعلم ولو لم يحسن مع الكثرة ومع الجرح صلى بالحنين وان لم يحسن شيئا كبراه لله والله والاخر صلى بحول لسانه وسعد
 بها قلبه ويتخير في الثالثة والرابعة عليها وبين التسبيح الا ربع صورها سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله
 والله اكبر ويحذف الجهر في الصبح والاولي المغرب والاولي العشاء والاختفات في المواقي ولا يجوز قراءة العزائم في
 العزائم ولا ما يفتوت الوقت بقراءة ولا في سورة بعد الحمد ويستحب الجهر بالسلمة في الاختفات و
 قراءة الجمعة والمناسبات في الجمعة وتظهرها ويحرم قول مين ويسطل **الخامس** الركوع ويجب في كل ركعة مرة الا
 في الكسوف والايات وهو ركعتي ويجب ان ينحني بعد ان يصل كاهه الى ركبتيه ولو جرح في المكنى والا اومأ و
 ان يطأ بقدر التسبيح وان جرح مرة واحدة وصورها سبحان ربّي العظيم ويحده وان ينصب قاعا مطعنا
 ويستحب التكبير له ورفع اليدين له ووضع يديه على ركبتيه مفرجات الاصابع ووردها الى الخلفه ونحوه الظاهر
 ومد عنقه والادعاء وزيادة التسبيح وان يقول بعد رفع الراس سمع الله لمن حمده ويكره ان يركع ويده
 تحت ثيابه **السادس** السجدة ويجب في كل ركعة سجدة وان وهما ركعتي ويجب في كل سجدة السجدة على سبعة
 الجهات واليدين والركبتين والهما الى الجبلين وعدم علم موضع السجدة عن القيام بازيد من ثمانية ولو تعدد
 السجدة اومأ او وضع شيئا وسجد عليه وان يطأ بقدر التسبيح وان جرح مرة واحدة وصورها سبحان ربّي
 الاعلى ويحده وان يجلس بينهما مطعنا وان يضع جهته على ايسر السجدة عليه ويستحب التكبير له وعند الرفع
 بينهما والسبق بيديه على الارض والادعاء بالانقضاء التسبيح الزائد والطا منه عقيب وفع
 من الثانية والادعاء بينهما والقيام معتمدا على يديه سابقا برفع ركبتيه ويكره الادعاء **السابع** الشهادتين
 ويجب في كل شأنيته مرة وفي الثانية والرابعة مرتين ويجب فيه الجلوس بقدره والشهادتان والصلوة
 على النبي واله واقله اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا رسول الله اللهم صل على محمد وآل محمد ويجب
 ان يجلس متورك وان يدعو بعد الواجب **الثامن** التسليم وفي وجهه خلاف وصورته السلام علينا وعلى
 عباد الله الصالحين او السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ويستحب ان يسلم المنفرد الى القبلة ويومئ بعين
 عينيه الى يمينه والامام يصفي وجهه والمأمور عن يمينه وعن يارده ان كان على يارده واحد **الفصل الثاني**
 في صلاتها والصلوة وهي خمس **الاول** الموضع يسجد بكبريات بينها ثلثة اذعية واحدة منها تكبيرة الاحرام
الثاني الفوت وهي كل شأنيته قبل الركوع وبعد القراءة ويقضيها بوضوء بعد الركوع **الثالث** النظر

في حال قيامه الى موضع سجوده وفي حال قوته الى باطن كفيه وفي حال كونه الى ما بين جليله وفي سجوده الى طرف انفه
 وفي حال جلوسه الى حجر **الرابع** وضع اليدين قائما على فخذي يديه وكبتيه وقائما للقاء وجهه وراكعا على
 ركبتيه وساجدا سجدا اذنيه وجالس على فخذي **الخامس** التعقيب وقله سبج الزهراء عليها السلام و
 لا حصلا كثره ويستحب ان ياتي فيه بالمقول **الفصل الثاني** في قواطع الصلوة ويطلبها كل من اقص الطهارة
 وان كان ممسوا وتعدلات لثقات الى ما وراء الكلام من فضاء عما ليس بقرآن ولا دعا او الفقهية والفعل
 الكثير لما راج عنها والبكاء لا مود الدنيا والتكفير ويكره الا لثقات عينا وشمالا والشاب والفتي
 والفرقة والبث والاعتناء والتعم والبصاق ونفخ موضع السجدة والناوة بحرف ومد فقرة الاثنى
 ويحرم قطع الصلوة بغير ضرورة وفي بعض الشعر للرجل قولان ويجوز تشبث العاطس ورد السلام والدعاء
 بالمسح **الباب الثالث** في بقية الصلوة الواجبة وفيه فصول **الاول** في الجمعة وهي ركعتان عرض الظاهر
 ووقتها من زوال الشمس الى ان يصير ظل كل شيء مثله ومن شرطها السلطان عادل او من نفسه والعبد
 وهو خمسة نفر احدهم الامام والخلفان وهما محمد الله والصلوة على النبي واله والوعظ وقراءة سورة
 من القرآن والجماعة وان لا يكون هناك جمعة اخرى فيها اقل من ثلثة اميال ويجب مع الشرط على كل
 حر ذكر مسلم من الرض والعجم والعجم وان يكون هما لا مسافرا ولو كان بنيه وبين الجمعة ازيد من يومين يجب
 الحضور ولو فانت وجبت الظهر ويجب ايقاع الخطبتين بعد الزوال قبلها وقيام الخطيب مع القدرة
 ويستحب فيها الطهارة وان يكون الخطيب بلغا مواظبا على الصلوة مرتد يا معتدا على شيء والا صغارا
مسائل **الاولى** الاذان الثاني بدعة **الثانية** يحرم البيع بعد النداء ويستعد **الثالثة** لو امكن الاجتماع
 حال الغيبة استمر للجمعة **الرابعة** تحت الشغل بعشرين ركعة وحلق الرأس وقص الاظفار واخذ الشارب للمشي
 بسكينة ووقار والخطيب والدعاء والجهر بالقراءة **الفصل الثاني** في صلوة العيدين وهي واجبة جماعة على
 الجمعة ومع فقد واحدة من جماعة وفراي ووقتها بعد طلوع الشمس الى الزوال ولا يقضي لو فانت وهي
 ركعتان قصر في الاولى الحمد والا على ثمة ركعتين بينهما ثمة ركعة السابعة للركوع ويشهد بين يمين ثم
 يقوم فيقرأ الحمد والتسبيح ثم يركع اربعاً ويقبض بينهما ثم يركع الخامسة للركوع ويشهد بين يمين ويشهد
 بها والخروج حافيا بسكينة ووقار وان يطعم قبل الخروج في الفطر وبعد ما في الاخير مما يعجز به والتكبير عقيب
 اربع صلوات ولها المغرب وآخرها العيد في الفطر وفي الاخير عقيب خمس عشرة اولها الظهر يوم العيد
 كان غني وفي غيرهما عقيب عشر **مسائل** **الاولى** يكره الشغل قبلها وبعد ما الا في المسجد النبي على السلام

والمظهر بالمقيم والسلم بالاجنم والابرص والمحدود بعد قوته ولا غلب ويكره امانة من يكره الماسومون والاعرج
 بالمهاجرين **مسألة الاولى** لو احدث الامام استناب ولو مات واغنى عليه قداما **الثانية** لخصا في الداخل غوار الركعة
 وكع وشي من غير **مسألة الثانية** اذا احرص الامام وهو في فاطة قطعها ولو كان في فريضة اعطا فاطة ولو كان امام الاصل قطعها
 وقاعد **الثالثة** لو فاتت بعض الصلوة فصل مع الامام وجعل ما يدركه اول صلوة فاذا سلم الامام قام فاته صلوة ثم
الرابعة تنجس بماء المساجد مكشورة والبضائع على اوابها والمناورة مع حائظها والاسراج فيها واعادة البضائع
 ويجوز المستعمل للشر في غير منها يحرم بغيره فمما ونفسها بالصور واخذها او بعضها في ملك او يوق او حال
 النجاسة فيها واخراج المحل منها ويعد اواخرج ويكره بيعها والشق والمخاريف في حائظها وجعلها اوقافا والبيع فيها
 والشر او العتق وقام الحد وباشا اذا اشترى على الصانع والنمو والبصاق وعكس الجاني ونقض الاحكام
 ويستقيدهم الرجل اليمنى بخولا والبصري بخرجا والدماء فيها وكسها **الباب السابع** في صلوة الخوف وهي مقصورة
 سفر وحضر جماعة وفردى وسروطها ثلثة ان يكون في المسلمين كثرة عكسها لا فرق بين مقيم بقا وطريق
 العدد وان يكون في العدد وكثرة يحصل معها الخوف وان يكون العدد وفي خلاف جهة القبلة وكيفيتها ان يصلي
 بالاولى ركعة ويقف في الثانية حتى يتم او يسلم في الاولى فصل ثم الثانية ويقف في التثنية حتى يتم او يسلم
 بهم وان كانت ثلثة يصلي بالاولى ركعة وبالثانية ركعتين او بالعكس ويجب هذه السبلح ماله يمنع شيئا
 الواجبات في صلوة مع الضرورة وصلوة شد الخوف بحسب الامكان واقفا او ماشيا او راكعا او يسجد على فريضة
 سرجة او اوماء ويستقبل القبلة عما امكن ولو لم يتمكن من الايام صلى بالتسبيح عوض كل ركعة بها ان لم يجد
 لله ولا اله الا الله والحد اكره والمجمل والعزق يصلان اياما ولا يقصران لامع السفر **الباب الثامن**
 في صلوة المسافر يقطع في السفر من كل ركعة ركعتان بشرط منته **احدها** قصد المسافة وهي ثمانية فراسخ
 او اربعة مع العود في يومه **الثاني** ان لا يقطع سفره ببلد له فيه ملك فلا يستوفيه ستة اشهر فصاعدا او يوم
 على اقامته عشرة ايام ولو قصد المسافر ولم يعل على راسها فنزل قصر في طريقه **الثالث** اباحة السفر ولو كان
 عاصيا بسفره لم يقصر **الرابع** ان لا يكون سفره اكثر من خمسة كالملازم والمكاري والراعي والبدوي والذي يدر
 في تجارته او الصابغ من لا يتم في بلدة عشرة ايام ولو اقامه في بلدة او بلد اخر عشر ايام قصر واخرج
الخامس ان يتوارى عنه جدران بلده او يخفى عليه اذان صوره فلا يتقص في ذلك ومع حصول الشرائط يلحق التقصير
 الا في حرره وحرره وحرره وصحب الكوفة والحار على ساكنة السلافة في غير ذلك ولا في غير ذلك اعادوا لها
 لا يعيد والمناهي يعيد في الوقت لا خارجها ولو سافر بعد دخول الوقت قصر مع بقاء الوقت ولو دخل في السفر
 بعد دخول الوقت قصر ولو نوى المسافر اقامة عشر ايام او لو لم ينو قصر الى ثلثين يوما ثم يترك **مسألة** في ركعة وهي

فتعان ركعة المال ركعة الفطر وهما **الباب الاول** في شرائط الوجوب وعقبة انما يجب ركعة للمال على الابواب
 للمالك للتعبد للممكن من القصر وفيه وفيه من يخرج مال الطفل من اولى ايام احوالها عنه والمال الغائب اذا لم
 يتمكن صاحبه منه لا يجزئ ولو وضعت عليه احوال استخرج ركعة حوله عنه بعد وجوبه ولا ركعة في الدين وركعة
 القرض على القرض من تركه بالركعة مع هلال الشا في عشر حجب مع بقاء الشرايط في حال الحول ولا يجوز المناجزة مع
 المكتبة فيمن لا تقدر عليها قبل الجواب فان دفع كان قضا الاستعادة واحسب منها مع بقائها على الاستيفاء
 وتحقق الوجوب ولا يجوز نقلها عن بلد هامة وجود المستحق فيقضي ان يخلو ولم يخل ولا ضمان ولا يدين
 النية عند الاخراج واما الثمنان فشرطه اثنان الاسلام والمان والظاهر انهما لا يقطع عنه بعد الاسلام ومن لم
 يتمكن من اخراجها مع الوجوب لا طفت لم يفضها **الباب الثاني** في ركعة وهي خمسة اصناف لا غير منها
 فضول ثلثة **الاول** النعم بحسب الزكوة في النعم الثلثة الاول والبقرة الغنم بشرط اربعة المضارب والسوق الحلال
 وان لا يكون عوامل وضارب لابل اثناعشر خرس فيها شاة ثمانية عشر وفيها ثلثة شاة ثمانية عشر وفيها
 اربع شاة ثمانية عشر وفيها خمس شاة ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت
 لبون ثمانية عشر وفيها حقة ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
 ويتعرق وفيها حقتان ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت
واما البقرة فلها ضاربان اربعة ثلثون وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت
 خمسة عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
 ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر وفيها بنت مخاض ثمانية عشر وفيها بنت لبون ثمانية عشر
 ما بين الضاربين يسمى في ابل شتاء وفي البقر وقضا في الغنم عفووا اما السوم فشرط في جميع طول الحول فلو
 اعتلت في اثناء الحول من ضارب او اعلمها مالها استأنف الحول بعد العود الى السوم واما الحول فهو شرط في
 الجميع وهو اثني عشر شهرا وبدون الثاني يخرج الزكوة ولو لم يملك الضارب قبل الحول سقطت الوجوب ولو سقطت الغنم
 ولو كان بعده لم تسقط **مسألة** الاولى الشاة الماخوذة في الزكوة اقلها الجع من الضان او الشني من الغنم ونحوي
 الذكر والاثنى وبنت الخاضع والبيع وهو الذي لا حرج له وبنت الثوب والمشتهة ما لم حرجين والحقة ما لم ت
 ثلثة وضعت في الرافة والجدة ما دخلت في الخامسة **الثانية** لا يخذل الرخصة ولا لرمه ولا المولود ولا ذك
 العوار ولا يخذل الكوكلة ولا يخل الضوايا ولو كانت بلة فاضه احد من **الثالثة** من يجب عليه خاضع وعنده بنت
 لبون دفعها والمستغدا شاتين او عشرين درهمها ولو كان بالعكس دفع بنت مخاض ومعهما شاتين او عشرين درهمها
 وكذلك الحقة والجدة وابن البون حيا وبنت الخاضع **الرابعة** لا يجب اخراج العين بل يجوز دفع القيمة **الفصل الثاني** في ركعة

الذهب والفضة يجب الزكوة فيها بشرط الحول وقد مضى المنصف وكونهما مضر ومن بسك المعاملة ونصنا الذي
عشر من دينار فنه نصف دينار ثم أربعة دنانير وفيها قيراطان وهكذا وانما ولا يجب فيما نقص عن عشرين ولا
عن أربعة عشر وفيها نصف الفضة ما زاد عن فها خمسة دراهم ثم اربعون فها درهم ولا شيء فيما نقص عن المائتين
ولا عن اربعين ولا السباك ولا لطي وان قصد الفراء عن الحول وبعد **في الفصل الثالث** في زكوة العائلات
يجب الزكوة في أربعة اجناس منها الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا يجب فيما عداها وانما يجب فيها بشرطين
الضباب وهو في كل واحد منها خمسة اوسق كل وسق ستون صاعا وكل صاع اربعة امداد وكل مد رطلان و
ربع بالعراقي فخير العشران سقي سحا او بعلا او عدا وان سقي بالغرب والدواي والنواضع فنه نصف الشعير
كما زاد بالحساب وان قل بعد اخراج المون من بذره وغيره ولو سقي بها اعتبر بالخل ولو ساقا وباقط الثاني
ان يعمى في ملكه فلو انقلبت اليد بالبيع او الهبة او غيرها لم يجب الزكوة ان كان ثقلها بعد بدو الصلاح وان كان
قلبه وجب ويتعلق الزكوة بالغللات اذا اشتدت وفي الثمار اذا بدت صلاحها وقت الاخراج عند النضفة
ويجب الثمرة اذا حصلت لاجناس مختلفة ينقص كل جنس عن الضباب ولو يضمن بعضه الى بعض واحد اعلم **الفصل**
الرابع فيما يتحى منه الزكوة حتى الزكوة في مال التجارة بشرط الحول وان يطلب براس المال او بزيادة في الحول كل يوم
قيمه الضباب ويقوم بالنقد وينتفع بالخل بشرط الحول والسوق والا فانه يخرج عن كل حقوق دينار وان وعمل
بروزون دينار واحد ويخرج فيما خرج من الارض عدا الاجناس الاربعة من الجواب بشرط حصول شرط الوجوب
في الغلات ويخرج منها كما يخرج منها **الباب الثاني** في المستحق للزكوة وهم ثمانية اصناف **الفصل الاول** الفقراء والمساكين
وهم الذين لا يملكون قوت السنة لهم ولعائلاتهم ويكونون عاجزين عن تحصيل الكفاية بالصناعة ويعطى صاحب دار
السكنى بعد الحزمة ومن الزكوب **الثالث** العاملون وهم السعاة للصدقات **الرابع** المولفة وهم الذين ين
بنيما لولن للجهاد وان كانوا كافرا **الخامس** في الرقاب وهم المكاتبون والعبد الذين في الشدة **السادس** الغا
رمعون وهم المدينون في غير معصية **السابع** في سبيل الله وهو كل صلح او فدية كل لها والحو وبناء المساجد
والقناطر **الثامن** ابن السبيل وهو المنقطع به في الغربة وان كان غنيا في بلدته واضيف اذا كان سفره مما ساءوا
يعتبر في الاوليين الايمان ويعطى اولاد المومنين ولو اعطى الخلف مثل اعاد مع الاستبصار وان لا يكونوا ارحبي
النفقة عليهم من الابن وان علوا ولا اولاد وان تولوا والزوجة والمملوك وان لا يكونوا هاشميين وان كان المعطي مريعا
وتكون من الخبي بلع لما شاع المندوبه ويجوز اعطاء هو اليهم ويجوز تخصيص واحد بهم جميع المستحق تقيسها على الا
صناف واول ما يعطى الفقير ما يجي في الضباب الاول ولا حد لاكثره **الباب الثاني** في زكوة العظا وهي واجبة على المكلف
الحل الغني هو التي توفت سنة عند هلال شوال في تصديق عند صلوة العيد ويجوز تفديتها في رمضان ولا يجوز

عن النبي

عن العبد الا العذر ولو فانت قصبت لوعزها ثم بلغت من غير تقيظ فلا ضمان ولا يجوز ثقلها عن بلده مع وجود **المستحق**
وقد رها فستة اوطال بالعراق وستة بالمدني من الحنطة والشعير والتمر والزبيب ولا زوالا قط ومن اللبن
اربعة اوطال بالمدني وافضلها التمر ثم الزبيب ثم ما غلب على القوت ويجوز اخراج القيمة ويجب زكوتها
عن نفسه وعن جميع من يعول من سلم وكافر وعبد ومعتق وكبير وان كان متبرعا بالاعلولة ويجب فيها النية
وايضا لها الى ستمائة كوة المال ولا فضل صنفها الى الامام علي ولا رومع غيبته الى المامون من فقها الامام
ولا يعطى الفقير اقل من صاع ولا حد لاكثره ويجوز اخصاص القراة بها ثم الحيران ويحب للفقير اخلاصها
الباب الخامس في الخبز هو واجب في غنائم والحرب والمعادن والغوص والادراج والجمالات والصناعات و
الزراعات والكنوز والارض التي اذ استرهما من مسلم والحرام المخرج بالحلال وله يقيتو ويعبر في المعادن و
الكنوز وعشرون دينار وفي الغوص دينار وفي ادراج الجمالات والصناعات والادراج اربعة من مؤنة السنة
ولعائلته بقدر الاقصا ويجب في الزايد وقت الوجوب وقت حصول هذه الاشياء ويقسم الخمسة اقسام
سهم مدومهم لرسولهم وسهم لذي القربى فنه الثلثة للامام وسهم للفقراء والهاشميين وسهم لبايهم
وسهم لابناء اسبيلهم ولا يخرج عن البلد ومع وجود المستحق فيه ويجوز اختصاص بعض الطوائف الثلثة بغيرهم وبعض
فهم الاعيان وفي البيتم الفقر والاقبال كل ارض غريبة ما د أهلها وكل ارض ليرجع عليها يغفل ولا خلاف في
كل ارض سملها أهلها من غير مال وروس المال بطون الادوية والمواشي التي لا ارباب لها والامام وصوا في الحول
وقطاعهم غير المعصوبة وميراث من لا وارث له والغنائم المأخوذة بغير اذن الامام على الاسلام فنه كلها للامام
واجل المساكين والمساكين والمساكين **كتاب النجوم** وفيه ابواب **الباب الاول** في الصوم هو الامساك عن المفطرات
مع النية فان بقيت الصورة رمضان كفت فيه فيه القرية ولا فقر الى التعيين وقتها الليل ويجوز تحريكها
الى الزوال اذا زالت الشمس وقتها ووجب الامساك في رمضان للمعتق وغيره في رمضان فيه
عن الشهر في اوله ويجوز تفديته بغيره عليه وهو الاشك يصام نذرا عن شعبان فان اتفق اثنان من رمضان اجزاء
ولو اصبحت نية الاضا الى الزوال لم يفطر ثم تبين ان من رمضان جدد النية الى الزوال ولو كان بعد الزوال
امسك واجبا وقضى محل الصوم النهار من طلوع الفجر الثاني الى الغروب **الباب الثاني** فيما يجب عند الصائم
وهو صبران واجبة نذبا فالواجب لكل الشرب والجماع في القبل والدر والاسهانة والاصال الضار
الى الخلق مع عدم اياها على الجناية مع عدم احتي طليع الحرام ومعاودة الصوم بعد انتباهتين حتى يطلع الفجر
هذه السبعة فوجب لقضاء والكفارة ويجب القضاء بالانظار بعد الفجر مع طين بقا الليل وترك المراجعة
مع القدرة عليها ولكن الواجب غيره بقاء الليل وقبل الغروب المظلمة الموحية ولو غلب على الظن دخول

الليل لم يزل فلا قضاء وتعليق العترة في دخول الليل ولم يدخل معاودة ومعاودة النوم بعد ابتهاج واحدة قبل
 القيل حتى يطالع الفجر وتعد الفجر ودخول الماء إلى الخلق للبرود من المصهنة للصلاة والحقة بالماءات ويجوز
 عن الكذب على الله وعلى رسوله وعلى أئمة عليهم السلام وفي الأعراس في الماء ولا يكون وكذا الامساك عن كل عجم سوى
 ما ذكرناه وفي الكذب الصوم والمندوب ترك السعوط والكحل بما فيه صبر او مسك واخراج الدم ودخول الحمام
 المضيقان وشتم النرجس والرياحين والحقة بالماء وبطل التوب على الجسد والفتنة والملاعبة والمباشرة
 جثمونه وجلس المرأة في الماء ولا يفسد الصوم بمص الحنطة ومضغ العلك وذوق الطعام اذا فطنه وذوق
 الطائر واستيقاع الرجل في الماء **مسألة** الاولى الكفارة لا تجزى الا في رمضان والنذر والمعين وقضاء رمضان
 بعد الزوال ولا اعتكاف على حجر وما لا يقين صومه كالنذر المطلق وقضاء رمضان بعد الزوال ولا اعتكاف على حجر
 وما لا يقين صومه كالنذر المطلق وقضاء رمضان قبل الزوال والنافله لا يجزى بافساد شيء **الثانية** كفارة المعيق
 عتق رقبة او صيام شهرين متتابعين او اطعام ستين مسكينا وكفارة قضاء رمضان بعد الزوال اطعام عشرة
 مساكين فان عجز صام ثلثة ايام ولو تكررا لا فطار في يومين تكررت الكفارة وبغير الفطر ولو كان مستحلا مثل
الثالثة المكره لزوجه تحل عنها الكفارة والمطهر وكفوف نفسها **الباب الثالث** في تسامح وهي اربعة
 واجب ومندوب ومكروه ومخطئ فالواجب شهر رمضان والكفارات ودوم المعقة والنذر ومشيءه ولا
 عتكان على وجهه وقضاء الواجب وغير رمضان باق في اماكنه وامام شهر رمضان فعلاسته وعترة الهلال
 او مضى ثلثين يوما من شعبان او قيام البينة بالروية وشرايط وجوب البلوغ وكمال العقل والاسلام ومن
 المومن والا فانه حكمها والخلو من الحيض والنفاس وشرايط القضا البلوغ وكمال العقل والاسلام ^{الموت}
 يقضي ما فات في زمان رده وتخير قاضي رمضان في اتمام الزوال فيتعين اتمامه والمندوب ويجمع
 ايام السنة الا الهنئ عنه والمؤكد ستة عشر قمتا اول خمس من كل شهر واول اربع من الشهر الثاني
 واخر الخمس من الثالث ويوم العاشر ويوم المباحلة ويوم البعث واول البنيهم واليوم وهو كذا ومن
 وعاشوراء على وجه الخزن وعرفه من لا يضعفه عن الدعاء واول ذي الحجة واول رجب ويجب عليه ثلثة اشياء
 كاله ايام البيض وكل خمس جمعة ويستحب الامساك وان لم يكن صوما للامساك الفاد بعد الزوال او قبله ^{فطر}
 والمريض اذا برك ذلك والطائفة والنفس اذا طهرها والكا اذا اسلم والصبي اذا بلغ والمجنون اذا افاق ^{فطر}
 عليه كل ولا يصح صومه الا في حق الزوج والوالد مدين اذن والوالد ولا
 المملوك مدين اذن مولا والمكروه النافله سفر والمدمر الى طعام وعمره مع ضعفه عن الدعاء او شت

الملك

الحلال والمحرص صوم الصيدين واما التشر من لمن كان يعني يوم السبت على ارض رمضان وصوم نذر المعصية
 وصوم العتمة والوصال والواجب في السفر الا النذر للصيدين وبعدل ومن المتع والمبدمة لمن فاض من
 عوفت قبل الغروب عامدا او يكون سفره اكثر من حضر وهو كل من لم يعل في بلد مقام عشرة ايام **مسألة**
 الاولى الصوم الواجب ينقسم الى مضى وهو رمضان وقضاه والنذر والاعتكاف ويحرم وهو صوم
 كفارة ادي حلق الرأس وكفارة رمضان وجزا الصيدين وعرب وهو صوم كفارة اليمن وقتل الخطا والظلم
 ودم الهدي وكفارة قضاء رمضان **الباب** الثانية كل صوم يجب فيه التتابع الا النذر المطلق وبشيءه والقضاء
 جزا الصيدين والبعث في بدل الهدي **الثالثة** كل ما يشترط فيه التتابع اذا فطر بعد ربيعي وان افضل الغيوب
 استأنف الا من وجب عليه شهران فصام شهرين متتابعين ولو لم يما ومن وجب عليه شهرين فصام شهرين متتابعين
 يوم الاثنين في بدله هدي المتع اذا صام يوم التروية وعرفه صام الثالث بعد ايام النذر **الباب** الرابع
 في المعذورين اذا حاصرت المرأة او نفست اي وقت كان من النهار بطمومها وتقصيه ولو طهرت بعد الفجر امسكت
 استحبابا وقضته ولو بلغ الصبي افاق المحن قبل الفجر صام ذلك اليوم وجبا والا فلا والمريض اذا برز او قدم المشا
 قبل الزوال ولا يفطر المسكرا وجبا واخرها والا فلا ولو استمر للمرض في رمضان لم يخرس بقضاءه وقضته
 عن المأثم يومه لكل يوم بعد ولو لم يبق فيها وكان عازما على الصوم وقضاه ولا كفارة فان تهاون ففطره وقضه
 عن كل يوم بعد وحكم ما زاد على رمضان من حكم رمضانين ويجزى الا فطر على المريض المسافر ولو صام ما لم يجزى ^{شاهدا}
 فصر الصوم كشر انما نظر للصلاة والشيخ والشيخ مع عجزها يتصدق عن كل يوم بعد وكفارة والعطاش ويقضي مع
 البرء فالحامل المقرب بالوضع والمرضعة العليله اللبن فطران وتقضيان مع الصدة ولو مات المريض في وعنه
 استحب لو لم يهرق اعضائه ولو مات بعد استقر الصوم والغوات بسفر وغيره قضى الولى وهو اكبر اذ لا يترك
 واجبا ولو كان وليا خاصا ويقضي له الدية ولو كان الاكبر انتمى لا تقضيه وتصديه من المكنون كل يوم بعد ولو
 كان عليه شهران قضى الولى شهر او قصده ومن مال الميت عن اخر **الباب الخامس** في الاعتكاف وهو البث العباد
 في مسجد مكة او مسجد النبي عليه السلام او جامع الكوفة او البصرة خاصة وشروطه البينة والصوم واقعا ثلثة ايام فزاد
 وهو واجب ونذر فالواجب ما اوجب بالنذر وبشيءه والنذر ما يتبعه فاذا قضى برمان وجب الثالث
 ولا يخرج من المسجد الا لضرورة او طاعة كتسبيح اخ ومعاودة من صوم صلاة حارة واقامة شهاده ومع الخرج لا يمشي
 تحت الظلال ولا يجلس ولا يصلي الا بجمعة ويستحب له الاشتراط ويحرم عليه الاستمتاع بالنساء والبيع والشراء وشتم الطبيب
 والجدال ويفسد صومه ما يفسد الصوم ولو جامع غيره كمن مثل كفارة رمضان وان كان ليل في فطر رمضان يقضاه
 الكفارة ولو فطر بعينه ما الذي يجب الكفارة فان وجب بالنذر والمعين كره والا فلا الا في الثالث ولو

المرحوم
في
المرحوم

حاصلة المرأة او مرض المعتكف حرجا وقضيا مع وجوبه **كتاب في فيه ابواب** في اقامه وهي
بجدة الاسلام وما يجب بالنذر وبشبهه ولا يستجاءر ولا يفسد في الاسلام واجبة باصل الشرع مرة واحدة على
الذكور والاناث والمثاق في بشر وطسفة البلوغ ومثال العقل والحرية والارادة والاحكام والامكان المشير في وجوب الصبي
لم يخرج الا اذا ادرى احد المؤمنين بالغنا وكذا العبد ويصح الاحرام بالصبي غير المميز وبالجنون ومن العبد باذن
المولى ولو تسكن الفقير لم يخرج بعد الاستطاعة ولو كان المتمكن من الصلابة يجب الاستئذان به ويجب مع الشرط
على الفور ولو اهل مع الاستعانة حتى ما تضي من صلب ماله من اوقية كما كان ولو لم يخلع غير الاجرة ولا يخرج
لمن وجب عليه ان يخرج تطوعا ولا نابا ولا بشرط في المرأة وجود محرمة ولا اذن الزوج وبشرط في الذنب واما
النائب فشرطه الاسلام والعقل وان لا يكون عليه حرج واجب ولو لم يكن جازيا كان ضرورية او اوقية ولو
تزوج عن بنت برئت ذمتها **ابواب ثانيا** في اواعده وهي ثلثة تمتع وقربان واذا دعا المتع فصوره
الاحرام بها العدة الى التلقيات والطواف بالبيت سبعا وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام
والسعي بين الصفا والمروة سبعا والتقصير والاحرام ثانيا من مكة والوقوف بعرفات تاسع ذي الحجة الى
الغروب والا فاضته الى المشعر والوقوف به بعد الحج ورمي جمرة العقبة ثم الذبح ثم الحلق يوم النحر بمحلى
الحج وركناه وسعيه وطواف النساء وركناه والبيت بمحلى ليلة الحادي عشر والاشاء في عشر ذي الحجة
الثلثة في اليومين ثم ان قام الثالث عشر رمي هذا فوض من ناي عن مكة ما بقي عشر ميلا فاذا من كل
جانب للمرفق يقدم الحج ثم يعتمر بجمرة مفردة بعد الاحلال والقارن ذلك كويسوق الهدى عند احرامه
وشروط التمتع النية ووقوعه في شهر الحج وهو سؤال وذو القعدة وذو الحجة وايان الحج والعمرة في عام
واحد واخاء الاحرام الحج من مكة وشروط النية ووقوعه في شهر الحج وعقد الاحرام من التلقيات
او من منزله ان كان دون التلقيات ويجوز لها الطواف قبل المصلي بعرفات لكنها يجزى ان النبيلة عند
طواف استجبابا ويجب على المتع المهدى ولا يجب على الباقي من **ابواب ثانيا** في الاحرام وانما يصح من المواقيت
وهي ستة اهل العراق العتيق وفضل المسح او وسطه عمرة واخره ذات عرق فالحج عموما والاحرام
لاهل المدينة مسح الشمر وعند الضرورة الحففة وهي عيقات اهل الشام واختيارا وبلغين ملبوا وطواف
قرن المنازل والحج المتمتع مكره ومن كان منزله اقرب من التلقيات فتلزمه التلقيات وتخي للمبكيان ومن حج على
طريق احد من عيقات اهل ولا يجوز الاحرام قبل هذا المواقيت لو تجاوز معتبرا رجوعا ومن منعه
ولو نسي الاحرام حتى يكمل ما سكره حج جبره على واديه والواجب في الاحرام النية واستدامتها كما والنيات
الاربعة للمتمتع والمفردة ولا شعارا والتقليد للمقادير ومعرفة البيت لبيت الله والنمرة للثمة

والله اعلم

والملك لا شريك لك ليك ليك وليس للتوابع ما يصح فيه الصلوة والمندوب توفيره والاس المتع من
من اول ذي القعدة وتنظيف المسجد وقص الاظفار واخذ الشارب واخذ العانة والابطين بالنورة
والغسل عامة الاحرام والاحرام عقيب الظهر او فريضة او ست ركعات او ركعتين ورفع الصلوات
بالنبيلة اذا علت واحلته البسطة عاظم في المدينة والرهاة والملفقا بالمرح والاشواط وتكرارا
النبيلة الى ان يشاهد سوت مكة للمتمتع والى عند الزوال يوم عرفة للمفردة والقارن واذا دخل الحرم
للمقيم والاحرام في قطن محض واحرام المرأة كاحرام الرجل الا في تحرير الحيض ولا يمنعها الحيض منه **الابواب**
الاربعة في تروك الاحرام والواجب منه اربعة عشر تركا صيد البر وامساكه وكلمة ولا مشارة اليه ولا
عليه وخبذه والنساء وطبا وقبلا ولسا ونظرا بشوكة وعقد له وعينه وشهادة عليه والاستئذان
الطيب والمحيط الرجال وما يتراهم والقنوق وهو الكذب والجذال وهو قول كاذب وبلى والله
وقتل هوان الجسد وازالة الشعر مع غير الضرورة واستعمال الدهن وتغطية الواس للرجل والتظليل
ساروا وقص الاظفار ولشيش الثياب في غير موكلة الا الفواكه والاذخر والخيل يكره الا كالحال
بالسوار والتظليل للمرأة وليس لها تركه في الحجامة وذلك الجسد وليس السلاح اختيا وعلى احد الطرفين
في ذلك كله والاتفات للمرأة والاحرام في الثياب الوسخة والمعلقة والحذاء المزينة وبخول الحمام وتلبسه
المنادي واستعمال الرماحين ويجوز جك الجسد والسؤال ماله يد **الابواب ثانيا** في كفارة الاحرام وفيه
فصلان **الاول** في كفارة الصيد وهو الحيوان المحلل المتبع في البر ويجوز صيد البحر وهو ما يبين ويضج
فيه والدجاج الحبشي ففي النعامة بدنه ومع العجز يفيض عن البدنه على البر ويقطع سبب مسكنها الكل
مسكين مدان وما زاد عن سبب له ولا يجزى ما نقص عنه ولو عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية عشر
يوما وفي حرة الوحش وسائر بقرة فان لم يجد فحقن شيئا على البر واطع ثلثين مسكنا لكل واحد مدان ولا
يجب عليه التتيمم والفاضل له وان عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية ايام وفي الضبي والتعلب
والارباب شاه عن كل مدين يوما فان عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية ايام وفي الضبي والتعلب
فان عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من كل مدين يوما فان عجزها من ثمانية ايام وفي الضبي والتعلب
من الاكل وان لم يجز له ان يسلخه في الاثا بعد دهاق لئلا يهدي لبيت الله فان عجز عن كل بضعة
شاة فان عجز اطمع عشرة سائكن فان عجزها من ثمانية ايام وفي سبب القضاة والبيع اذا جازل الفرج لكل بضعة
من صغار الغنم وان لم يجز له ان يسلخه في الغنم فان عجزها من ثمانية ايام وفي سبب القضاة والبيع اذا جازل الفرج لكل بضعة
النعامة وفي الحمام شاة وفي فحما حمل وفي مبيضا درهم وعلى الحمل في الحمام درهم وعن الفرج

منصف وعن البيهقي ربيع ويجمعان على الحرم في الحرم وفي القصب والقصب والبرج جدى وفي القطا والدراج
وشبهه محل فظم وفي الصغور والقصبه والصعورة وفي الجراد والعلامة التي يقعها عن جسد كفى من
الطعام وفي الجراد الكثرة شاة ولو لم يكن من اللحم لم يكن عليه شئ ولو اكل ما قبل كان عليه فذا وان اكل ما
ذبحه غيره ففدا واحد ولو اكل جماعة في قتل فكل واحد فدا وكان كان معه صيد بقل ملكه
عنه بالاحرام ويجب عليه او سألته ان اسكره ففدية **مسألة الاولى** الحرم في الحرم يجب عليه الفداء والحمل في الحرم
القيمة يجمعان على الحرم في الحرم ولو يبلغ بدنة فلا يتضاعف **ثانية** القاتل يضمن الصيد بالقتل عدا
وسمو او جهلا ولو فكر الخطأ مكورت الكفارة وكذا العدا **ثالثة** لو اضطر الى اكل الصيد وفداه مع
والاكل المبتنة **الرابعة** فداء الصيد المملوك لصاحبه وغير المملوك يتصدق به وصاحبه الحرم بشرط
فقمة علف **الخامسة** ما يلزمه في اهرام الحج بخر او يذبحه بني وان كان مقرا فبكره بالوضع المعروف بالقرى
سابعة حلاله يريد في يريد من اصاب فيه صيدا ففدية **الفصل الثاني** في باقي المحظورات وفيه **مسألة** من
جامع امراته قبل احد الموتين قبل او بواحدة ما عدا ما بالحق بطل حجهم وعليه اتمام القضاء من قبل ودية
سواء كان الحج فدا او نفلا وعليه ما قبل ذلك من طاعة وعليه الا فرار وهو ان لا يعرف بالاختراع ان حجابي
في القابل من موضع المعصية الى ان يفرغا من المناسك ولو اكرهما صرحا بغير حجابي بها الكفارة ولو كان بعد
الموتين صرح الحج وجب البدنة على كل واحد منها ولو جامع قبل الطواف الزيادة لم يرد منه فدان فخرج عنها
فقرة او شاة ولو جامع قبل طواف النساء لم يرد منه ولو كان قد طاف منه تحسلا الكفارة ولو جامع في الحرم
العمرة قبل السبع بطلت وعليه بدنة وقضاؤها وانماها ولو نظر لغير اهل فامني كان عليه بدنة فان
خرج فقرة وان خرج فشاء ولو نظر لاهل بغير مشورة فامني فلا شئ عليه وان كان مشهور فخرز وكذا الواسي
عند الملاعبة ولو عقد الحرم حرم فدخل كان عليها كفارة **ثانية** من يطيب لزمه شاة سواء الصبي
والاطل والجن والاكل ولا بأس بملوك الكعبة **ثالثة** في تعليم كل نفر من طعام وفي يده وجعله
شاة مع اتحاد المجلس لو تعدد فثمانان وعلى المقي والاهل المستغني الكفارة فادعى صغرة شاة **الرابعة**
في البس المحظورة وان كان للضرورة **الخامسة** في حلق الشعر شاة او اطعم عشرة مساكن كل مسكين
مد او صيام ثلثة ايام وان كان مضطرا **السادسة** في تنق الاطيان شاة وفي فديها طعام ثلثة مساكن و
لو سقط من راسه او جرحه شئ به يتصدق بكف من طعام وان كان في الضرورة فلا شئ عليه **السابعة**
في التظلل شاة او شاة وكذا في تعطينه الراس وان كان للضرورة **الثانية** في الجلال صادة لثا شاة وكذا في
الكاذب مرة ولو شئ فقرة ولو ثلث فبدنة **الثامنة** في الدفن الطيب وقطع الضر من شاة **الخامسة**



في الشجرة الكبيرة بقرة وفي الصغيرة شاة وفي العاصيا فدية **سادسة** تنكر والكفارة تنكر ولو طوى والبس
مع اختلاف المجلس والطيب كذلك **ثانية** الكفارة على الجاهل والنامي لا في الصيد **الباب السادس**
في الطواف وهو واجب مرة في عمرة الممتع بواحدة من طين في حجره وفي كل واحد من عمرة الباقين من طين وكذا
في حجها وفي طرفة الهامة وازالة الحاشية عن الثوب والبدن والحشاش في الرجل ويجب فيه النية والطواف
سبعة اشواط ولا بد من اربعين رجلا على السبيل او داخل الحجر فيه ويكون بين المقام والبيت
وصلوة ركعتين في مقام ابراهيم عليه السلام ويحجب الدعاء عند الدخول الى مكة والمسلم ومضغ الكعبين
ودخل مسك من اهلها حافيا مسكينة ودية افضل من بيعة مؤمنة او غن واستلام الحجر فكل مشطوط
تقبيل او لا يعا اليه والدعاء عند الاستسلام وفي الطواف والروام المستحاضع للذئ عليه والبصير والدعاء
واستلام ركني اليماني وباقي الاركان والطواف ثلثون مرة وستين طواف فان لم يمكن ثلثون مرة وستين شوطا من
الطواف ركن من تركه عدا بطل حجهم وناسيا ما في به ومع التقدير يتنصب ولو شئت في عذره بعد الكعبين
لم يلق وفي الاشياء بعيد ان كان فيما دون السبعه والقطع ولو ذكر في طواف الفريضة عدم النظارة
اعاد ولو قرأ في طواف الفريضة بطل ويكره في المناقل ولو زاد سوا كل اسبوعين وصلى ركعتي الواجبين
السعي والتمشيد بعده ولو نقص من طوافه وقد تجاوز النصف لم يوجب له ولو وجع الى اهل استناب ولو كان
اقول استأنف وكذا من قطع الطواف طاعة واصله طاعة ولا يجوز تقديم طواف الحج الممتع وسعيه على الوقت
الاخالفه الحضي ولو حاضرت قبل اشراط الوقوف فان لم تظهر بطلت فمعهما وصارت حجها مفردة وتقتضي
العمرة بعد ذلك ولو حاضرت خلاها فجاوزت المنصف تركت بقية الطواف وفعلت بقية المناسك
ثم قضت الغائت بعد ظهره ولا حكمها حكم من لا يطيف والمستحاضة اذا فعلت ما يجب عليها كانت كالطاهرة
الباب السابع في السعي وهو واجب في كل احرام مرة ويجب فيه النية والبداء بالصفا والحتم بالمروة والسعي
سبعة اشواط من الصفا اليه شوطان وفيه سعي الطهارة واستلام الحجر والشرب من زمزم والاعستال من
الدلو المقابل للحجر والخروج من باب الصفا والصعود عليه واستعمال ركن الحجر الكبير والهيل سبعة
والدعاء والسعي طريفة والهروا من المنارة الى زقاق العطارين فانه من وادي محرو الدعاء والسعي شاة
وهو ركن يبطل الحج بتركه عدا الاستسقاء ويعد لولو حصل عدد اشواطه ولو فعل القضاء واجبة او صلوة
فريقه عمه ولو نزل التمام فاحل اهل اوطم اطفاره ثم ذكر نسيان شوطا او بقله بقرة واذ فرغ من
سعي العمرة قهر واداه ان يقضي كفاره او شاة من شعره ولا يخلق راسه فان فعل كان عليه دم وكذا لو نسي حتى
اهرم بالحج ومع التقدير حل من كل شئ احرم منه الا الصيد ما دام في الحرم ويستحب ان يشبه في ترك البس المحظورة

بالحر من الباب **الثاني** في افعال الحج وفيه فصول **الاول** في احرام الحج اذ اخرج من العرة وجب عليه الاحرام بالحج من مكة ليقب
ان يكون يوم التروية عند الزوال من تحت الميزاب وكيفيته كما تقدم الا انه منى احرام الحج ويقطع البنية يوم عرفة
عند الزوال ولو نسيه حتى حصل بعرفات احرم بها ان لو تمكن من الرجوع ولو لم يذكر حتى يقضي فاسكر لم يكن عليه شيء
الفصل الثاني في الوقوف بعرفات وهو يحكي في الحج سبيل بالاحلال بعد التروية فاسيا حتى فات وقته ولو حصل
بالمشعر بطل الحج ويجب فيه البنية والكون بعرفات للمغرب الشمس من يوم عرفة ولو لم يتمكن من الوقوف بها رافق
ليلا ولو قبل الفجر ولو لم يتمكن اذ حتى طلعت الفجر وقف بالمشعر واجزاه ولو افاض منها قبل الغروب وجب عليه بدنة
ولو عجز صام ثمانية عشر يوما ان كان عالما وان كان جاهلا او ناسيا فلا شيء عليه ونمرة وقوية وذو الحجاز وعرفة
والاراك حد ودولة الحري الوقوف بها يستحب ان يخرج الى منى يوم التروية بعد الزوال والامام يصلي بها ثم يبيت
الى فجر عرفة ولا يجوز اذ يحر حتى يطلع الفجر الشمس ويدعو عند نزولها والحج عتدا وفي الطريق وان يقف مع السفح
في مسيرة الليل واعيا قاعا وان يجمع بين الظهرين فاذا نوافه متين ويكره الوقوف على الجبل وقاعا **اوراك** **الفصل**
الثالث في الوقوف بالمشعر واذا غابت الشمس من يوم عرفة افاض الى المشعر وسكن ان يقصد في المسير ويصل عند
الكثيب الاحمر ويؤوض الغمامين حتى يصلهما فيه ولو صار دمع الليل فجمع بينهما فاذا نوافه متين ويجب فيه البنية
والكون فيه من طلوع الفجر الى طلوع الشمس ولو فات لصنوعة في الزوال وكذا فاق قبل الفجر لما عاهد الكثر بنية وصح
سجرات كان وقف بعرفة ويجوز للزرة والظائف الا فاضة قبله وحده المشعر ما بين المازن من المشايخ الى اذوي محسر
وهذا الوقوف يكره ان يركب الا او يراها راعدا بطل الحج ولو كان ناسيا وادرك عرفة صح **مسائل** الاولى وقت
الوقوف الاختياري بعرفة من نواف الشمس يوم عرفة الى فجرها والاضطراري الى الفجر وقت الوقوف الاختياري
للمشعر من طلوع الفجر يوم الحج الى طلوع الشمس والاضطراري الى الزوال فان ادرك احد الوقوفين اختيا وادرك
الاخر بصنوعة صح حججه وان ادرك الاضطراريين معا فاقه الحج على قول اما لو ادرك احدهما فاقه بطل حج اجماعا
الثانية من فاق الحج سقطت عنه افعاله وحلل بجمعة مفردة ويقضي الحج في الغالب مع الوجوب **الثالثة** يجب
الوقوف بعد الصلوة والدعاء او على المشعر بالرجل الضرورية والصعود على قرة وذكر الله عليه **الرابعة** حتى يعطى
حصي الرمي منه ويجوز رمي اي جهات الحرم كان عند المساجد **الفصل الرابع** في نواف الحج ويجب يوم التروية نواف **احكام**
ومجي جمعة العتبة سبع حصيات ملقطة من الحرم الجان مع البنية واصابة الجرة بفعل بما يحسن وما يستحب ان يكون
دعوة نواشدا راعدا ملقطة لا مكسرة ولا صلبة والدعاء عند كل حصاة والطهارة والتباعد بمقدار عشرة
اذ وقع الى خمسة عشر راعدا والوجه حد فان تسبعت هذه الجرة وسيد بر البقل وفي غيرها تسبعتا ويجوز
الرمي عن العليل **الثاني** الذي يجب بعد الرمي الذي رمى وهو الهدى على المتمتع خاصة في الفرض والنفل والرمي

الزاد الملوك بالسوا وان يهدي عنده فاقه قبل احد الوقوفين لزمه الهدى مع القدرة والامام ويجب فيه البنية
وتجبره على يوم التروية وعدم المشاركة في الواجب وان يكون من النعم ثانيا فدخل في السادسة ان كان من البدن
وفي الثانية ان كان من البقرة والغنم ويجري من الضان الجذع اما غيرهم ولو لم يجز لا يكون على كلتيهما الحج
ويستحب ان يكون بمنته قد عرف بها انا فانها من الابل والبقر فذكرنا من الضان والمعز والدعاء عند الذبح وان
ياكل ثلثة او يهدي ثلثة ويطلع القانع والمعتن ثلثة ولو فقد الهدى ووجد ثمن خلفه عند من يشتريه
ويذبحه في طول ذي الحجة ولو فقد صام ثلثة ايام متتابعات في الحج وسبعة ارجع الى اهله ويجوز قتل
ثلث من اول ذي الحجة ولا يجوز تقديمها عليه فان خرج ولم يصحبها تعقن الهدى في القابل يعني واما هدية
فيجب حجة اخرى يعني ان فتر الحج وبمكة ان فتره بالعرة ويجوز ركوب الهدى وشرب لبنه والمريض به
ويؤله فاذا هلك هدى القران لم يلزمه افاقة دوله الا ان يكون مضمونا ولا يقين الصدقة الا بالذبح
ولا يعطى الجز من الهدى الواجب واما الاضحية فتسحب يوم التروية ثلثة بعد يعني ويومان في غيرها ويجوز
هدى المتمتع عنها ولو فقد هدا تصدق بثمنها ويكره التقية بما يربيه واعطاء الجزاء والحل **الثالث**
الحلق يجب يوم الحج بعد الذبح الحلق والتقصير يعني والحلق افضل ويتأكد للصنوعة والمليد ويقين
في المرة القصير ولو جع قبل الحلق او القصير جمع وفعل احدهما فان تعذر حلق او قصر بين كان وجوبا
بعث بشعره الى منى ليدفن بها استجبابا ومن ليس على راسه شعر لم يلزمه عليه ولا يزول البيت قبل التقصير
فان طاف قبله حيا كثر بنية ولا شيء على الذابيع ويعيد طوافه فاحلق وقصر احدا عدا الصيب والنساء
فاذا طاف حولان الزيارة حل الطيب وحل النساء بطوافهن **الفصل الخامس** في بقية المناسك فاذا حلل
بمنى مضى يومه من كان متمتعا ويجوز للقارن والمفرد طول ذي الحجة الى مكة لطواف الحج وصلي ركعتين سبعي
للمفرد وطواف النساء كل ذلك سبعا وصلي ركعتين وصنعة ذلك كمالناه في افعال العرة وطواف النساء وجب
على كل حاج فاذا فرغ من هذه المناسك رجع الى منى وبان بها ليلة الحادي عشر والثاني عشر من ذي الحجة
واجبا ويرمي في اليومين الجمار الثلث كل جمرة في كل يوم سبع حصيات بيد بالجرة الاولى ويرميها عن
يادها مكبرا واعيا ثم الثانية ثم الثالثة مكبرا ولو عكس عاد على ما حصل معه الترتيب ووقا الرمي
ما بين طلوع الشمس والمغرب بها ولا يجوز الرمي ليل الا للمعذور كالخائف والرعاة والعبيد فان اقام
اليوم الثالث وماها ايضا والا فقص حصاه بمنى ولو بان الليلتين يعني منى وجب عليه رمي كل ليلة شاة
الا ان يبيت بمكة مشغلا بالعبادة ويجوز ان يخرج بعد نصف الليل ويجوز لغيره ان ياتي اذ لم يفرغ
الشمس في الثاني عشر منى ولا يجوز له يديه فان نوى كان عليه شاة والثانية في الاول يخرج بعد الزوال وفي

الثاني يجوز قبله ولو نسي رمي يوم قضاءه في الغد مقدرا ولو نسي حجة وحصل عنها رمي الثاني ولو نسي الرمي حتى دخل مكة رجع رمي فان تعدد رمي في القابل واستتاب مستحباً وسجد الاقمة بمعنى امام الشرق فاذا فرغ من هذه المناسك توجه واستحل العسل الى مكة الطواف والوداع ودخول الكعبة خصوصاً للصلاة والصلوة في زواياها وبينها لا سطوا فاستبين على الرضا ثم الجلاء ودخول المسجد الحرام والصلوة فيه والاستلقاء على قناته وكذلك مسجد الحيف ويخرج من المسجد باب الخياطين ومسجد في باب المسجد ويدعو ويشتري بدرهم ثم يتصدق به وينصرف ويكره ان يجاوز مكة ويستحب الملبس فيه والحائض تودع من باب المسجد ثم توافي بالمدينة لزيارة النبي صلى الله عليه وسلم استحباباً ما ذكرنا من زيارة فاطمة عليها السلام عن الرضا وزيارة ائمة عليهم السلام بالبيع وزيارة الشهداء عليهم السلام خصوصاً شجرة واحد واعتكاف ثلثة ايام فيها **باب المباح في العرة** وهي فريضة مثل الحج بشرائطه وسبائعه ومن افعلها النية والاحرام والطواف والسعي وطواف النساء وركعتاه والتقصر والحلق وليس في الممتع بها طواف النساء ويجوز للمؤنة في جميع ايام السنة وافضلها رجب والقارن والفرد يأتي بها بعد الحج والممتع بها جازي عنها ولو اعتمر في اشهر الحج جاز ان ينقلها الى الممتع ويجوز في كل شهر واقله في كل عشرة ايام ولا حد لها عند السيد المرتضى **باب المباح في المحصور والمصدود والصد وهو الممنوع** بالاعداء فان تلبس بالاحرام لم يخرج منه واحل من كل شيء احره منه وانما يتحقق الصد بالمنع عن مكة او عن الموقفين ولا يسقط الواجب ويسقط المندوب ولا يصح التحلل الا بالهدى ونية التحلل ويجزي هدي السياق عنه وللعتمر المصدود كالحاج والمحصور هو الممنوع بالمرض فيبعث هديه اذا لم يكن قد ساق والا فحق على هدي السياق فاذا بلغ عقل وهو مني ان كان حاجاً ومكة ان كان معتمراً قصر واحل الا من النساء حتى يخرج في القابل ان كان واجباً او طاف النساء عنه ان كان ندباً واجباً لو طاف طواف النساء عنه ان كان ندباً ولو كان ذال الحظ تحقق فان ادرك احد الموقفين صح حجه والا فلا **كتاب الجهاد** وفيه فصول **الاول** فمن يجب عليه وهو العز على الكفاية بشرائطه التسليم والعقل والحرية والذكورة وان لا يكون هاراً ولا مقعداً ولا اعمى ولا مريماً او غيره ودعاؤه الامام او من ينصب اليه ولا يجوز مع الجائر الا ان يدهم المسلمين عدو حتى يهزم ويدفع ولا يقصد مؤنة الجائر والعاجز يجب ان يستنصب مع القدرة ويجوز لغيره ان يستنصب للمراطة ثلثة ايام الى اربعين فان زادت كانت جهاداً ويجب بالنذر **الفصل الثاني** فمن يجب جهادهم وهم ثلثة اصناف **الاول** اليهود والنصارى والمجوس وهؤلاء يعاملون الى ان يسلموا او يلزموا بشرائط الذمة وهي قبول الجزية وان لا يؤذوا المسلمين وان لا يظهروا بالجماعات ككثرتهم وان لا يجنوا كنيسة ولا يصنعوا ناقوساً وان يجرى عليهم احكام المسلمين فان التزموا هذه كف عنهم

ولا حد الجزية بل يجب ما يراه الامام ولا يؤخذ من القسبان والحائض والنساء ويجوز وضعها على رؤسهم واوراسهم ولو اسلموا سقطت ولومات الذي بعد الحول اخذت من تركته ويجوز اخذها من عن الحرمان ومستحبها المجاهدون وليس لهم استيفاء بيعهم ولا كنيسة في دار الاسلام ويجوز اخذ يد حيا ولا يجوز ان يعلو الذي بناه على يدا المسلمين ويقر ما اتباعه من مسلم على حاله ولا يجوز ان يدخل المساجد **الثاني** ما عدا هؤلاء من الكفار يجب جهادهم ولا يقبل منه الا الاسلام ويبدد بقتال الاقرب والاشد خطراً وانما الجاهلون بعد الدمار من الامام او من نصبه الى الاسلام فان اقتنعوا حل قتلهم ويجوز للمهاجرة مع المصلحة باذن الامام وبعضها امام احاد المسلمين وان كان عبداً الاحاد المشركين ويروى عن رجل يشبهه الامان الى ماضيه ثم قتل ولا يجوز الفداء اذا كان العدو على الضعف من المسلمين الا المحترق لقتال او مقهور الى فقه ويجوز الحادية بسائر انواع الحرب الا القاء السم في بلادهم ولو تترسوا بالصغار والنساء او المسلمين ولم يكن القتل الا قبضهم جاز ولا يقتل النساء وان علون الامم الضرورة ومن اسلم في دار الحرب حقق حرمه وولده الصغار من السبي وماله من الاخذ مما ينقل ويحول وما الارضون من القتل ولو اسلم العبد قبل مولاه خرج ملك نفسه **الثالث** البغاة وهم من خرج على امام عادل ويجب قتاله مع امام العادل من نفسه على الكفاية ان يبرعوا ومن تمان من ثمة فيخرج على حريمهم ويتبع مدبرهم ويقتل اسيرهم ومن لا ثمة له فلا يجوز على حريمهم ولا يتبع مدبرهم ولا يقتل اسيرهم ولا يخل سبي ذوا رية الفريجين ولا ضائهم ولا اموالهم **الفصل الثاني** في قسمة الغنائم يجمع ما يفتح من بلاد الشرك يخرج منه ما يشترطه الامام لاجل الجاهل والرفيع وهو عطاء القليل والاجرة ما يصطفيه ثم تجوز الباقي واربعة الاخماس الباقية ان كان ما ينقل ويحول طلبة قاتله ومن حضر القتال وان لم يقاتل خاصة للراجل سهم وللعاو من سهمان ولذو دابة لاش ثلثة ومن ولد بعد الحيازة وقبل القسمة اسهم له وكذا من طعمهم للمعونة ولا يفضل احد على غيره لشرفه او لشدة بلادة ويقسم ما يفتح في المراكب كهذه القسمة ولا يسهم بغير الجبل والاعتبار بكونه فارساً عند الحيازة لا بدخوله في المعركة ولا يقسم للاعراب وان جاهدوا ولا ساري من الافاث ولا لافال يملكون بالسبي والذكور البالغون ان اخذوا قبل ان تضع الحرب اوزارها وجب قتلهم مالم يسلموا ويتخير والامام بين ضرب عناقيم او قطع ايديهم وارجلهم من خلاف وتركهم حتى يفرغوا ويعتقوا وان اخذوا بعد انقضاء الحرب لم يخرج قتلهم ويتخير الامام بين المن والغدا والاسترقاق واما الارضون فما كان حياظ المسلمين كافة لا يختص بها المقامون والتمتع بها الى الامام ولا يصح بيعها ولا وقفها ولا هبتها ولا ملكها على الخصوص بل يصرف الامام حاصلها في المصالح والمهمات قبل الفتح للامام لا يتصرف فيها الا

بأنه هذا حكم الأرض المفتوحة وأما أرض الصلح فلا ربا بها ولا باعها المالك اشقل ما عليها من الخبز إلى
وتجارتها ولو سلم سقط ما على أرضه أيضا ولو شترت الأرض للمسلمين كانت كالمفتوحة وأما الأرض من سلم
عليها طوعا فلا ربا بها وليس عليهم سوى الزكوة مع الشرايط وكل أرض ترك أهلها أو رها فلا إمامان
يقبلها ويندفع طسقا من المتقبل إلى ربا بها وكل من أحيا أرضا أو باذن الإمام فوافقها ومع
ظهوره له دفع يده وشرايط التملك بالاحياء ان لا يكون في يد مسلم ولا حرعا عاما ولا مسعرا للعبادة
ولا مقطوعا ولا حجر ولا حيا بالاعادة والتجديد بعيد التملك بل لا ولو تفرقت **الفصل الرابع** في الأبا للمعروف
والنهي عن المنكر وهما واجبان عقلا على الكفاية بشرط ما اربعة ان يعرف المعروف وفي المنكر وان يكون تأثير
الانكار وان يظهر أو أمة لا طالع واشفاء المفسدة والمعرف فثمان واجب واجب ولا امر بالواجب واجب
وبالمندوب مندوب وأما المنكر فكل من فسخ فالنهي عنه واجب وينكر ولا بالقلب ثم باللسان ثم باليد و
لو اقتصر إلى الجراح لم يفعل الا باذن الإمام والحد ودر لا يقيمها الا بامر ويجوز للجراح أمة الحد على عبده و
وزوجه اذا امن من الضرب وللقه اقامتها حادثة الغيبة مع الامن ويجب على الناس مساعدتهم ولهم
الفتوى والحكم بين الناس مع الشرايط المقتضية ولا يجوز للحكم عند هذا هل الخلاف فان اضطرر الجائر
على ما يقتضيه فالنهي عن المنكر لا يجوز الا لا يترتب قبل العادل ولو لم يترتب وجبت ويجوز من الجائر ما لم يعلم كمنه
من الامم بالمعروف والنهي عن المنكر ولو اكرهه بدونه جاز ويجتهد في انقاذ الحكم بالحق **كتاب مناجاة** وفيه فصول
الفصل الاول في التجارة التجارة قد تجتهد التبرك للامانة معيشة سواها وكانت باحة وقد فتح اذا
التوسعة على علمه او نفسه وقد تكرر كالحكم وقد يباح بان لا يحتاج اليها ولا ضرر في فعلها وقد عرفت ان كان
في محرم وهو اصف الاول يجوز التكب بيع الاعيان الخيرة كالحجر وكل مسكر واقعاء واليشة والدم والكلب
الكلب الصيد والماشية والحائض والزروع والدهن الخيرة لا تصيبها به تحت السماء **كتاب حرم التكب**
بالايات المحرمة كالعود والزهر والاعناب والصلبان والاف القناد كاشتهر بالخمر والنور ولا رجعة عن **الثالث**
حرم التكب بما يقصد به المساعدة على الجرم كبيع السلاح لاعداء الدين والسائق للجرم والموالعة لهاد
بيع العنب ليعمل الخمر والحشيش ليعمل عمارا ويكره بيعها على من يؤول ذلك من غير شرط **الرابع** ما لا يتوقع به جرم
التكب به كالمسوخ البرية كالقرود والذئب والجرم كالجري والسلاحف والطاقي ولا بأس بالبيع
حرم التكب بما يجوز علم كعمل الصور الجسمية والقناني غير الغرس بالخمر والجرم من وجع كتب
الضلال وشترها لغير النقص وتعلم السير والقباضة والكمادة والسعيدة والقمار والعشقة وتزويج الرجل
بالجرم وخزونه المساجد والمصاحف ومعونة الظالمين على ظلمهم واجرة الزانية **كتاب مناجاة** ما يجب فعله من التكب

بدا حرة تفصيل الموتى وتكفينهم ودفنهم ولا حرة على الحكم والرشافة ويجوز اخذ الزكوة من بيت المال وكذا
الاذان وأما المكره فله صرف وبيع الاكافان والطعام والرقوق والذباحة والصيدا والحجارة مع شرط
طحا كره وحرمة الغنم واجرة تعليم القرآن ونسخه وكسب القابل مع الشرط وما ياحده السلطان باسم
المقاسمة والزكوة حلال وان لم يكن مستحقا له وجاز ان الظالمين حرام ان يملكه بصيرها والاحلت ومن امر
بصرف حال إلى قبل وعين له لغيره القدي والاجاز ان يتناول منه مثل غيره اذا كان منهم على قول **الفصل**
الثاني في اداب التجارة يستحق التقدربا يعرف بحج البيع وفاسده ويسلم من الربا وان يسوى بين المتبايعين
ويقبل المتقبل ويمنع التهادن من عند العقد ويكره له تعمد وماخذ الناقص ويعطي الرجوع ويكره مبيع
البائع وزم المشتري وكتمان العيب والخلق على البيع والبيع في المظلم والرجوع على المؤمن من غير ضرره وعلى
المؤمن ببالاحسان والسوم بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وان يدخل السوق قبل غروبه ومعاملة الاداني
وزوي العاهات والاكراد والاستطفا طابعت الصفقة والزيادة وقت النداء والعرض للكيل والوفز مع
عدم المعرفة والدخل على سوما خيه وان يتوكل حاضر لباد وطلع الركبان وحده اربع واربعة فادون وثبت
الخيار مع العين الفالحش والخش وهو الزيادة لزيادة من واطاره ابايع والا حكا وهو جسد الحطة والسفير
والنمر والربيب والسمن والطير للزيادة في الثمن مع عدم غيره ويحس على البيع ولا يسعر عليه **الفصل الثالث**
في عقد البيع وهو الاجاب لقوله بعك والقبول وهو اشترت وانما يصح اذا صدر عن كلف ماله لا
بالحكم كالا ب والجدة والحاكم وامنه والوصي والوكيل يقف عقد غيره على الاجازة ولو جمع بين ملكه وغيره
مضى في ملكه ويجوز المالك في الاجازة ولم يشترى مع فيه المالك الخيار ويشترط في المكيل والموزون والحد
معرفة المقدار واحد بها ويجوز ابتعا بعض الجملة مشافا اذا علمت نسبتهم ويجوز الامانة والظروف وما يثارها
ويشترط في كل بيع ان يكون مشاهدا او موصوفا بما يرفع الجهالة فان وجدته على الوصف ولا كان له الخيل
ولو ائقرون معرفة إلى الاخر اجاز بعد ما يوصف ايضا ويجوز مع خلافة ولو ادعى الاحتيا الى الاضداد
جاز شراؤه فان خرج معيشة اخذ رسته وان لم يكن له قيمة بعد الكسر اخذ الثمن ولا يجوز بيع السك في الاخرة
ولا الدين في العزج ولا ما في مابطن الانعام ويجوز لو ضم معها غيرها ولا ما طلق الفحل ويجوز بيع السك
في فادته وان لم يقيق بيع الصوف على ظهر الغنم ولا بدان يكون الثمن معلوما مقدرا وصفا بالمستأهدة
او الصنف ولا يجوز ان يبيع بدنا وغيره ثم نسبته ولا فقد امع جهل نسبته اليه ويشترط ان يكون فقد
على تسليمه فلا يصح بيع الا بقر منفرد ولو ضم اليه غيره حولا الطير في الهواء وكل بيع فاسد فانه ضمنون
على قابضه ولو ضم صنفه او صنفه فادق قيمته رجوع بالزيادة ولو نقص ضمن النقصان كالاصل واذا

اختلف المتبايعان في قدر الثمن فالقول قول البائع ان كان باقيا وقيل ان كان في يد موقول المشتري ان كان
تالفا وقيل ان كان في يده **الفصل الرابع** في الحيا رعا فاسم سبعة الاول خيار المجلس في باع شيئا ميبلا له
المشتري الخيار مالم يتصرف او يشتراط سقوط قبل العقد وبعده ولا يثبت في غير البيع **الثاني** خيار
الحوان كل من اشتري حيوانا ثبت له الخيار خاصة ثلثة ايام من حين العقد ان شاء الفسخ فيما فيه مالم
سقوطا ويقترق للمشتري فيه فان تلف في هذه المدة قبل القبض وبعد ففي البائع مالم يجرى المشتري
فيه حدا او العيب الحادث من غير تقريبا لا يمنع الرد بالسابق **الثالث** خيار الشرط يثبت في كل بيع اشتراط
الخيار فيه ولا يتعدد عدة معينة بل لما ان شرط طام ما شاء بشرط ان يكون للمدة مضبوطة ويجوز اشتراط
لأحد مما وليها او لثالث واشتراط المدة يرد فيها البائع الثمن ويخرج المبيع من تحت ولما بان بالثمن
كاملا ازم البيع والتلف من المشتري في المدة والتالفة **الرابع** خيار العيب وهو ان يبيع ويد من المثل او من
يشتري باكثر منه ولا يعرف القيمة فاما متبايعان فنام في فيه فمما والمقبوض **الخامس** من باع شيئا ولو يقبض اثم انحر
المن ولا سلم المبيع ولم يشترط الفاسخ ازم البيع ثلثة ايام فان جاء المشتري فهو احق بالسعة وان مضت
كان للبائع الفسخ فان تلفت السلعة كانت من مال البائع على كل حال وما لا ينافى له ثبت الخيار فيه ولو **السادس**
خيار الردية من اشتري موصوفا غير مضاف كان للمشتري خيار الفسخ اذا وجد في الوصف ولو لم يثبت
البائع وباعه الوصف فهو اجد كان البائع الخيار **السابع** خيار العيب مسيا وفي الخيار مودون والمبيع اذا
تلف قبل القبض كان من مال البائع وان عيب خيرا للمشتري بين الرد ولا مساك **بالا** في **الفصل الخامس**
في العيوب وكل ما زاد او نقص عن الجري الطبيعي فان اطلق المتبايعان البيع واشتراط العيب اقمى العيوب وان
بقوا من العيوب فلا ضمان وبدونه اذا ظهر عيب خيرا للمشتري بين الرد ولا مساك بالرد من مالم يضر فيه
فان كان قد تصرف او صدق فيه عيب عنده ثبت لا من خاصه ولو علم بالعيب ثم اشترى فلا ارض
وايضا لو باع شيئين صفقه فظهر العيب في احدهما كان للمشتري الا ان يرد الباقي لا العيب وحده ولو
اشترى اثنان صفقه لم يكن لأحد مما رخصته بالعيب الا اذا وقع الآخر والفسخ في بطل رد **المعيب**
الا لو طرأ في الحامل فبردها مع نصف عشر القيمة والخلب في الشاة المصرة فبردها مع قيمة اللبن ان قد
المثل ولو ادعى البائع البتري من العيوب ولا يمينه فالقول قول المشتري مع عيینه ولو ادعى المشتري
تقدم العيب على العقد فالقول قول البائع مع عيینه **الفصل السادس** في التلف والتسليم واطلاق العقد
يقضي حلول الثمن فان شرط ما قبل مدته من عيینه صح وبطل في الجهل وكذا لو باع بيمين خلا وبان مد
موجلا واذا باع نسيته لم يشتره قبل الاجل بزيادة او نقصان من جنس الثمن وعين جنسه حال او موقلا

صح مع عدم الشرط ولو اشتراه بعد حلوله جاز بيعه لمن مطلقا وبه قبل الخوض مع الفان والافق خلا ولا يبيع مع
التمن قبل الاجل ولا يقبض قبله وحل ودفع وجب القبض فلو اشترى وملك كان هلاكه من صاحب الحق ولو اشترى
نسيته وجب ان يغير الاجل اذا باعه وله ان يغير خياره للمشتري بين الرد ولا مساك بالتمن حال او باع بالخبر
نسب الربع الى السلعة كالإلى الثمن ولو اشترى اربعة صفقه لم يخر له ربع اربعة اجزاء بالخبر وبسطها
الا بعد الاعلام **الفصل السابع** فيما يدخل في المبيع من باع ارضا دخل فيها الحق والحق مع الشرط ولا فلا ويدخل في
قال بعتكها وما اعلق عليها بائنا وما عاهاها وما فيها ويدخل في ادا الاعلى ولا سفل الا ان يتسفل الاعلى السكنى
عادة ولو باع خلا موقلا لغيره للبائع ولو لم يورث الثمرة للمشتري ولا يدخل في الا تباع من غير شرط
ولو اشترى خلا كانت له المثل اليها والخرج عنها ولم يدرى جوازاها **الفصل الثامن** في التسليم وهو
التحلية فيما لا يدخل ولا يخرج والكيل والوزن فيما يكال وبوزن والقبض اليد في الاستعانة ونقله الى الحيوان و
هو واجب على البائع في البيع وعلى المشتري في الثمن ويجوز ان معا الواسع او يوجب التسليم مفرغا ويجوز بيع ماله
يقبض قبل الا ان يكون طعاما فلا يبيعه الا قوله والقول قول البائع في عدم القبض مع حضوره او
المشتري الكيل والوزن مع عيینه وعدم المينة وقول المشتري مع عدم حضوره ويصح حال العقد
ما يسوغ ويدخل تحت القعدة ولا يجوز اشتراط ما ليس بمقدور كصيرورة الزرع سبلا او بفتح اشتراط
العقود ولا اشتراط ما لا يسوغ كعدم العقد وعدم وطى لا مزيل الشرط وفي بطل البيع وجبه قوي ولو
شرط مقدرا فقبض خيرا للمشتري بين الرد ولا مساك بالقسطن من الثمن سواء كانت الاجزاء متساوية
او مختلفة فان اخذ بالقسطن خيرا للبائع ولو اخذ بالجمع فلا خيار ولو زاد متساوية على الاجزاء اخذ البائع الزيادة
فخير المشتري في ولو زاد المختلف فالوجه عندي البطلان ويجوز ان يجمع بين بيع وسلف وبيع المختلفين
صفقة **الفصل التاسع** في الربو وهو معلوم الخبر بالضرورة من الشرع وهو بيع احد المتبايعين بالآخر مع ربا
عينية كبيع قفيز بقبزين او حكيمة كبيع قفيز بقبزين حنية وشرطه الا ان الاتحاد في الجنس والكيل
والوزن ويجوز بيع احد المتبايعين بالآخر متساويا نقدا ولا يجوز نسيته وكل ربوي يجوز بيعه على الفقه نقدا متقلا
ونسيته على كراهية وكذا غير الربوي لان يكون احد العوضين من الاثمان والسعير والخطه حسن واحد
وكذا كل شيء مع اصله كالسمسم والشيرج وكل زوجين من اصل واحد كالسني والوزن والحميد والودي والليم
تختلف باختلاف الحيوان وكذا اذا كان الشيء خرافا في بلد وموزونا في اخره لكل بلد حكم نفسه ولا يباع
الوطب بالتمر وان تساوبا ويكره اللحم بالحيوان ولو باع درهم او صاعا بدينارين او مدين بدينارين او مدين
الربا لم يملك الا الثمن عليه ويعيب ما اخذ منه على الكرا ان وجدته او ورثته ولو جعله بصدق بده عنه ولا وبا

من الوالد وولده ولا بين السيد وعبد ولا بين الرجل وزوجه ولا بين المسلم والحرية وثبت بينه وبين الذي
واما الصنف فشرطه التقاض في المجلس فان تساوى المجلس وجب تساوي المقدار والا فلا ولو قضى البعض
مع فيه خاصه ولو فاداة المجلس مصطفيين ثم تقاضا مع وعقدان الذهب ببيع بالفضة وبالعكس والدرهم
المشتري منه اذا كانت معلومة الصنف جازا نقادها والا فلا الا ان يبين حالها والصاع من الجوهر ان
امكن تخليصه ليرجع باصدا فكله ولا يبيع بالناقص ومع التساوي يباع بها وتوا الصياغة مقصد بم يجوز
ان يعرضه ويشترط الا قاض ما رضى اخوي وان يشتري درهما بدرهم ويشترط صياغة جازة على اشكال ولا
ينبغي عاينه **الفصل الثاني** في بيع الثمرة لا يجوز بيع الثمرة قبل ظهورها ويجوز بعده وان لم يبد صلحها بشرط
القطع او مع القيمة او عامين ولو فقد الجميع فعولان ولو ادرك بعض البستان جاز بيع الجميع وكذلك الجوز ^{عليه} **الفصل الثالث**
اذا ادرك احداهما وبيع الثمرة في الكا وما والزرع قاعا وحصيدا وفصيلا وعلى المشتري قطعه فان تركه طالبه
البايع باجرة الارض مدة التسقيع وتلابع قطعه ويجوز بيع الحفر بعد انقضاء القطع ولقطات وما يجز او
يجوز جرة وجزات وضوابط ويجوز استئثار حصه مشاعة او محلا او محلا معينا ادا رطلا معلومة فان
خاست سقطا من المشتري حيا به والحفاظه حرام وكذا المزايمة الا العزيمه ويجوز ان يتقبل احد الشريكين حصه
صاحبه بوزن معلوم ومن من يترفع محل لا قصد الا ان باكل من غير استصطحاب ولا اعتد **الفصل الرابع**
في بيع الحيوان كل حيوان مملوك يبيع ببيع ويستقر ملك المشتري عليه الا ان ينفذ او ام الولد مع وجود ولدها
وايضا اشها والعقدية عليه او يكون العبد ابا للمشتري وان علا وابنا وان تول او واحدة من المهرات عليهما
او رضاعا وكذا المرأة في العرويين فيفق عليه لو ملكه او يكون المشتري كافرا والعبد مسلما او يكون العبد
موتوقا ولو ملك احد الزوجين صاحبه استقر الملك بطل النكاح ويجوز ابتياع ابعاض الحيوان المشاعة
ولو شرط احد الشريكين الواس والجلد بما له كان له بنسبه ماله لا ما شرطه ولو اوج بشر او حيوان او غيره
بشر كتمه صح وزنه نصف الثمن ولو شرط واسل المال لم يكن ولو قال الزوج لنا ولا خردان عليك لم يلزم
الشرط وعلى البايع استواء الا قبل بيعها ليجوز ان كانت مخضو ولا فخره او يبيع بمدا ولو لم يستبرأ
وجب على المشتري ويقط في لايته والصغيرة والمستبراة وامة المرأة ولا يطالها قبل الا بعد
مضي اربعة اشهر وعشر ايام فان فعل عزل ولو لم يعزل كره ببيع ولدها ويسو ان يغير اسمه او طعمه
شيئا من الخلوة وصن وعنه اربعة دراهم ولا يرى عشر في ميزان ويكره الفخر بين الام والولد قبل
بيع سين ولو ظهر استحقاق الاية بعد عملها انزعها المالك وعلى المشتري عشر قيمتها ان كانت مكره او لا
نصفه وقيمة الولد يوم سقوط حيا ويرجع بذلك على البايع اذا لم يكن له علم بالعقب وقت البيع ويجوز

مؤنة

شراء ما يبيعه الظالمون من اهل الحرب وكذا بنت الطالير واخيه وعينها من اقراره ومن اشترى جارية مبرقة
من ارض الصلارها على البايع واسترجع الثمن ولموات ولا عقب له ومنها الى الحاكم او وضع الى مملوك ما وزن
مالا يشتري فتمه ويعتق ويجوز عن فاشترى اياه ثم ادعى كل واحد من المالك شراهن ماله فالقول قول صاحب
المملوك مع عدم البينة ولو وطى الشريك جارية الشريك جاز بيعه فان حملت قومت عليه وانعقد
الولد حوا وعليه قيمة حصص الشريكة منه عند سقوط حيا ولو اشترى كل من المازونين صاحبه ولا يثبت
بطل العقدان **الفصل الثاني عشر** في السلف وشروطه ذكر المجلس والوصف الواقع للجهازه وبعض الثمن قبل العقد
ولو قضى البعض صح بنسبه وبطل الباقي وتقدر بالبيع ذي الكيل والوزن بمقداره وتعين اجل مضبوط و
امكان وجوده قبل الحلول فان تعد وتخير للمشتري بين الضيق والصبر ولو وضع من غير المجلس برضاه صح بحسب
القيمة يوم الاقراض ولو دفع دون النصفه او اكثر او قبل الاجل لم يجز القول بخلاف ما لو دفعه وفيه نصقة او
ازيد منها وجب العيول ويجوز اشتراطها هو سابع ولا يجوز ان يشترط من زرع ارض بعضها او غزل او ارة
يعنيها او ثمة حلل بعضها واجرة الكيال او وزن المتاع ويابع الا متعة على البايع واجرة الناقدة وزنان
التمن ومشتري الا متعة على المشتري ولو يبيع الواسطة فلا اجرة ولا ضمان على الدال في الحرية ولا ^{بلف}
في دبه اذ لم يفرط والعول قول في الفريط مع اليقين وعدم البينة وفي القيمة لو ثبت القرض **الفصل**
الثالث عشر في الشفعة اذا باع احد الشريكين حصته في ملك كان للاح الشفعة بشرط ان يكون المالك
يبيع قسمته وان ينقل الحصه والبيع مشاعا مع الشفع حال البيع او يكون شريكا في الطريق والهر والساقية
وان لا يبريد الشريكا على الاثنين وان يكون الشريك قادرا عليه وان يطالب مع الفرض مع المالك ولو
باع صاحب الشفع الطلق فيصده جاز لصاحبه اوقفه بالشفعة ولا يثبت الذي على مسلم ويشد المسلم
ويأخذ الشفع بما وقع عليه العقد وان اوجده من بعضه ولو لم يكن ماليا اخذ ببقية ولو ذكره في ثمن الثمن
اجل ثلثه ايام وينظر لو كان في بلد اخر فما يمكن وصوله اليه مع ثلثه ايام ماله يبيعه المشتري بثلث
للقايب ويطلب مع حضوره والسفينة والصبي والمجنون يطالبون مع زوال الاحسان او الولي والشفيع
ياخذ من المشتري ودره عليه ولو كان الثمن مؤجلا عليه اخذ الشفع في الحال والزم به كمثل اذ لم يكن
ماليا على ايقاف الثمن عند الاجل والقول قول المشتري مع يمينه في كفيته الثمن اذ لم يكن للشفيع بنية
والشفعة قوت كمال اليت ولو اسقط الشفع قبل البيع لم يطل بخلاف ما لو بارك واشهد على الش
كتاب الاجارة والوديعة وتوابعها وفيه فصول **الفصل الاول** في الاجارة وشروطها ستة العقد
وهو الايجاب والقبول والاذان بالوضع على تليل المنفعة مدة من الزمان بعض معلوم وان يكون من هو جاز

التصرف والعلم بالاجرة كيلا او وزنا ويكفي فيها وفي غيرها المشاهدة وان يكون المنفعة معلومة بالزمان
او العمل كذا او في حكمها ويضبط المدة بما لا يزيد ولا ينقص وهي لازمة ولا يبطل الا بالتراضي كذا
ولا بالموت والمستاجر امين يضمن مع التعدي واطلاق العقد يقتضي تحيل الاجرة ولو شرط وضعها
لجوما معينة او بعد المدة صح والمستاجر ان يجرى اكثر او اقل ان لم يشترط عليه المباشرة ولو منع الجري
من العين او ملك قبل القبض بطلت ولو شرط المدة بعد القبض صح ورجع المستاجر على الطالع ولو ائتم
المسكن من غير تفریط فصح المستاجر ويرجع بنسبة الخلف من الاجرة او الزم المالك بالهارة والقول قول
منكر الاجارة مع عدم بينة المدعي وقول المستاجر في مدة الاجرة والتفریطا وقيمة العين وقول المالك
في رد العين وقد استاجر وكل موضع يبطل فيه الاجارة يثبت فيه اجرة المثل ويصح اجارة المشاع وتبين
الصانع ما حسه وان كان حادقا كالعصا يخرق الثوب **الفصل الثاني** في المزاوعة والمساواة وهما عقدان
لا زمان لا يبطلان الا بالتفاسخ واما المزاوعة فشروطها خمسة العقد وان يكون النماء عاوا لاجل
المعلوم وتعيين الحصة بالجزء المشاع وتكون الارض ما يتنفع بها وله ان يزرع بنفسه وبغيره وان
ماله يشترط المباشرة ويوزع ما شاء الامع التخصيص في العقد والخارج على المالك ماله يشترط عليه
والخروج جاز من الطرفين فان اتفقا كان مشروطا بالسلامة واذا بطلت المزاوعة او لم يزرع العامل
ثبت اجرة المثل ويكره اجارة الارض بالحطة والشعير منها وان يشترط مع الحصة ذهبا او فضة
ولو غرق في الارض قبل القبض بطلت ولو غرق بعضها خسر العامل في الفسخ والا مضاء وكذا الواسطة جاز
اما المساواة فشروطها ستة العقد من اهل والمدة المعلومة وامكان حصول الثمرة فيها وتعيين
ومشاعها وان يكون على اصل ثابت له ثمرة يتنفع بها لها ويصح قبل ظهور الثمرة وبعد ما تم
بالعمل والطلاق العقد يقتضي قيام العامل بكم ما يستزاد به الثمرة وعلى المالك بناء الجدار وعمل المنازع
والخراج ومع بطلانها ثبت للعامل اجرة المثل في النماء لزمه ولو شرط على العامل مع الحصة ذهب
او فضة كره ووجب الوفاء باذنه مع سلامة الثمرة **فصل الثالث** في المعالة ولا بد فيها من الاجاب
كقول من رد عبدي او فعل كذا فله كذا ولا يقتصر الى القول لفظا يجوز على كل عمل محال مقصود وان كان
مجهولا فان كان العوض معلوما لم يضر بالفعل ولا اجرة المثل الا في البعير والابق بوجوبه في المصنف في كل واحد
دينار وفي غير المصنف اربعة دنانير ولو بركة فلا اجرة سوا جعل غيره او لا ولو بركة الاجني بالجمل لزمه
مع العمل ويستحق الجمل بالتسليم ومع التسليم العمل ليس للماعل الفسخ بدون اجرة ماعل يعمل بالناظر من المعاليتين
ولو جعل العمل لغيره من كل واحد بعضه على الجمل ولو صدر من كل واحد فلكل واحد جعل ولو جعل للورد من

مساومة

مساومة من بعضها فله بالنسبة والقول قول المالك في عدم العمل في تعيين المجهول فيه وفي العقد فيبطل فيه
الاقل من اجرة المثل والمدعي في عدم السعي **الفصل الرابع** في السبق والولاية ولا يمتنع من الجواب وقبول واعضا
يصحان في السهام والحرايب والسبوف والابل والصيد والجلل والبعال والحير خاصة ويجوز ان يكون العوض
دينا او عينا وان يبدل اجنبا واحدها او من بيت المال وجعل السابق منها او للجلل وليس للجلل شرط ولا بد
في المسابقة من تقدير المسافة والعوض وتعيين الدابة وقساو يمتنع في السبق ويقدر في الرمي على تقدير
الربح وعدد الاصابة وسبقها وعد المسافة والغرض في تعامل جنس الالة ولا يشترط تعيين السهم ولا العوض
ولو قال من سبق منا من اجل اتم العوضان في سبق من الالة فما سبقا فلكل ماله وان سبق احدهما
والجلل السابق ماله وصف الاخر والباقي للحي ولو صد العقد فلا اجرة ولو كان العوض مستحقا لم يبادل مثله
او قيمته ويحصل السبق بتقدير العوض والكند ولا يشترط ذكر البادوة والمطاطة **الفصل الخامس** في الشراكة وانما يصح
في الاموال دون الاعمال فلكل اجرة عمله والوجه والمفاوضة ويحقق استحقاق استوفى فان ادعى واحدة او مجموع
المستأجر وبين بحيث يرفع الامتياز بينهما وكل منهما في الربح والخسار بقدر ماله ولو اشترط التساوي
مع اختلاف المالين او بالعكس جاز ولا يصح تصرف احدهما بدون اذن الاخر ويقتصر على المادون ومع اشياء
الغرض وبالقيمة بخلاف المشاع عنها مع المطالبة ويكفي القرعة في تحقيق القسمة مع تعديل السهام ولا حرج في تحقيق
قاسم وليس شرط التساوي امين ولا يصح موهلة وبطل بالموت والجون ويكره مشاركة الكفار وليس
لاحد الشريكين المطالبة باقامة ولو لم يمال وانما يصح القسمة بالتراضي ولا يصح قسمة الوقف بخلاف قسمة مع
الطلاق **الفصل السادس** في المضاربة وهي ان يدفع الانسان مالا الى غيره ليعمل فيه بحصة من ربحه وانما يصح بالامانة
الموجودة والمشاركة في الربح وللعامل ما شرط له ولو وقعت فسخة فله اجرة المثل والربح لصاحب المال
ليست لازمة ويقتصر على المادون ولو اطلق بقصر كيف شاء مع اعتبار الصلح ويضمن لو خالف وبطل
بالموت ويشترط العلم بعقد المال ويعمل العامل حصته من النماء بالظهور ولا خسار عليه بدون التفريط
والقول قوله في عدم ربحه ولو لم يمال والتلف والخسار وقول المالك في عدم الرد ولو اشترى العامل اباه
عق عليه نصيبه من الربح فيه وسعي الاب في الباقي وينفق العامل من اكله في السفر قبل كفايته ولا يطالب الجارية
القران من دون اذن المالك ولا طلاق يقتضي الشراء بعين المال ونحن المثل ولو فسخ المالك المضاربة فله العمل
اجرة الى ذلك الوقت **الفصل السابع** في الوديعة وهي عقد جاز من الطرفين ويجب حفظها بحرم العادة ولو عين
المالك حرا اتقن فلو خالف ضمن الامع الخوف ويجب على الودع علف الدابة وسبقها ويرجع به ويضمن المستودع
مع التقصير لا بد ولا يزول الا بالرد الى المالك او الابراء ويخلف للظالم ويرد ولو اقر له لم يضمن ويجب ردها

القول

بطل

على الموضع وعلى ورثة بعد موته الا ان يكون غاصبا فيه على الكفاية مع الجهل لفظه بمصدق بها ان شاء الا ان
يخرج بالظاهر فتردها عليه والقول قول المخرج في التلف وعدم القربط والرد والقيمة مع عينه والقول قول المالک
ان من لا يورث مع التلف **الفصل الثامن** في العارية كل عين مملوكة يبيع الاشياء بجمعها مع بقائها على احوالها فلو كان
المعير جازا التصرف وينتفع المستعير على العادة ولا يضمن مع التلف بدون التقيين والعقدي او يكون العين
اثما او لو نقصت بالاستعمال المادون فيه ليرضمن ولو استعار من الغاصب ضمن فان كان جاهلا بجمع على المعير
بما يؤخذ منه وينقص المستعير على المادون والقول قول المستعير مع عينه في عدم القربط والقيمة معه وقول
المالك في الرد ويبيع الاعادة للرجل ولم المطالبة بالانفكاك بعد المدة في اللقطة بشرط ما في ملقطه الصبي التكليف
والاسلام واذا في المملوك فان كان في دار الاسلام فهو حر ولا فرق ودار الاول الامام مع عدم الرد وهو
عاطل ولو بلغ رشدا فاقرب بالرقبة قبل وينفق عليه السلطان فمن تعدد بعض المؤمنين فان تعدد نفعي الملقط
ويرجع عليه به مع مبنية لا بد ونها ولو كان له ارب وجدا وصلقط قبله اجبر على اخذه ولو كان مملوكا رده على مولاه
فان اتى او تلف من غير قربط فلا ضمان واخذ اللقط واجب على الكفاية وهو مالک لما يده عليه ويكره اخذ
الصلوات مع التلف فلا يخذ البعير في كلاهما ولو جرد في غيره اذا ترك من جهده ويملكه الاخذ وينفذ الشاة
في الغلاة مضمومة وينفق عليه مع تعدد السلطان ويرجع بها ولو اشفع بها ناعسا واذا حال الحل على الضالة
ونوى الاحتفاظ فلا ضمان ولو نوى التخليك ضمن ويكره اخذ اللقطه فان اخذها وكانت دون الدرهم ملكها
فان كانت درهما فاذا ردها حولا فان كان في الحرم تصدق بها بعده ولا ضمان لو استبقاها امانة فان كانت
في غيره فان نوى التخليك جاز فيضمن وكذا ان تصدق بها ولو نوى الحفظ فلا ضمان ولو كانت مما لا يبيع اشفع بها
بعد التقويم ضمن القيمة او يدفعها الى الحاكم ولا ضمان ويكره له اخذ ما يقل قيمة ويكره نفعه وما يوجد في
فلاة او خربة فلو اجدته ولو كان في مملوك عرف المالك فان عرفه فهو له والا فهو الواحد وكذا ما وجد في
جوف الدابة وسوى للولي الغريب لو انقطا الطفل والمجنون ويكفي تعريف العبد في تلك الولي ولد ان
يعرف بنفسه وان يستفيح لا شرط فيه التواي ولا يكره الوصف بل لا بد من النية والملقط **امين** **فصل العاشر**
في الغصب هو حرام عقلا ويحقق بالاستيلاء على مال الغير ظاهرا وان كان معارا ويضمن بالاستيلاء ان يكون
الذات قبل مع المالك ضمن النصف ولو غصب حاملة من المملوك ولو منع المالك من اساك الدابة المرسلة او من
العقد على جأطه ليرضمن ولو غصب من الغاصب بغير المالك في الاستيفاء ومن شاة ولا يضمن لغيره الا ان يكون
صغيرا ولا اجرة للصانع لو منع عنها ولو استعمله لغيره على عمله ولو ازال العبد عن العبد المجنون او الغرض
ضمن ولو فرغ بايا فرغ غيره المتاع ضمن السارق ويضمن لغيره الخبز الذي يبيعهما عند دم مع الاستئذان لا

شع

رج

للم

للمسلم ويجب رد الغصب فان قسب ضمن الا ان يشك في تعذر ضمنه مثل ان تعذر قيمته يوم المطالبة ولو لم يكن
مثلا ضمنه باعلى القيمة من جن الغصب الى جن التلف على اشكال ولو زاد لسوق ليرضمنها مع الرد ولو
للمنفعة ضمنها ولو لم يحددت صفة لا قيمة لها ليرضمنها ولو زادت القيمة لنقص بعضه كالحب فعليه الاكثر
ولو زادت العين باثمة رجع الغاصب بها وعليه ارضي نقصان وليس له الرجوع بارض نقصان عينه ولو
غصب عبدا وجنى عليه بكامل قيمته رده مع الارش على قول ولو امتزج المملوك بمساوية او باوجوده ولو
كان ما دون ضمنه مثل فوايد المغصوب المالك ولو اشره جاهلا بالغصب جرح بالشي على الغاصب وبما
عوزه عرضا عما لا يقع في مقابلة او كان على اشكال ولو كان عالما فلا يرجع بشي ولو رجع الغاصب كان
الرجوع له وعلى الاجرة والقول قول الغاصب في القيمة العين وتعذر لينة **الفصل الحادي عشر** في احياء الموات
لا يجوز التصرف في ملك الغير بغير اذنه ولا فيما به صلاحه كالطريق والنهر والمراح وحد الطريق البكرة في المباح
مع المشاحة مسبعة نزع وحريه من المملوك اربعون وفي النافذ ستون والعين في الرخوة الف وفي الصلبة خمسة
وتحبس النهر الا على الكعب في الخجل وللزروع الى الشرا لا يترك ذلك من حدوده والمالك لا يملك الميراث في
ملكه ولا دام مطلقا وليس لصاحب النهر يحمله الا باذن صاحب الرعي المنصوبة عليه ويكره بيع الماء
في القنوات ولا يهازل ويجوز اخراج الرواشن ولا يخرجه في الطريق النافذه ما لم يضر المارة ومع الاذن
في المرفوعة وكذا فتح الابواب ويشرك المقدّم والمتأخر في المرفوعة الى ابواب الاول وصدر الدرب ويحق
المتأخر بيمين المايين وكل منهما تقدر بانه لا ياحيرها ولا يخرج الرواشن في النافذ وليس له مقابل منعه
لو استوعب عرض الدرب ولو سقط فادركه لم يملك الاول منعه ويستحق للحار وضع خشب جاره على
حائطه مع الحاجة ولو لم يجر له الرجوع قبل الوضع اما بعده فالارش ولو اذ عيا جدارا مطلقا فهو مخالف
مع تكون الاخر ولو حلقا او نكلا فلها ولو انفصل بينهما احداهما اركان عليه طرح فله مع يمين ولا يصر في
الشريك في الحائلا والد ولا يجر والنهر بالسير بغير اذن شريكه ولا يجر الشريك على العارة والقول قول
صاحب السفل في جدران البيت وقول صاحب العلوي السقف وجدوان الغرف والدرج والدرج والدرج
اما الخزانة تحتها فاما الطريق العلوي في العنق بينهما والباقي للاسفل والمجار مصطف اعشاش الشجرة فان تعدد
فقد اعان ملكه وذلك الغاية الاولى من بقائه لا تسفل الا غيره مع الحاجة وصاحب الاسفل اولى بالغرف
المخرج بابها الاخير مع الشايع واليمين بعدم البنية **كتاب الدين** وتوليها وفيه فصول **اول** يكره الدين
مع القدرة والاستدانة وجب نيته القضاء وثواب القرض ضعف ثواب الصدقة ويجوز اشتراط زيادة
العدل او النصف ويجوز قبولها من غير شرط ولو شرط وضع السلم لزوم كل ما ينضبط وصفه وقد رده مع قرضه

والجميع حكم الميراث

في ميراث الميراث
للعامة ملك والتسوية
بالفقر والحر

وهذا المثل ثبت في الذمة مثل وغيره قيمة وقت التسليم ولا يجب إعادة العين بدو واختيار المقصود ولا
يتأجل الحال ويصح تعجيل المجل بما سقاه بعضه ولو غاب المدين وانقطع خبره وجبت على المدين نية القضا
والوصية به عند الوفاة فان جهل خبره ومضت مدة لا يعيش مثله اليها فالبا سأل الى وثقة ومع
يقصد به خبره ولا يلى انه لا ما ولو اقيم الشركان الذين لم يصح بيعهم مع الدين بالخاضر وان كان
اقل منه اذا كان من غير خبره ولو لم يكن روي او لا يصح يدين مثله والمسلم قضى دينه من الذي من غنى ما لمع من
الحجرات ولو اسلم الذي بعد البيع استحق المطالبة وليس للعبد الاستدانة بدون اذن المولى فان فعل
تبع به ان عتق ولا سقط ولا اذن له لزمه دون المملوك وان عتق وغير المملوك كغيره المولى فلو اذن له
في التجارة فاستدان لها لزمه المولى وان كان لغيرها تبع به بعد الحق **الفصل الثاني في الرهن** ولا بد فيه من ايجاب
والقبول من اجله وفي اشتراط الاقباض استحالة الوسيط فيه ان يكون عيناً مملوكة يمكن قبضه ويصح بيعه على
ثابت في الذمة حينما كان او منقعه ويقف عين المملوك على الاجازة ولو ضمنها الرهن في ملكه ويلزم من جهة
الرهن كالبني رهنه للمال ليس رهنه على الاخر ولو استدان اخر وجعل الرهن على الاول رهنه على
صح ولو لم يكن ان يوهن مع مصلح المولى عليه وكل من الرهن والمرفق بمنوع من المقصود بغير اذن صاحبه
لو شرط وكالة المرفق لم ينعزل مادام حيا ولو اوصى اليه لزم والرهانة مودعة والمرفق أمين لا يضمن
بدون العدي فيضمن به مثل ان كان مثلياً ولا قيمة يوم القبض والقول قوله مع يمينه في قيمته وعدم
التقصير لا اذن للدين وهو الحق من باقى الغرماء فيه ولو تضمن الدين شاذك في الفاضل ولو فضل
الرهن وله دين بغير رهن تساوى الغرماء فيه ولو تصرف المرفق بدون اذن الرهن ضمنه على الجحوة
ولو اذن الرهن في البيع قبل الاجل فباع لم يتصرف في الثمن لا بعده ولو خاف جحود الوفاء ولا يمينه
جاز ان يستوفي من الرهن ما في يده والقول قول المالك مع ادعاء الوديعة وادعاء الاخر الوهن
الفصل الثالث في الحجر واسماه مسته **كتاب الصغير** الصغير ما يصغر عن سن من التعريف الامع البلوغ والرشد ولم
الاولى بالانبات والاختلاف او بلوغ خمسة عشر سنة في الذكر وتسع في الانثى والناق باصلاحه ما لم عند
اختاره بحيث يسلم من المغائبات ويقع افعاله على وجه الملازمة ولا يؤول المخرج قد احدثا وان طعن في السن
وثبت في الرجال بشهادة الرجال وفي النساء بشهادتهن وبشهادة الرجال **كتاب الجنون** ولا ينعقد
الجنون الا في اوقات فاقره **كتاب النفقة** النفقة وجب على الزوج في حاله خاصة **كتاب المهر** المهر فلا ينعقد نكاح المملوك
بدون اذن مولاه ولو ملكه مولاة شيئا لم يملكه مولاة على الاصح **كتاب المهر** المهر في بعضه في الصلوات خاصة
ومعجزه المهر بها كذلك اذا مات في مرضه **كتاب النفقة** النفقة وجب على الزوج بشرط اربعة شروط وجوبه عند

الحاكم وحلولها وقصور امواله عنها ومطالبه اربابها المحرور اذا جعل له الحاكم مطلقا في مالها دام المحرور باقيا
فلما اقترض به اواشترى في الذمة لم يشترط المقرض والبائع الغرماء ولو ائلف مال غيره مشاركا فيه
وكذا الواردين سابق ولو اقرضه قبل دفع المقر له وله اجازة بيع الخمار ومنه ومن وجد عينه كان له
اخذها دون ثمنها وان لم يكن سواها ولو خلطها بالمساوي او بالادون ولا ضرب مع الغرماء ولا اخضا
في الميت مع قصور التركة ويخرج الحب والبعض بالزروع ولا تستفاد من الاختصاص وللشئع اخذ الشئع
ويضرب البائع مع الغرماء **مسائل** الاولى لو ائلف من امر الولد بيعت واخذها البائع **كتاب النفقة** لا يخلع
المفلس ولا الزامه بالتكسب ولا بيع دار سكنه ولا عيده منته **كتاب النفقة** لا يخلع بالخرى الذي للموكل ولو مات
من عليه ورثه من اجله يمت عاجبه **كتاب النفقة** يقع عليه من ماله الى يوم القسمة وعلى عياله ولو مات قدما
انكسر **كتاب النفقة** المالك على الدين المالك بالمقسمة ولو ظهر من حال نقصت ومشاركه ومع القسمة يطلق
ويؤكل الحجر بالاد **كتاب النفقة** الوالدة في مال الطفل والجن في الاب والجد له فان فقد فلوحي فان فقد فالحاكم
وفي مال السفيه والمفلس للمالك خاصة **كتاب النفقة** في الضامن وانما يصح اذا صدر عن اهله ولا بد من رضا الضامن
والمضمن له ومن المضمن عنه وان افكره وينقل المال الى الضامن فان كان مليا او علم المضمن له باعضا
وقت الضامن صح ولا كان له الفسخ ويصح من اجله ان كان الدين حالا وبالعكس ويصح الضامن على المضمن عنه
بإدائه ان ضمن بسوالم ولا يشترط العلم بقدر المضمن ويلزمه ما يقوم به اليه خاصة ولو ضمن المملوك
بغير اذن مولاه تبع بعد العتق ولا بد في الحق من الشئع سواء كان لازما او لا اليه ولو ضمن هذه الثمن
لزمه مع بطلان العقد لا يجحد ضمنه واما الحالة في شرط فيها رضا الثلثة ولا يجب قبولها معه ولم يبر
الحيل وينقل المال الى ذمة الحال عليه ان كان مليا او علم اعساره ولا فله الفسخ ولو طالب الحال عليه
بإدائه فادعى الحيل بثبوت ذمته فالقول قول الحال عليه مع يمينه فلو حال المشتري بالثمن فترفع
لم يطل الخوالة ولو بطل البيع بطلت فيهما واما الكفالة فتشترط فيها رضا الكفيل والكفول له خاصة و
في اشتراط الاجل فلو كان وتعيين الكفول وعلى الكافل دفع المكفول وماله عليه ومن طلق غريما
بد صاحبه قهر الزم باعادة ما عليه ولو كان قالا دفعه والدية ولو مات المكفول او دفعه الكفيل
او سلم نفسه او بوه المكفول لم يبر الكفيل ولو عينها موضع التسليم لزم والاخراف الى بلده الكفالة
كتاب النفقة في الصلح وهو جاز مع الاقرار والاذن والامتناع او بالاعكس مع علم المصطلح بالقبول
او جعلها دينا وعينا ولا يطل الا بوضاها او استحقاق احد العوضين ولو اوصطع الشركان على واحدهما الزوج
والحنان ولا يفسد المال مع ولو ادعى احدهما ورهن في يدهما والاخر اعطى الاخر نصف درهم

هذا هو الحكم في النفقة
انما يقع في النفقة
والنفقة هي ما ينفق به الزوج على زوجته
والنفقة واجب على الزوج في حاله خاصة
ولا ينعقد نكاح المملوك بدون اذن مولاه
ولو ملكه مولاة شيئا لم يملكه مولاة على الاصح
كتاب المهر المهر فلا ينعقد نكاح المملوك بدون اذن مولاه
ولو ملكه مولاة شيئا لم يملكه مولاة على الاصح
كتاب المهر المهر فلا ينعقد نكاح المملوك بدون اذن مولاه
ولو ملكه مولاة شيئا لم يملكه مولاة على الاصح

وكذا لو ادعى احد هذين والاخر اثباتا وتلقا احداهما بغير تقريط ولو ان ثبتا معا وقسم الثمن على
نسبة كراس مالهما وليس بطلب اصل او اخلالات يعني او ملكي او هبني او اجلي او قضيت **الفصل السادس**
في الاقرار وهو اخبار عن حق ثابت ولا يخص لفظا ويصح بالاشارة للعلومة ولو قال نعم او اجل جواب عليك
كذا فهو اقرار وكذا بالي عقيب ليس عليك كذا خلاف نعم ولو قال انا مقر فليس باقرار الا بالقول به ولو
علقه بشرط بطل ولو قال ان شهد فلان فمصدق لزمه وان لم يشهد ونشرط في الحق المكلف والحريز ويبيع
العبد باقراره بعد العتق وفي المقر له اهلية التملك ولو اقر العبد فهو لولا طوقه لدر على مال فان بشر
المقر بما عليك قبل ان قل ولو لم يفسر جسر عليه ولو قال الف ودرهم قبل تفسيره في الالف فلو قال الف ثلثة
دوام او مائة وعشرون درهما فالجميع دوام ولو قال كذا درهم ففسرون ولو قال كذا درهم فمائة وكذا درهم
احد عشر وكذا وكذا احد وعشرون هذا مع معرفة الاصل والتفسير ولو قال مائة مائة او مائة وعشرون او مائة وعشرون
او اثبتت بالخيار القول قول العزيم مع العيين ويحكم بابعاد الاستثناء المتصل بالمفصل ويسقط بعد معرفة
المفصل ويسقط قال عشرة الا ثلثة الا ثلثة لزمه اربعة والوجه بطلان الاستثناء في درهم ودرهم الا درهم
ولو قال عشرة الا خمسة لزمه ثمانية ولو قال عشرة بقصد واحد لم يقبل ولو قال هذا فلان مل فلان
كان للاول وعزم للثاني القيمة ويصح في النقد والوزن والكيل لإعادة البلد ومع التعدد اليقين
ولو اقر بالظروف لم يدخل الظرف ولو قال قضيت خطبة بل تغير شعير لزمه تغيران ولو قال قضيت
خطبة بل تغيران لزمه اثنان ولو قال اذا جاء امر الله فلي على الف او بالعكس لزمه خلاف ان قدر زيد
ولو ايم الجميع على امر ولو ايم المقر له الزم اليان فان عين قبل ولو ادعى الاخر كانا حصتين وله العيين
على عدم العلم ولو ايم المقر له عين فانكر المقر له انكر الحاكم او اقر في يده بعد عينة ولو انكر المقر له
بالعقد الا الشئ عين وفيه نظر ولو ادعى الموطاة عن الاشهاد كان له الاحلاف **مسألة** الاولى بشرط في
الاقرار بالولد امكان البتة والجهالة وعدم المنازع ولا يشترط تصديق الصغير ولا يملك المالك بعد
البلوغ ويشترط التصديق في الكبير وفي غير الولد ولا وارث يتوارثان ولا يتعدى التوارث لغيرهما ولو
كان له درهم مشهور وفيه لم يقبل **النسب الثانية** لو اقر الوارث باولي منه دفع ما في يده اليه ولو كان
مساويا دفع بنسبة نصيبه من الاصل ولو اقر باثنين متساويين لم يملك ان يتساوا ولو اقر باولي من غير
باولي من المقر له فان صدر دفع الى الثالث والا الى الثاني وعزم للثالث ولو اقر الولد باخيه فارقا
وانكر الثالث الثاني كان للثالث النصف وللثاني السدس ولو كانا معلومين بالنسب لم يملك ان يكره
الثالثة ثبت النسب بشهادة عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين ولا رجل وامرأتين ولو شهد الاخوان باين

وكانا عدلين لا بشهادة رجل وامرأتين ولا رجل وامرأتين ولو شهد الاخوان كانا اولى منها وثبت النسب ولو كانا باين
ثبت الميراث دون النسب **الفصل السابع** في الوكالة ولا بد فيها من الجاه والقول وان كان فضلا او متاخرا او متأخرا
ويجوز ان يكون من الطرفين ولو عزل الموكل بطل تصرفه مع غيره بالعزل وبطل الموت والجنون والاعفاء والتلف
او فعل الموكل ويصح ما لم يتعلق بغيره من الشائع بايقاعه مباشرة ولا يتعدى الوكيل المادون الا في تخصيص
ولو علم المصروف مع المصلحة الا في الكفر والاطلاق يقتضي حلا بتمثل المثل بقدر البلد وبساع البيع وبسليم
البيع في البيع وبسليم الثمن في الشراء والرد بالعيب لا يقتضي وكالة الحكومة القضي وبشرط اهليته المصروف فيهما
والحرية ولو تولى الموكل العبد او طلق باذن مولاه صح ولا يوطئ الوكيل بغير اذن مني الموكل العبد والمالك الموكل من
السفها والماله ويستلزم الوكيل الوكيل لا يتكفل الذي على السلم ولا يصح الكيل لا بعد ولا بطل وكالته به والقول
قوله مع العيين وعدم البينة في عدمه وفي العزل والعلم به والتلف والتصرف في الرد وكان والقول قول مكر الوكيل
وقول الموكل الوكيل الاذن في البيع بغير عيين فان وجدت العيين استعدت وان فقدت وتعدت
فمثل والقيمة ان لم يكن ثمنيا ولو وجد نكر الموكل الوكالة احلف وعلى الوكيل المهر وقيل بفسخه ويجب على
الموكل طلاقها مع كذب في الحلف ولو وكل اثنين لم يكن لاحدهما الا انفراد بالتصرف الا ان ياذن لهما **ثبت**
الا بشاهدين ولو اقر الوكيل التسليم مع القدرة والمطالبة ضمن **كتاب** **باب** **الثاني** في توبعها وفيه فصول **الاول**
الهيئة انما يصح في الاعيان المملوكة وان كانت مشاعة لاجاب وقبول وتضمن من المكلف الحرج ولو عهده ما في ذمته
كان ابو ويشترط في القبول ان الواهب الا ان يمينه ما في يده وطلب والجدة كية القبول والتضمن عن الضمين
والجنون وليس له الرجوع بعد الاقراض ان كان الذي يحميه بعد التلف والتعويض وفي التصرف خلاف وقيل الزوجا
كالرحم وله الرجوع في غير ذلك فان قاب فلا ارش وان زاد زيادة متصلة بقعت ولا فلا يوجب **مسألة** الاولى
لا يجوز الرجوع في الصدقة بعد الاقراض وان كان على الاجنبي ولو قبضها من غير اذن المالك لم يتقبل اليه **الثانية**
لا بد في الصدقة من نية القربة **الثالثة** في حوز الصدقة على الذي وان كان اجنبيا **المابعة** صدقة من السواضل من الا
مع المنة **فصل** **الثاني** في الوقف وصريح العاظة وقفت والباقي بقربة وشروط القبول والقرب والاقراض
ويتولى الوالي القبض عن الطفل والناظر في المصالح القبض عنها والتجيز والادام واخر اخرج عن نفسه ولو شرط صحة
صار جسا ولو جعله الى احد او الى من يقرض غالبا رجوع الى وقفة الواقف وان يكون عينا معلومة ينتفع بها جميع
نقاها وان كانت مشاعة وحوا ونصو الواقف ووجه الموقوف عليه وتعيينه واهلية التملك وبأبادة
المنفعة والوقف مع الموقوف عليه وتعيينه ولم جعل النفع لنفسه وان اطلق كان لا بد منه ويصح الوقف على العبد وم
تبعه على الحرج ويصرف الوقف على البر الى الفقراء ووجه القرب ولو وقف السلم على البيع والكراس بطل خلاف

الكافر ويطلق على الحيوان وان كان حيا كالذي وان كان اجنبيا ويصرف وقف المسلم على الفقراء والى المسلمين والى الكفار
الى فقراء مسلمة وعلى المسلمين الى المسلمين والى المومنين والى الامامية الى اثني عشرية وكذا كل منسوب الى من انتمى اليه
ولو لم يلابس كان من انتمى اليه بالانساب وفي النكاح قولان ولو لم يلبس استقوي الذكور والاناثا ما لم يطلق والقوم
اهل الفقه والعشرة الاخرى في النسب والجار من على داره الى داره ومن ذراعا ويسل اندلح ما يتقرب اليه والموالي
الاغليون والادوين ولا يقع كل قصر في الوقف على الفقراء بل يعطى اهل البلد منهم ومن حضره ولو صار منهم جاز لم
ان ياخذ منهم **مسألة الاولى** اذا بطلت المصلحة الموقوف عليها انصرف الى البيع **الثانية** لو شرط احوال من يوجد
مع الموجود ولو اطلق ما قصر فيه ولو شرط نقله بالكلية واخرج من يريه بطل الوقف **الثالثة** نفقة المولى
على الموقوف عليه ولو اعدا فقير وكانت نفقة على نفسه ولو جنى الموقوف لم يطل الوقف بها الا بقوله قصاصا
ولو جنى عليه كان الصلة للموقوف عليه **الرابعة** لو وصف على اولاد اولاده اشرك اولاد البنين والبنات والذكور
والاناثا ولو لم يمتد الى من لم يمتد الى البنين خاصة على قوله **الخامسة** كلما يشرط الواقف من الاشياء السائمة
لا ينفك **السادسة** ينفك السكنى والعري الى الجوار فيقول ويقضي وليت فاعلم فان عيى مدت لزمت ولو مات المالك
وكذا لو مات لغيره كان اذ اقامت الساكنى بطلت مدة حيوتى بطلت جوفه ولو مات الساكنى قبل انتقال المولى او ثمة
مدت جوفه ولو لم يمتد كان للمالك اخراجه متى شاء ولو باع السكنى لم يطل السكنى والمساكنى ان يسكن بنفسه
وعين جوفه مادامه كالولد والزوج والخدم والمملوك وليس له اسكان غيره بدون الاذن ولا اجازته وكل ما يقع
وقفه يجرى اعادة كالمالك والعبد والاناثا ولو جنى فمسه او غلاعه في جوفه يموت العادة ومبطل اعد لزمت
ما دامت العين باقية **الفصل الثالث** في الوصايا وهي واجبة ولا بد فيها من الجاه وقبول ولا يشارة ولا كفارة
مع تسمية الارادة والعقد لفظا ولا يجب العمل بما وجد بخط الميت وانما يصح في السابع فلو وصي المسلم ببيت
لوصي لم يجمع فيها ويصرف الموصي ووجبه الموصي له والمكلف له ولا سلام في الموصي والمثلث في الموصي
ولو خرج نفسه بالمعك اوصى لغيره ولو قدم الوصية تمت بغير الوصية المثلث شرط وقوعه جاز وللذمي ولو لم يجر
ولم يجر وارده ومدبره ومكاتبه كالمملوك العتق والمكاتب فيما جاز منه فان كان ما وصي به للمملوك بقدره
فقد عتق ولا يشترط له ولو زاد اعطى الفاضل وان قصص تسع في ذم الولد كذلك لا من المصيب ولو
اوصى بالعتق وعليه دين قدم الدين ولو جاز العتق صح فان كانت قيمته ضعف الدين وضعف الدين بازي في
ضعف قيمته ولو شرط في الثلث ولو اوصى للذكور والاناثا تساوا في المفضل وكذا الاعمام والاخوان
ولو اوصى لقرابة ومع الموقوفون بنسبه والجار والعشيرة والقبيل والبر والفقر اذا لوقف ولو
فانت الموصي لم قبله ولو جرح كان لورثته وان لم يكن وارث فلورثة الموصي ويصح الوصية بالمحل ويصح الوصية

للزوجة

للقرب وان كان وارثا واذا اوصى الى عدل فمستحق بطل ويصح ان يوصى الى المرأة والصبي بشرط انهما الى
الكامل والمثلث لا بد من مولاة فينقبض الكامل الوصية الى ان يسلع ثم يشترط ولا ينقص بعد بلوغه
ما تقدم مما هو سائر ولو اوصى الى المثلث مع ولو اوصى الى اثنين دفعه بشرط ان يسلع او اطلق
فليس لاحد من الاقارب وعرضها الحاكم على الاجتماع لو شاعا فان تعذر استبدل ولو جرح احد ما علم اليه
ولو شرط الافراد جاز نصف لكل واحد منها نحو ان اقسامه واذا بلغ الموصي له رد الموصي به صح الرد
ولا فلا ولو كان استبدل به الحاكم فلا يصح الحاكم الوصي الا مع التبريط وله ان يستوفى دينه او يعرض
مع الملاء او يقوم على نفسه وبأجرة المثل مع الجارة وان وصي مع الاذن لا بد منه ولا يتعدى للماذني
ويؤتى الحاكم من لا وصي له ويعض الوصية بالثلث فادون ولو نذرت وقف على اجازته الوتر ولو اجاز
مضى في قدر حصته ولو اجازوا قبل الموت صح وعكس الموصي به بعد الموت والقبول وبعد الوارث من المالك
والباق من الثلث ويبدل بالاول فالاول في غير الواجب ولو جرح تساو في الثلث ولو اوصى بجرح فله
فالسبع والتميم الثمن والثلثي السدس ولو اوصى بثلث يصيب احد الوترين من الثلث فان لم يزد اوجازوا
كان الموصي له كاحدهم ولو اوصى بثلث يصيب ابنه وليس له سواء اعطى النصف مع الاجازة والثلث بدونها
ولو كان ابنا في الثلث ولو اختلفوا اعطى الاول الا ان يقين لاكثر ولو نسي الوصي وجهه رجع ميراثا جرح
بالاخرين من المتقاربن فان لم يتضادى عمل بها ولو قصر الثلث بدلا بالاول فالاول وثبت الوصية بالمال
بشاهدين وشاهد وامر اثنين وشاهد وعين واربع نساء وقبل الواحدة في الربع ولا شارة في النصف ولا
ثبت الوكيلة الا برجلين ولو اعتق عبده ولا يشترط له سواء عتق ثلثه ولو اعتق بعينه وله ضعفه عتق
كله ولو اعتق مما يملكه ولا يشترط له سواء عتق ثلثه بالقرعة ولو رتبهم بالاول ويجزى في الرقبه مساها
ولو قال موصية وجب فان لم يوجد عتق من لا يعرف بنصف ولو بانته بالحلان بعد العتق صح وتصورت
المريض من الثلث وان كانت محرمة اما الاقارب فان كانت مقما فذلك والا في الفصل وهذا الحكم
يتعلق بطول الموصي الذي يحصل به الموت وان لم يكن نحو ما يقتضيه في التركة ارث الجارية والدية ولو عين
ثمن الرقبه ولو وجد بر توقع الوتر فان وجد باقل عتق واعطى الفاضل لم يصح الوصية على كل من
الموصي عليه ولا يترتب في الاصل ولو انقضى تحت في اخراج الحقوق عنه ولو اوصى باخراج بعض بلد
لم يصح **مسألة** وفيه فصول **الفصل الاول** النكاح ثلثة دائر ومقطوع وملكت عيني ونفقته
الاول الى العقد وهو الايجاب والقبول طبقا لما في اهل ولوقبل تزوجت بنتك فقال نعم كفي في
الايجاب ويجزى مع الجرح التزوجه والاشارة ولو زوجت المرأة نفسها ولا يشترط الولي مع البلوغ والى

ولا الشهود ولا يثبت له دعوى الزوجية بغير بينة او تصديق ولو ادعت تحت الزوجية زوجية حكم
ببينة الامع تقدم ما يفيها او قولها والقول قول الاب في تعيين الحق بغير تبين وبقية الزوج
الجميع والابطال العقد ويستحق تغيير البكر المقيمة الكريمة الاصل وصلة زكيت والاشهاد والاعلان
والخطبة امام العقد واقامة ليل وصلة زكيت عند التحول والدعاء وامها بمثل وسنوا الى قدر الولد
ويكره ايقاع العقد والقبول في القرب وتزوج العقيم والجميع ليل الحنف والاكوف وعند الزناك
عند القرب قبل زهاب الشقوق في الحاق وبعد الفجر حتى طلوع الشمس في اول ليل كل شهر الا رمضان ليلة
النصف وعند الزناك والرجع الصغائر والسوداد مستقبل البكر وستروها وفي السفيرة
عاريما وعقب الاكلام قبل الفصل والوصف والحق المخرج المرأة قبل سبع سنين ويجوز انظر الى
والقول عن الحرة بغير ذهاب ان يطوق المسافر اهله ليل ويجوز الدخول بالزوجة قبل سبع سنين ويجوز انظر الى
من يريد التزوج بها او شراها والى اهل الذمة بغير تملك **الفصل الثالث** في الاولاد وانما الولاية للأب
وان علا والوصي والحاكم فالأب على الصغيرين والجد على الوصفيين والبالغ الوصي لا ولاية
عليه ذكر كان وان في الحاكم والوصي على الخبز ذكر كان وان في مع المصلحة ويقف عقد غير مسموع على الاجارة ويكون
فيها سكوت البكر ولو لا ولاية على مملوك ذكر كان وان في مطلقا ولا ولاية للام وبسبب الحرة ان تاذن ابها
وان يملك اخاهم ففده وليس للوكيل ان يتزوجها من نفسه غير اذنها ولو تزوج الصغيرين الا ان تاذن
ولو كان غيرهما وقف على الاجارة فان مات احدهما قبل البلوغ بطل وان بلغ احدهما واجاز تزوجت احدهما
بعد طوفا على اشقاء الطبع وورث **الفصل الثالث** في المحرمات وهي ثمان منسب ومنسب فالنسب الام وان
علت وابنت وان سقطت ولاخت وبنايتها وان تزوجت والقهر والحالة وان علنا وبنايات الام وان تزوجت واما
السبب فهو الاول ما يحرم بالمصاهرة في وطئ امرأة بالملك والعقد حرمت عليه امها وان علنت وبنايتها
وان تزوجت بغيرها ما سبق على العقد وانما في غير الموطوعة بالملك والعقد على اب والوالد وان
علا وعلى اولاده وان تزوجوا من عقد على امرأة ولم يدخل بها حرمت عليه امها ابنا وبنايتها وامه الا في عقد
فان طلعت قبل الدخول جاز لم العقد على بنتها ولو دخل حرمت بها وبنايتها زوجها جاز لا عينا وكذا بنتها
وبنت عينا الا مع اذن القهر والحالة ولو عقد من دون اذنها بطل ولو تزوجت بغيره او خالته حرمت عليها
ابدا ولو ملكت الاختين فوطئ احداهما حرمت الاخرى جمعا ولو وطئها لم يحرم الا في وطئ الحرة المأتم
ما زاد على اربع حرائر وفي الاما ما زاد على اربعين ولم يجمع بين الحرتين ولا متين او ثلاث حرائر واما
فوطئ العبد ما زاد على اربع اماء وفي الحرائر ما زاد على الحرتين ولم يجمع بين الحرتين ولا متين ولا يجوز نكاح الامه على

الحرة الا باذنها ولو عقد بدونه كان باطلا ولو ادخل الحرة على الامه ولم تعلم فلها الحيا ولو جمعا في عقد صح العقد
على الحرة ويجوز العقد على ذات البعل وادعت تحت ولو تزوجها في عدتها جاز ابطال العقد فان دخلت حرمت ابدا
والولد له والمهر للمرأة ويتم هذه الاول وثانف الثاني ولو عقد عالما حرمت ابدا بالعقد **مسائل**
من لا يظلم امرأه بغير حرم عليه ام الملام واخذت وبنت ابدا ولو سبق عقد من غير من **الثانية** لو دخل
بصبي لم يبلغ ستعا فضاها حرمت ابدا ولو لم ينج من جارية **الثالثة** لو تزوجت بامرأة لم يحرم نكاحها ولو زني
بذات بعل وفي عدة بغير حرمت ابدا **الرابعة** لو عقد الحرة عالما بالحرمة حرمت ابدا ولو كان جاهلا بطل
العقد ولم يحرم **الخامسة** لا ينقض المنة وملك اليدين في عدة **السادسة** لو طاعت الحرة فلا حرمت حتى
تتزوج بغيره وان كانت تحت عبد ولو طاعت الامه طاعتين حرمت حتى تتزوج بغيره ولو كانت تحت
سابعة المطلقة حقا لعدة سكنها بينها رجلان محرم على المطلق ابدا **الثامنة** لو طلق احد في الاربع رجعا
لرجل آخر ينكح بدلا حتى يخرج من العدة ويجوز في الثاني ولو عقد ذوات الثلاث على الاشياء ففقه بطل ولو
تزوجت بطل عقد الثاني وكذا الحكم على الاختين **الثاني** الوضاع ويجوز منه ما يحرم بالنسب ذكرا كان من يوم
ولم يولد او ما نبت اللحم وشدا العظم او كان خمس عشرة رضعه كاحلة من الثدي لا يفصل بينها بوضع اخرى
وان يكون في الحولين بالنسبة الى المرتضع وفي ولد المرتضعة وان يكون اللبن من ثفل واحد ولو وضعت
صبيتين لبن ثفلين لم ينسب الحرة ومع الشرايط يصير المرتضعة اما وذو اللبن ابا واخواتها اخولا
واما ما ولا ذواتها اخوة ويجوز ما ولا ذواتها لبن ولا ذواتها المرتضعة واذا ولد المرتضعة ولا ذواتها
رضاعا ولا ينكح ابو المرتضع في ولا ذواتها لبن ولا ذواتها المرتضعة ولا ذواتها المرتضعة ولا ذواتها
رضاعا ولا ذواتها لبن ولا ذواتها المرتضعة في ولا ذواتها المرتضعة ولا ذواتها المرتضعة ولا ذواتها
صغيرتها حرمت ان كان دخل المرتضعة ولا المرتضعة ولو وضعت الام من الوضاعة الزوجية حرمت عليه
ولا يجوز له ام الولد من الوضاع وان حرمت من النسب ويستحب اختيار المسلمة لعنفية العاقله للوضاع
للعان وثبت به الحرمة الموقدة وكذا قد في الزوج امراته الصبا والحرى **الثاني** الكفر ويجوز
للمسلم ان يتزوج غير الكافيه اجماعا ومنها قولان ولا للمسلمه ان تتزوج غير المسلم ولو اريد احد الزوجين قبل
الدخول انفس في الحال ويقف بعده على انفسها العدة الا ان يرد الزوج عن فطره فيفسخ في الحال
وعدة المرتدة عن فطره عدة الوفاة وعن غيرهما عدة الطلاق ولو اسلم زوج الكافيه بدعتة
ولو اسلمت من غير قبل الدخول انفسها العقد بعده يقف على العدة فان اسلم فيها كان امك بها ولو
كان الزوجان حربيين واسلم احدهما قبل الدخول انفسها النكاح في الحال ولو كان بعده وقف على

العدة ولو اسلم الذي في عنده اربع ثبت عنده عليهن ولو كن ازيد تخيرا ربا وبطل النكاح لو اتى
مسألة الاولى لا يجوز للموعدة ان تزوج الخالف ويجوز العكس ويكوه تزويج الفاسق **الثانية** نكاح شعا
باطل وهو جعل نكاح امرأة مهر الاخرى **الثالثة** يجوز تزويج الحرة بالعبد والمهاتمة بغيره والعربية
بالعبي وبالعكس ويجوز جارية المؤمن الفاسدة على النفقة **الفصل الرابع** في النكحة ويشترط فيه الايجاب
والقبول من اهله وذكر المهر ولا بد فيه من ذكر الاجل المعين ولو لم يذكر المهر بطل ولو لم يذكر الاجل
فلا يرد بطلان ويجوز غير الكتابية من الكفاة كالمدة على الحرة من دون انفا وبنت لآخر والا
من دون ان العمة والحالة ويكوه الزانية وانكوه من غير ان الاب ولا حد للمهر ولو جهما المدة
قبل الدخول ثبت بصفه ولو اخلت بعض المدة اسقط بنسبته ولو ظهر بطلان العقد فلا مهر قبل
الدخول وبعد له المهر مع جهلهما ويطلق به الولد وان عزل ولو نفاه فلا لعان ولا يقع لها طلاق ولا
لعان ولا طهارة ولا ميراث لها وان شرط ويعد بعد الاجل بخصن وجنته واربعين يوما في الموت
بادعته اشهر وعشرة ايام **مسألة** في نكاح الاما ولا يجوز للعبد ولا لامرأة ان يعقد الا ضمنها
يعتد من المولي فان فعل احد هما وقع على الاجازة ولو اذن المولى ثبت مهر عده عليه ونفقة
زوجته وثبت للموتى مرة مهر امته ويستقر بالدخول ولو لم ياذن فالولد لها فلواذن احداهما
فالولد للاخر ولو كان احد الزوجين حرا فالولد مثله والشرط المولى الرقية ولو تزوج الحق
الامر من دون اذن المولى عالما بنزاهة والولد رق ولو كان جاهلا سقط الحد دون المهر
عليه قيمة الولد يوم سقوط حيا ولو ادعت الحرة نكاحا وعلى الاب قتل ولا دية ويلزم للمولى ذم
اليه ولو عجز سعي في القية ومع عدم الدخول كاهن ولو تزوجت الحرة بعبد عاملة فللمهر والولد
رق ومع الجهل حرق لا قيمة وعلى العبد المهر يتبع به بعد العتق مع الدخول ولو ذن في الحوا والعبد
المملوك فالولد لمولاها ولو اشترى حرا من زوجة بطل العقد ثم جيل بالتحليل على قول ولو
اعتقت لا امر كان لها فسخ النكاح ويجوز جعل العتق مهر المملوكه اذا دعه العتق او النكاح على
خلاف وامر الولد رق ولا يجوز بيعها مع وجوده الا في بمن رقبته اذا امر بكن عتقها وينفق
بموت المولى من نصيب المولى ولو عجز بيعت واذا بيعت لا امر كان المشتري على الفور فسخ النكاح
واصاحب العبد ايضا وكذا العبد ومع فسخ عتقها لا امر قبل الدخول لا مهر ولو اجاز قبل فلم
المهر بعده بل بايع وطلاق العبد بده ولو كانا الواحد كان المولى فسخه ويجوز لمن زوج امته
وطيها ونسبها وانقل اليها بشوة فاذا دعت فحباله وليس لاحد المشركين وحل المشرك بالملك

ويجب على المشتري الجارية ان يات بها ولو اخطأها او اخطأها بالعد من غير استبراء ولا بد اعتره
من عدة الحرة ولو اخطأه على غيره حلت له ولو كان مملوكه ولا يخل غير المادون ويعقد الولد
حرا **الفصل السادس** في العيوب وهي اربعة في الرجل الجنون والحضاء والعين والبرق سبعة في المرأة
الجنون والجدام والبرص والعرق والاضاء والعرج والاعتاد ولا يفسخ بالجنون بعد العقد في غير
العتة وفي الجنون المجدد قول بالفسخ والجناء على الفور وليس بطلاق ولا بد من الحاك في العتة خاتمة
ولا مهر في الفسخ قبل الدخول من الرجل وبعد المسمى ويرجع به الزوج على المدلس من المرأة لا مهر قبل الدخول
الا في العتة ثبتت بصفه وبعد المسمى والقول قول منكر العيب ويحل الحاكم العين مع مراعاة
شدة فان وطئها او عتقها فلا فسخ ولا منخ لها نصف المهر ولو تزوجها حرة فان كانت امه فسخ ولا مهر
الا مع الدخول فرجع به على المدلس وكذا لو شرطت بنت ميمرة فخرت بنت امه ولو تزوجت حرة فان
عبد طهها الفسخ والمهر مع الدخول لا قبله **فصل السابع** في المهر وهو عوض النصف وتلك المرأة بالعد
ويستقط نصفها بالطلاق قبل الدخول ولو دخل قبل الدخول استقر ويصح ان يكون عينا ودينا ومنفعة ولا
يقدر قلة ولا كثرة ولا بد فيه من الوصف او المشاهدة ولو لم يعين صح العقد وكان لها مع الدخول مهر
المثل ما لم يتجاوز السنة فان تجاوزت اليها مع الطلاق المقتضى للمهر بالتب لم يقع او عشرة دنانير **المستط**
بجنسة والعين جارية ودرهم ولو تزوجها حرة احد ما عجم ويلزم ما يحكم به صاحب الحكم ما لم يتجاوز المرأة مهر
السنة ان كانت هي الحاكمة ولو كانت الحاكمة قبلها المنة ولو تزوجها على حاد مطلق او ذرا وبنت
كان لها وسط ذلك ولو قال على السنة فمهر درهم ولو تزوج الذميان على عجم فان اسلم احداهما قبل
العتق فلها القيمة ولو تزوج المسلم عليه قبل يهود وثبت مع الدخول مهر المثل وهو الاصح ويقال بطل العقد
ولو امر بالمدة بطل التدبير ولو شرط في العقد المحرم بطل الشرط خاصة ولو اشرط ان لا يزوجها من غيرها
لزم والقول قول الزوج في قدر المهر ولو انكوه بعد الدخول فالوجه مهر المثل ولو ادعت المواقعة فالقول
قوله مع عينة على اشكال ولو زوج الاب الصغير من المهر مع فقره وللمراة الاشباع قبل الدخول حتى يقضى
المهر **فصل الثامن** في القسم والنسوة والنسوة دأا ليلمة وللزوجين ليلتان وثلاث ثلث ولو كان
اربعا فلكل واحدة ليلمة ولو جهته احدهن وضع ليلتها حيث شاء ولو وهبت النصة بات عندها والوا
المضاجعة ليلتا المواقعة وللحرة ليلتان ولا امر ولا كتابية واحدة ونقص البكر عند الدخول سبع
والشيب ثلاث وسبيل التسوية في الاتفاق ويجب على الوفجة العتق وان لم المتفرق لم ضربا لثلاثة

الطلاق

بعد وعظها وهيها ولو شرب البيرة ولها ترك بعض حقها او طهر استأثر له رجل بماله ولو كره كل منهما صاحبها بعد الحكم من قبلهما او اجيب عن فان راي الصلح اصطلاحا وان راي العرف راجحا في الطلاق والبدل ولا حكم مع اختلافهما **الفصل الثاني** في احكام الاولاد ويلحق الولد في الدائم مع الدخول في ستة اشهر من حين الوطى ووضع لده الحمل وهي ستة اشهر او عشرة ولو غاب او اعتزل اكثر من عشرة ثم ولدت لم يلحق به والعول قوله في عدم الدخول ولو اعترف به وانكر الولد لم ينصف الا باللعان ولا يجوز له الحاقه لانه انما يزوج بغيره بعد طلاق الاول وانت بولد لا من ستة اشهر من الاول وان كانت ستة فصاعدا فهو لاخير ولو كان لا من ستة اشهر من الثاني واكثر من عشرة من طلاق الاول فليس لها وكذا لا تزوج بعد الوطى ولو اعترف بولد اعتزل المشقة الحرة ولا يقبل نفيه بعد ذلك ولو وطئه المولى وجن في الولد للمولى ومع اعادة الانشاء لا يجوز الحاقه ولا نفيه بل يتحجب برضى له بشئ ولو وطئه المشتركون فداؤه الحق من خججه القرعة ويعبر بالماضي حصصهم من قيمته ومقتضى سقوط حيا ولو وطئ بالمشقة الحق بغير الولد فان كان لها زوج فطعن طهرها ردت عليه بعد العدة من الماشي ويجب عند الولادة استبداد النساء او الزوج بالحياة ويستحب غسل المولود والاذا كان في ذمة اليمنى والا في اليسرى وتحبكه بترتة اليمنى عليه الصلوة والسلام وجاء الفرات وحبسه باسما الانبيا والاولا عمه علمه كذا والكبتة ولا يكن محجوبا في القسم وحلق رأسه يوم الرابع والعقيقة بعده والتصدق بوزن ذهبا او فضة وثبت ذنبه وختانه فيه ويجب بعد البلوغ وخفض الجوارى مستحب لانه يعق عن الذكر بالذكور وعن الانثى بالانثى بصفات الاضيء ولا ياكل الاوان منها ولا يكسر شئ من عظامها وافضل المراضع الام والحرة الاجرة على الاب ومع موته من مال الرضيع ولا يحسن على ارضاعه ونصر الامه وحدها لوضع حولان وقلة احد وعشرون شهرا والام احق بها اذا وضعت بما تطلب غيرهما من اجرة او تبرع والام احق بحضانه الذكر بمدة الرضاع اذا كانت حرة مسلمة بالانثى سبع سنين ويسقط الحضانه لو تزوجت ولو مات الاب او كان مملوكا او كافرا فلازم اولى به **الفصل الثالث** في النفقة اما الزوجه فيجب له النفقة من الطعام والكسوة والسكنى مع العقد الدائم والمكسوة والعنف والامه فيجب ذميه او امه فان طلقت ثامنا او مات الزوج فلا نفقة مع عدم الحمل ويقضى مع الفوات واما الامه فيجب للابوين وان علوا وللاولاد وان نزلوا خاصة بشرط الفقر والعجز عن التكسب وعلى الاب نفقة الولد فان فقد او عجز فعلى الاب وهكذا فان فقدوا فعلى الام فان فقدت فاباؤها واما المملوك فيجب نفقة على مولاه وله ان يجعلها في كسبه مع الكفاية والا فله المولى ويجب نفقة المملوك فان امتنع اجبر على البيع والزوج ان كانت مذكاه

والاخرى

الاخرى **الفصل الرابع** وفيه فصول **الاول** في الطلاق ويشترط في المطلق البلوغ والعقل والاختيار والعقد والمولى ان يطلق عن المجنون لا الصغير والسكان وفي المطلقة دوام الزوجية وطهرها من الحيض والنفاس ان كان حائضا وضلعها ولو كان غائبا بعد راقها لها من طهرها الاخرى مع طلاقها وان كانت حائضا وان يطلقها في طهر لم ير لها فيه طلع الا في الصغيرة والايسة والحامل والمستبرأ بتر بقية ثلثة اشهر ولا يقع الا بقوله طالق مجزعا عن الشرح او الصفة ويشترط سماع رجلين عدلين **الفصل الثاني** في مآمره وهو بد عترة وشهره فالاول طلاق الحائض الحامل والنفاس مع حضور الزوج والمستبرأ بتر ثلثة اشهر وطلاق الثلثة من سلا والكل باطل والثاني ما بين ودعي والاول الايسة والصغيرة وعين الدخول لها وفي الخلفة والمباذات مع استمرارها على البدل والخلقة ثلثا بينهما رجعتان والثاني ما عداها للرجل المجاعة فيه وطلاق العدة ما يرجع في العدة ويواقع ثم يطلق بعد الطهر ومنه حره بعد تسع ينكحها بينها رجلا من مؤبد او ما عداه حره في كل ثالث حتى ينكح غيره ويشترط في الحامل البلوغ والوطى قبل العقد الصحيح الدائم وما يردم الثلاث يهدم ما دونهما ويصح الرجعة نطقا وعظما ولا يجب فيها الاشهاد ويقبل قول المرأة في انقضاء العدة بالحيض ويكره طلاق الميضي ويقع لكن توثق المرأة وان كان بانها انى السنة ماله تمت بعد ها ولو لم تظنه او تزوج هي او برأى من مرضه وهو برأى في الرجوع في العدة ونكاحه صحيح مع دخول والا فلا **الفصل الثالث** في العدة عدة في الطلاق على الصغيرة والبالغة ستة اشهر للمولود بها والمستقيمة الحيض ثلثة اشهر وان كانت حرة ولا فقران وان كانت من سن من الحيض عدة اشهر لها بعد ثلثة اشهر وان كانت حرة ولا فتهش ونصف والحامل عدتها وضع الحمل وان كان سقطا على الحرة السقطى عنها اربع اشهر وعشرة ايام صغيرة او باليسة او غيرهما دخلا او لا ولو كانت حاملة فابعد الاجلين وعليها الحاراد ولو كانت من فتهشوان وخمسة ايام والحامل با بعد الاجلين وام الولد تعتد من وفات الزوج كالحرة وغيرها كالامه ولو ماتت فزوجا كاهن ثم اعتقت اعتدت كالحرة ولو اعتقت بعد وطئها اعتدت بثلثة اشهر ولو مات بعد الطلاق رجعا اعتدت عدة الحرة ولا ماله للمولود ولو كان بانها اعتدت عدة الطلاق ولا يجوز للزوج ان يخرج الرجعية من بيت الطلاق حتى يخرج منها الا ان ياتي بطلقة مبينة ولا لها ان يخرج الا مع الضرورة بعد نصف الليل ويرجع قبل الفجر وعليه نفقة عدتها وقصد الطلقة من وقت نكاحه والمستوفى منها حين البلوغ **الفصل الرابع** في طلع والمباذاة ولا يقع مجزعا ماله يبيع بالطلاق ويقع على قول ولا بد فيه من العقد تدعي ما يقع عليه شرط السنين واختيار المرأة ولها ان ياخذ زيد ما اعطا ويشترط في طالع التكسب والاختيار والعقد وفي المرأة مع الرجوع الطهر الذي لم ير طهرها به طالع مع حضورها وشاها الحامل وامكان الحيض واختصاصها بالكواهرة وحضور شاهدين عدلين ويجزئ عنه شرط لا يقتصر

منهم نصيب من يتقرب به فلا ولا والبنت مع اولادها البنت المثلث للذكر مثل حظ الانثيين ولا ولا الابن المثلث
كذلك ولا اقرب يمنع الا بعد ويستأثر الابن كابائهم ويرد على اولاد البنت كما يردها ذكورا كانوا او اناثا
المثلث يحل للولد الا كونه من الذكر بنسب اب بن البنت وقائمة وسبعة وعصفاة اذا لم يكن بينهما ولا فاسد للولاء
بشرط ان يخلو للبنت غير ذلك وعليه فقنا اعمالي الميت من الصلوة والصيام **المثلث** الاخوة والاحياء اذا لم
يكن الميت له ولد وان نزل ولا احدا لابوين كان ميواته للاخوة والاحياء فلا يخرج من الابوين فاذا زال المال والمختار من
قبلها النصف الباقي ردها عليها وللاختين منها فاذا دالثلثان والباقي ردها عليها ولو اجتمعت لذكر واولادها كانت
للذكر مثل حظ الانثيين وهو احد من الام ذكر كان او انثى السدين والباقي ردها عليها ولا انثيين فقنا المثلث
والباقي ردها عليها للذكر ولا انثى سواء ويقوم من يقرب بالاب خاصة مقام من يقرب بالابوين من غير مشاركة وحكمهم حكمهم
ولو اجتمع الاخوة من الابوين مع الاخوة من كل واحد منهما كان من يقرب بالام السدين ان كان واحدا والثلثان
كان اكثر منهم بالسوية وان كانوا ذكورا واناثا ومن يقرب بالابوين الباقي واحدا كان اكثر للذكر مثل حظ الانثيين
وسقط الاخوة من الاب ولو اجتمعت الاخوة من الام مع الاخوة من الاب خاصة كان من يقرب بالام السدين ان كان
واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالاب للذكر مثل حظ الانثيين ولو كان الاخوة من كل الاباء
كان الزوجين من من يقرب بالام او اباها او اخاها والزوج والزوج نصيبهما الاعلى ويدل النص على المتقرب بالابوين
الاوين بالاب وللمثلث اذا انفرد المال وكذا الحرة ولو اجتمعا الاب والابن المثلث للاختين وان كانا الام بالسوية
ولو اجتمع المثلثون للمتعق بالام المثلث وان كان واحدا والباقي للمتقرب بالاب ولو دخل الزوج او الزوجة دخلت
على المتقرب بالاب ولا اقرب يمنع الا بعد ولو اجتمع الاخوة والاحياء وكان الجد كالحق والجد كالحق والجد وارثا
سم الاخوة واولاد الاخوة والاحياء يقسمون مقام اباؤهم عند عدمهم في مقاسمة الاحياء واولادهم من يورث نصيب
من يقرب به ويستحقه بالسوية ان كان الام وان كان الاب فللذكر نصف الانثى **المثلث** الاعام والاخوان وانما يورثون
مع فقد الابوين اولاد الابوين واخوان واحدا فللمثلث حصه المال وكذا العمان فاذا دالثلثان وكذا العمة والعمة ولو اجتمعا
فللذكر مثل حظ الانثيين ولو تقربوا فلولوا احد من الام السدين وللزوجة عليه المثلث بالسوية والباقي لمن يقرب بالاب
واحدا او اكثر للذكر نصف الانثى وسقط المتقرب بالاب ولو فقد المتقرب بها فاقام المتقرب بالاب مقامه وحكمه حكمه
والخال للمتعق لمال وكذا الخالات فاذا دالثلثان والخال للمثلث وللخاله وللخاله وللخاله وللخاله وللخاله وللخاله
بالام السدين ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالابوين واحدا كان اكثر بالسوية وسقط
المتقرب بالاب ولو فقد المتقرب بها فاقام المتقرب بالاب مقامه حكمه ولو اجتمع الاخوال والاحياء فللذكر المثلث
وان كان واحدا ذكر او انثى والباقي للمتعق وان كان واحدا ذكر كان او انثى فان تفرقت الاخوال فللمتعرب بالام

ان كان واحدا والثلثان كان اكثر بالسوية والباقي لمن يقرب بالابوين وسقط المتقرب بالاب فان تفرقت الاخوال فللمتعرب
بالام سدين ان كان واحدا والا فالثلث والباقي للمتقرب بها وسقط المتقرب بالاب والزوج والرغبة نصيبه
الا على المتقرب بالام ثلث الام والباقي للمتقرب بها او بالاب ويقوم اولاد العمة والعمات والخولة والخال
مقام اباؤهم مع عدمهم وياخذ كل منهم نصيب من يقرب به واحدا كان او اكثر ولا اقرب يمنع الا بعد الا في
صورة واحدة وهي ان يورث من الابوين مع العم من الاب فان لمال لا في العمة خاصة وعمومة الاب وخولته
وعمة الاب وخولتها يقسمون مقام العمة والعمات والخولة والخال مع فقدهم ولا اقرب يمنع الا بعد
واولاد العمة والخولة وان نزلوا لم يعترف بمومة الاب وخولته وعمومة الام وخولتها ولو اجتمع لولاء سدين
مقتساو كان وورث بها كباقي الام كابوين خال الام او زوج هو ابن عم او ابن خال ولو منع احد اباؤهم وورث
من قبله المانع كان من يعاقب هو اخ الام **سدين** في الميراث بالسبب وهو اثنتان الزوجة والوالد والزوج
مع عدم الولد النصف ومع عدم نزل الزوج والزوج مع عدم الولد الربع مع وجوده النصف ولو
قد عثر حماد على الزوج وفي الزوجة وكان مقتسار ما زاد على الواحدة في النصف والربع ويرث كل منهما
من صاحبهم مع الدخول وبعد ممة ومع الطلاق الزوجي ويرث الزوج من جميع المركة وكذا المرأة اذا كان له
ولد منها ولو فقدت ورثت الامن العقارات ولا ميراث ويقوم الابنيتة والامات والخول ولا ميراث ويرث
من القيمة ولو تزوج الحريص ودخل ورثت ولا فلاميراث واما الولاء فاقامة ثلثة الاول ولا و
العق وورث العتق عتقه مع البترة وعدم البترة من جرحه بعد فقد النسب ويشترك الزوج والزوج
ولو كان المنع متعددا شيئا وكما ولو عدم ولا اقرب اشغال الولد الابوين واولاد الذكور فان فقدوا
فللعصبة ولو كان المنع امرأة اشغال الولد الى عصبتها دون اولادها ولا يورث الولد من يقرب بالام ولا
يورث بغيره ولا عصبة ولا اشراك في البيع وجوز الوالد ويحرم فللعصبة بعد العتق من مملوك حرا فلو
ملوكها فاذا اشترى الاب الحرة ولا و الى مقتضى ميراثه فان شهد فلا يسمه واولاد الذكور فان فقدت لعصبة فان
فلولوا الى الاب فان فقدت فلولى عصبة مولى الاب فان فقدت فللعصبة فان فقدت فللعصبة فان فقدت
الام فلومات المنع عن ابنين ثم مات العتق بعد موت احد مما شارك الحق عدته الميت **الثلث** ولا يقسم الحرة
من ثلثي اثنان بحرية ويكون ولادة وورثت مع فقد كل مناسب ومسايب وفتاوى الزوجين وهو
اولي من الام ولا يتعدى الضامن ولا يضمن لاسايبه كالمعتق واجبا او من لا ورث له سواء **الثلث** وكذا
الاجامه اذا فقد كل مناسب ومسايب اشغال الميراث في الامام يعمل به ما شاء وكان على علم الصلوة والام

بمنعها في حقها وله وضعها بجوارحه وهي ثلثه كقولنا وقاما الكفر فلا يرث الكافر من المسلم طر يقرب ولا يترقب
بطلان المسلم ولد كافر ولد ابن مسلم وورث الجدة ولو قبل المسلم كان الميراث للأمام والمسلم يرث الكافر ولو كان الكافر
ولد كافر وابنهم مسلم غير أنه لا يرث الوارثين ولو سلم الكافر قبل القسمة شارك إذا كان مساويا وأخذ الجميع إن كان
أولى سوا كان الميت مسلما أو كافرا ولو كان الوارث واحدا وسلم الكافر لم يرث والمسلمين توارثون وأولادهم
في الأداة والكهار يتوارثون وإن اختلفوا في المال ولم تدغن الفطرة يعقل في الحال وتقدر ما تدر من حين
وعدة الوفاة ويقسم ميراثه ولا يحيط هذه الأحكام بالتوبة وغيره في حق حيتيات فان تالة والأقل وتقدر
عدة الطلاق ولا يقسم أمواله إلا بعد العقل ولو لم يرث في الرابعة والمرأة إذا ارتدت حبست وضربت
أوقب الصلح حتى يتوب وإن كانت عن فطرة وميراث لم يرث المسلم ولو لم يكن إلا الكافر اشغل الأمام والميراث
لا يرث المسلم **كتاب الفصل** وهو يمنع الوارث من أن يرث ما كان من عمل الظلم ولو كان خطأ من غير أن يرث الميت على قول
وميراث المفقول لغیر القائل طر يقرب القائل ولو فقد فلا أمام والدته يرثها من وقت الموت ذكورا وإناثا
والزوج والزوجة في المقرب بالأم فلا يرث ولو لم يكن للمفقول عدا وارث لم يكن للأمام العقول بل أخذ التبراد
المقتل ويقضي في الدية والدبوت والوصايا وإن كانت للزوج وليس للديان المنع من العقص **كتاب الفصل** الرق
هو مانع من الرقيق لو احتج به المملوك في المال للمرأة وإن بعد ولو اعتق قبل القسمة شارك مع المساواة واخترق مع
الأولوية ولو كان الوارث واحدا واعتق لم يرث ولو لم يكن وارث إلا المملوك أجبر مولا على أخذ القسمة من
التوكيد واعتق واحد الباقي ولو عرق التوكيد علق وميراث المملوك لو كاه أن قلنا أنه ملك والميراث هو المملوك
والمكاتب المسترقط والمطلق إذا لم يرث منه شيء كالقن **كتاب الفصل** في خارج السهام الضعف من اثنين والثلث
والثلثان من ثلاثة والرابع من أربعة والسادس من ستة والثماني من ثمانية وقد ينكر القسمة
فترى عدل وهو كافر في أصل القسمة إن لم يكن من قبيلهم وعدل وقول البري وقسنا بالانصاف
في العدد كالأربعين وست نبات فترى ثلثه وقول العدد في القسمة ولو قصر القسمة بدخول الزوج أو الزوج
دخل النقص على البنت والبنات والأخت والأختين أو للاب ولو وارث القسمة وقول على الزوج
والزوجة والأم مع الأخوة وذو السنين أولى بالورث من البنت الواحد ولو مات بعض الوارث قبل القسمة
الوارث أو استخفى فاضرب الوفاة من القسمة الثانية في القسمة الأولى وإن لم يكن وقفا ضرب القسمة
في الأولى **كتاب الفصل** في ميراث ولد الملاعنة والزنا والممل والمفقود ولد الملاعنة تركة أمه ومن يترقب

لها ولده وزوجه وزوجه وهو يرث ولا توارث بينهم وبين الأب ومن يترقب به ولو تولى أخوه من الأبن
مع الأخوة من الأم تساووا في ميراثه وولد الزنا لا يرث الزاني ولا الزانية ولا من يتوب بهما ولا يرثهم
وأما ميراثه ولده وزوجه وزوجه ويرثهم ومع عدمهم للأمام والمطل أن سقط حيا وورث والأفلا
ويوقف له قبل الولادة نصيب في حين احتياطا ويعطى أصحاب الفرض قبل النصيبين ودية الجاني لا يرث
ومن يترقب بهما أو بالأب والمفقود يقسم أمواله بعد مضي مدة لا يمكن أن يعيش مثله اليما غالب
فصل ثالث في ميراث الخنثى وهو من له فرجان فيهما سبوا البول منه حكم له ولو تساويا حكم للمراخ
في الأقطاع فإن تساويا أعطى نصف سهم رجل ونصف سهم امرأة فلو ظف ولدين ذكرًا ونسوة فمهما
ذكرين لم يتركوا وإن وضربت إحدى الفرضيتين في الأخرى فمهما ظف في جالته فيكون اثني عشر للثني
خمس وللذكر سبعة ولو كان معدا في كان له خمسة وللثني سبعة ولو أجمعا معه فالفرضين في
ولو فقد الفرضين ورث بالفرضين من له رأسان أو يدان على جنس واحد يصاح به فإن ابتغاهما
فواحد أو كافئان **كتاب الفصل الرابع** في ميراث الزوج والمهد وعلمهم وهو لا يتوارثون بشرط أن
يكون لها أو لأحد هما مال وكانا يتوارثون واشتبه المقتدر بالموت للثاني في موت الحكم بفعل الزوج
والهجم اشتكال ومع الشرايط يرث كل منهما من صاحبه كما هارث منه وتقدم الأضعف في الإرث
فإن عرق أب وابن يعرض موت الأبن وأخذ الأب نصيبهم ثم يرث الأبن نصيبه من تركته الأب لا أما
ويرث ويشغل نصيب كل منهما إلى وارثه ولو كان لأحد الأخوين مال انتقل ماله إلى ورثة الآخر ولو لم
يكن وارث كان للأمام **فصل خامس** في ميراث المحسن وهو لا يتوارثون بالنسب والسبب في محسبهما
وفاصد هما على خلاف فلو تولى أمه زوجة ظفها نصيبها ولو كان أحدهما أمًا وورث به خاصة كتبت
هي بنت بنت فالتارث نصيب البنت خاصة **كتاب الفصل** القضاء والشهادات والحدود وفقد الميراث
في صفات القاضي ولا بد أن يكون مكفًا موثقا عادلا ذا كرامة ظاهر المولد ضابطا ولا يكتفى في
العلم ولا بد من أن لا أمام ويصدق قضاء القسمة مع الغيبة إذا جمع الأصفاء ويستحب الإعلان بوضوله
والجلوس في وسط البلد مستدبرا القبلة والسؤال عن الحج والودائع وأرباب السج وهو جواد عفيف
الشهود مع التهمة ومحاوثة العلماء ويكره القضاء مع شغل القلب بالعصب والجرع والعشوق لهم
وعينها وأخذ حاجب وقت القضاء وتعيين قوم للشهادة والشهادة إلى الغير في إسقاط حجة
ويقضي الإمام بعلمه وبغيره به في حقوق الناس وإذا شفى العليم بالشهادة مع علمه بعد الشهود أو

بمنعها في حقها وله وضعها بجوارحه وهي ثلثه كقولنا وقاما الكفر فلا يرث الكافر من المسلم طر يقرب ولا يترقب
بطلان المسلم ولد كافر ولد ابن مسلم وورث الجدة ولو قبل المسلم كان الميراث للأمام والمسلم يرث الكافر ولو كان الكافر
ولد كافر وابنهم مسلم غير أنه لا يرث الوارثين ولو سلم الكافر قبل القسمة شارك إذا كان مساويا وأخذ الجميع إن كان
أولى سوا كان الميت مسلما أو كافرا ولو كان الوارث واحدا وسلم الكافر لم يرث والمسلمين توارثون وأولادهم
في الأداة والكهار يتوارثون وإن اختلفوا في المال ولم تدغن الفطرة يعقل في الحال وتقدر ما تدر من حين
وعدة الوفاة ويقسم ميراثه ولا يحيط هذه الأحكام بالتوبة وغيره في حق حيتيات فان تالة والأقل وتقدر
عدة الطلاق ولا يقسم أمواله إلا بعد العقل ولو لم يرث في الرابعة والمرأة إذا ارتدت حبست وضربت
أوقب الصلح حتى يتوب وإن كانت عن فطرة وميراث لم يرث المسلم ولو لم يكن إلا الكافر اشغل الأمام والميراث
لا يرث المسلم **كتاب الفصل** وهو يمنع الوارث من أن يرث ما كان من عمل الظلم ولو كان خطأ من غير أن يرث الميت على قول
وميراث المفقول لغیر القائل طر يقرب القائل ولو فقد فلا أمام والدته يرثها من وقت الموت ذكورا وإناثا
والزوج والزوجة في المقرب بالأم فلا يرث ولو لم يكن للمفقول عدا وارث لم يكن للأمام العقول بل أخذ التبراد
المقتل ويقضي في الدية والدبوت والوصايا وإن كانت للزوج وليس للديان المنع من العقص **كتاب الفصل** الرق
هو مانع من الرقيق لو احتج به المملوك في المال للمرأة وإن بعد ولو اعتق قبل القسمة شارك مع المساواة واخترق مع
الأولوية ولو كان الوارث واحدا واعتق لم يرث ولو لم يكن وارث إلا المملوك أجبر مولا على أخذ القسمة من
التوكيد واعتق واحد الباقي ولو عرق التوكيد علق وميراث المملوك لو كاه أن قلنا أنه ملك والميراث هو المملوك
والمكاتب المسترقط والمطلق إذا لم يرث منه شيء كالقن **كتاب الفصل** في خارج السهام الضعف من اثنين والثلث
والثلثان من ثلاثة والرابع من أربعة والسادس من ستة والثماني من ثمانية وقد ينكر القسمة
فترى عدل وهو كافر في أصل القسمة إن لم يكن من قبيلهم وعدل وقول البري وقسنا بالانصاف
في العدد كالأربعين وست نبات فترى ثلثه وقول العدد في القسمة ولو قصر القسمة بدخول الزوج أو الزوج
دخل النقص على البنت والبنات والأخت والأختين أو للاب ولو وارث القسمة وقول على الزوج
والزوجة والأم مع الأخوة وذو السنين أولى بالورث من البنت الواحد ولو مات بعض الوارث قبل القسمة
الوارث أو استخفى فاضرب الوفاة من القسمة الثانية في القسمة الأولى وإن لم يكن وقفا ضرب القسمة
في الأولى **كتاب الفصل** في ميراث ولد الملاعنة والزنا والممل والمفقود ولد الملاعنة تركة أمه ومن يترقب

الحد

الحد

الحد

ويسمع بطلقة بخلاف المخرج ومع التعارض تقدم المخرج ويجوز ان يرد في حكمه بالحق واذا التمس العويض
 خصه اجابة الامارة غير العزوة او الميراث فينفذ اليها من حكمه **فصل** في كيفية الحكم وعملان يستوي
 بين الخصمين في الكلام والسلام والمكان والنظر والاضاف والعدل في الحكم ويجوز ان يكون المسلم قد اصاب
 متولا والكافرا معا واخصر ولا يلق الخصم ولو بدرا احداهما بالدموي قد مر منها ولو اديار فقه سمع من ذلك
 عن ابن صاحب فان اقر خصمه الزم اذا كان كاملا مختارا فان امتنع حسمه مع الالباس للخصم ولو طلب المدي
 اثبات حقه اقبلته مع معرفته باسمه ونسبه ومعرفة عدلين له بالحق ولو ادعى العسار وثبت انظر
 له يثبت الزم بالبينة اذا عرف له اصل مال او كان اصل الدعي مالا لا قبل قوله مع اليمين وان يجب طلب
 البينة من الدعي فان احضرها حكمه والا توجهت له اليمين فان التمسها حلف المنكر ولا يجوز احلافه حتى
 ياتس الدعي فان تبين او اخطفه الحاكم بلا اجازة المدعي لم يعد بها واحيدت مع الالفاس فان نكل ردت
 على المدعي وثبت حقه ان حلف وان نكل حطت وان رد اليمين حلف المدعي وان نكل حطت ودعواه واذا
 حلف المنكر لم يكن له على المقاضاة ولا يسمع بينة مع اليمين الا ان يكذب نفسه ولو كان الدين على ميت
 اخراج المدعي مع البينة الى اليمين على البقاء واستظهار او لو سكت المنكر لا تروى للمدعي اقراره وانما
 ولا يكفي للزوج الواحد وان كان غنا وجب حتى يجب **فصل** في الاستيفاء ولا يجوز بيع اموالهم ولو كان
 احلاف الذي يدينه راجع جاز يستحق العطاء والعتق والتخلط في مضاب القطع فان اذ بالقول والمكان والزمان
 ويحكم والدهم ماله قبل كذا ويمس الاخرى بالاشارة ولا يخلط في مجلس القضاة مع المحنة واليمين على القطع الا
 في فعل العتق فانما على فعل العلم ولو ادعى المنكر الا بالواكفا من اقبله عينا ولا يمين في حد ولا مع عدم العلم
 ولا يثبت ماله لغيره وتقبل الشهادة مع اليمين اذا بدت بالشهادة وعدل في الاموال والديون لا في
 الهلال والطلاق والقصاص واذا شهد بالحكم عدلان عند اخر اخذوا الحاكم الثاني ماله فيا للمشرع
 في المدعي ولا بد ان يكون مكلفا مدعي نفسه او لم له الوكالة عنه وما تصح تملكه ولم انواع العين
 اعا الدين فلذلك مع الحد وعدم البينة ومع عدم البدل ولو ادعى مالا يد له عليه قضى له به مع عدم
 المنازع ويحكم على الغائب مع البينة وبيع ماله في الدين ولا يدينه الا بكفيل ولو شاع اثنان مافي بدعها
 فيما بالسوية ولكل احلاف صاحب ولو كان في يد احداهما فله يثبت مع اليمين ولو كان في يد ثالث فهو
 لمن صدق ولا اخرا حلاف ولو صدقهما تساويا ولكل احلاف صاحب وان كان بينهما اقرب في يده ولو تدعى
 الزوجان متاع البيت قبل الرجل ما يصلح له والمرأة ما يصلح لها وما يصلح لهما بينهما وقال في المبسوط ان لو كان

ولو ادعى الزمان حلف
 في حد له لم يثبت
 اعم منه البينة قوله
 فله في كل مورد

بينة ويدها عليه فهو لها ولو تعارضت البينات قضى للحاج الا ان يثبت بينة للثبوت بالسبب ولو شهدتا
 بالسبب للحاج ولو شهدتا قضى لكل بما في يد صاحبه فيكون صاحبه بينهما بالسوية ولو كان في يد ثالث
 قضى للاعدل فلا كثر عدد اذ ان تساويا اقرع فيحلف من يخرج به بالقرعة فان امتنع احلف الاخر فان امتنع
 قسم بينهما **فصل** في صفات الشاهد وهي ستة البلوغ وكال لعقل والايمان والعدالة والشفاء والتميز
 وطهارة المولد وقبول شهادة الصبيان في الجرم مع بلوغ العترة مع عدم الاختلاف وعدم الاجماع على الحرم وقبول
 شهادة اهل الذمة في الوصية مع عدم المسلمين وقبول شهادة الفاسق لامع القوبة ولا شهادة الشريك لشريكه
 فاهو شريك فيه ولا الوصي فيما له ولا فيه وكذا الوكيل ولا العبد ولا شهادة الولد على الوالد ويجوز العكس
 وقبول شهادة كل منهما لصاحبه وكذا الزوجان ولا يقبل شهادة المملوك على مولاه وفي غيره قولان ولو عتق
 قبل له وعليه ولو شهد من قبلها مع المانع بعد زواله قبلت ولا يقبل شهادة المتبرع ولا شهادة النساء
 في الطلاق والخلال والحد ودون يقبل مع الرجال في الحقوق والاموال ويقبل شهادة فتي بافراء في العدة
 ويعين بالنساء الباطنة وشهادة القابلة في ربع ميراث الميراث وامرأة واحدة في ربع الوصية **فصل** السادس
 في بينة مسائل الشهادة **فصل** لاخل الشاهد ان يشهد لامع العلم ولا يكفي بؤنة الخط مع عدم الذكر اذا كان
 غيره ولا يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته متصرفا وبنت البائع والنسب والملك المطلق والوقف
 والزوجة ولو سمع الاقرار وشهد وان قال لا تشهد **فصل** لا يجوز للشاهد كتمان الشهادة مع العلم
 الضرر غير المستحق ولو ادعى الجمل وجب عليه الكفاية ولا يشهد على ما يعرفه الا بمعرفة عدلين يجوز له النظر الى وجهه
 للشهادة **فصل** يقبل الشهادة على الشهادة في الديون والاموال والحقوق لا الحدود ولا يكفي اقل من عدلين
 على اصل ولو شهد اثنان على الكل واحد من الاصلين قبلت وانما يقبل مع تعدد حضور شاهد اصل ولو انكر
 الاصل ردت الشهادة مع عدم المحكم ولا تسع الشهادة الثالثة في شحلا **الرابعة** اذا رجع الشاهد قبل
 المحكم طل وان كان بعد ايقض وغرمها ولو ثبت تزويرها استبعدت العين فان حلفت وتعددت الا
 فصل السور ولو بان شهدت قبل بعد القصاص اخطا اعزمو وان قالوا بعد ما اقصي منهم ومن بعضهم ويروى
 ما وجب عليه فان فصل شئ غمرا لوي ولو قال بعضهم ذلك في علي لوي ما فصل عن جانيته واقتضى منه
 ان كان غمرا واخذ منه ما قبل فعله من الذي ترون قال اخطا ولو شهد امرأه فقطعت يدها لغيره علمه فلا
 ادعيا والسارق غيره غمرا تدبر ليد ولم يقبل قولها على الثاني **فصل** السابعة يشهد شاهد الزور وتزويره بما
 يراه الامام وادعى **فصل** في حد الزنا وهو يثبت بالبلوغ فرجه في فوج امرأة حتى يثبت الحشفة فلا
 اودى من غير عقد ولا شبهة ولا ملك بشرط بلوغه وعقله وعلمه بالتحريم واختاره ولو علم بالتحريم

فصل السادس

فصل في بينة مسائل الشهادة
 فصل لاخل الشاهد ان يشهد لامع العلم
 ولا يكفي بؤنة الخط مع عدم الذكر اذا كان
 غيره ولا يكفي في الشهادة بالملك مشاهدته
 متصرفا وبنت البائع والنسب والملك المطلق
 والوقف والزوجة ولو سمع الاقرار وشهد وان
 قال لا تشهد فصل لا يجوز للشاهد كتمان
 الشهادة مع العلم الضرر غير المستحق ولو
 ادعى الجمل وجب عليه الكفاية ولا يشهد على ما
 يعرفه الا بمعرفة عدلين يجوز له النظر الى
 وجهه للشهادة فصل يقبل الشهادة على
 الشهادة في الديون والاموال والحقوق لا
 الحدود ولا يكفي اقل من عدلين على اصل
 ولو شهد اثنان على الكل واحد من الاصلين
 قبلت وانما يقبل مع تعدد حضور شاهد اصل
 ولو انكر الاصل ردت الشهادة مع عدم
 المحكم طل وان كان بعد ايقض وغرمها
 ولو ثبت تزويرها استبعدت العين فان
 حلفت وتعددت الا فصل السور ولو بان
 شهدت قبل بعد القصاص اخطا اعزمو
 وان قالوا بعد ما اقصي منهم ومن بعضهم
 ويروى ما وجب عليه فان فصل شئ غمرا
 لوي ولو قال بعضهم ذلك في علي لوي ما
 فصل عن جانيته واقتضى منه ان كان غمرا
 واخذ منه ما قبل فعله من الذي ترون قال
 اخطا ولو شهد امرأه فقطعت يدها لغيره
 علمه فلا ادعيا والسارق غيره غمرا تدبر
 ليد ولم يقبل قولها على الثاني فصل
 السابعة يشهد شاهد الزور وتزويره بما
 يراه الامام وادعى فصل في حد الزنا وهو
 يثبت بالبلوغ فرجه في فوج امرأة حتى
 يثبت الحشفة فلا اودى من غير عقد ولا
 شبهة ولا ملك بشرط بلوغه وعقله وعلمه
 بالتحريم واختاره ولو علم بالتحريم

عقد على الحرم ثبت الحد ولو ثبتت الاضحية عليه حدث دونه ولو ادعى الزوجة او ما يصلح بشبهه سقط الحد ولو تزوج المعتدة
عالمه مع النكاح وكذا في الوارث على احد هما الجاهل المجهول قبل العقد لا ينعى مع انشاء البتة المحل لا معها ولو ثبتت
من اهل الزوج واثبتت بشهادة اربع رجال عدل او بشهادة امرأتين ولو شهد رجلان واربع نسوة ثبت الحد ولو ارجع
ولا يقبل رجل واحد مع النساء وان كثرت ولو شهد رجل من اربعه من المفقودين وشوط في الشهادة انما من كل وجه
والشهادة عيانا كالسجل في المحل ولو شهد بالخصبة والمعاقره والقبيل والتخيذ سقط الحد وثبت التعزير ولو
اقر بما يوجب الزوج ثم انكره سقط الحد ولو كان يحد لم يسقط ولو اقر ثم انكره ما دام عدل في البيت تحت الاقامة ولو كان
جاهلا سقط وقيل الزاني باقر او باحد على الجوارح بشا او رضاعا او بالزنا او بالمسلم اذا كان نكاحا او بين ارحم عليه
محسنا او عن محسنين او عبد مسلم او كافرا اما الزاني بغير الجوارح بشا او رضاعا فان كان محسنا وهو الذي اخرج
ملوك بالعقد الدائم او الملك بعد واليه ويرجع ويكون فاضلا لم يحد ما لم يجره من كان في مائة عام ولو كانت
صغيرة او بمنزلة رجل خاصة وكذا المرأة المحنة رجعت بعد الحد وصاحبها كالحصان الرجل ولو رجع الخالع لم يحد
حتى يطأ وكذا العبد اذا اعتق في المكاتب في الحر ولو زنت المحنة بصغير حدث ولو كان بالجنون رجعت وان كان
غير محصر لم يحد بسوطه وحلق رأسه وغر من البدنة وليس على المرأة والحمل ولا تعزير فان زنت بعد
ناصية بكون الحد وان لم يجد كفي حد واحد فان زنت ناصية بعد الحد بين قتل وقبل في الراجعة وكذا في المرأة واما المملوك
فيحد بحسين محسنا كان او غيره وكذا المملوك وصل في الناصية والناصية مع نكاحه ولو زنت في طاعة
اقام الحد على اهل الذمة ودفعهم الى اهل ملتهم ليقيموا عليهم **فصل** في اقامة الحد على حامل حتى تضع ويضعي الولد
المهين ولا يستأخذ وتوجان ولو اقتصت المصلحة فقد يزوج المهرض ضرب بضعف فيه ما يجره في سوط دفعه
ولا يقر في شدة الحر ولا البود ولا في ارض العدة ولا على المملوك الحر ويضيق عليه في الطعام والمشرى حتى يخرج
ويقام عليه الحد ولو زنت في الحرود فيه **فصل** في اوجاع الحد والرجوع يدى بالحد ثم بالرجوع ويدى للزوج الى
حقوق المرأة الصادرة فان فاحدا وقد ثبت بالبيتة اعيد وان ثبت بالقرار لم يحد مع اصابته المحر
وبعد السمتود بالزوج وفي الاقرار الامام **فصل** في جرح الليل ويضرب اشد الضرب ويبقى وجهه ويضرب المائة
جاسية قد رطبت عليها ثيابا **فصل** من تزوج ما لم يجره في سوطه فاضل الاذنت كان عليه عن حد
الزاني من زنت في مكان شريف او زمان شريف ضرب بزيادة على الحد **فصل** في اللواط والمشي والفتنة
يثبت اللواط بما يثبت به الزنا فان اقر قبل او بعد او بالقي من شاعق او حرق دلا ما واما حرامه او قبله فغيره وان
كان بصغوره وجون ولو لا الجنون لم يحد بل يحد بالرجوع قبل او بعد من اقر او حرق دلا ما واما حرامه او قبله فغيره وان
كان او بعد فاعل او مفعول لا ولو تكررت الحد في الراجعة ويعز لا جنسان المجتمعان في الزنا ولو لم يحد من اثنين

الزوجة وتعين ولو تكررت الحد في الثالثة ويعز من قبل غلاما مشوقه ويثبت على عايشته الزنا ويضرب
جلد تام على الفاعل والمفعول الحر ولا مرسوا ولو تكرر الحد حلت في الراجعة وسقط الحد بالموبر قبل البتة
كاللواط ولا يسقط بعد ما وقع للمجتمعان تحت الزنا ولو اقر واحد عجز بين وتدان لو تكرر التعزير مرتين **فصل**
القوادح حسا وسبعين بطنه ويحلق رأسه ويغشى جوارحه او عبد مسلم كان او كافرا او جوهرا على المرأة
ولا يحد في بيت شاهدين او اقرار مرتين **فصل** في حد القذف من قال من المحكفين للبالغ العاقل
المسلم المحض يا زاني او يا كاذب او يا مسكوحا في دونه او انت ذان او كاذب او يا زانية كانت مع مقرر القذف
بالفائدة جلد تامين جوارحه او عبد او لوطا ليعترف بنبوة است ولدي او قال لغيره است ايدي وجب
الحد ولو قال يا زاني او الزانية او يا من الزانية من فاحدا لهما اذا كانا مسلمين ولو كان الجواهرا كافرا ويعز
لوقال المسلم ابن الكافرة افك زانية ولو قال يا زوج الزانية او يا ابنة الزانية فاحدا لم يحد بالمسوبة الى الزنا وفي
الخاطب ولو قال زنت فاحدا او كاذب فاحدا او طهرت وجب جلدان ويعز في كل قول بوجوب الاستخفاف وكفوله
لا مائة مرة بحد عذراء او اوصلت باحد بارجحة او بافاسق او باشارب الحر اذا لم يكن القول لمقطعا وكذا
قاذو الصبي بالجنون والكافر والمملوك والمنطاهر الى ما اصاب اذا قذف ولده ولو قذف جماعة فانما يحد بالجمع
فعلية حد واحد وانما يحد بغيره فكل واحد حد وثبت القذف بالقرار مرتين من المكلف او مشاؤه عليه
ويعز بالصبي بالجنون اذا قذفه واحد موروثا كالمال ولا يعز الزوجة ولو عفا احد الوارث كان للمباقي
الا ستغفار على التام ولو تكرر الحد حلت اقل في الراجعة ولو عفا في اثنان عزا وقيل من سب النبي عليه الصلوة
والسلام او واحد من ائمة عليهم السلام ويحد لكل ما مع قتل مع اخر الفروع وكذا يقتل من يدعى النبوة ومن قال لا ادري
ان يحد على الله عليه والصادق وكاذب مع تطاهره بالا سلام او لا الساحر اذا كان مسلما ويعز الكافر **فصل**
في حد المسكر من شارب مسكرا او عاصيا قد غلظا قبل ذهاب ثيابه اختيارا مع العلم بالحرية
والكليف حد تامين جلد عاريا على ظهره وكففيه ويغشى وجهه وفرجه بعد الاقامة جلدان او عبد
او كافرا مظاهرا ولو تكرر الحد حلت اقل في الراجعة ولو شرب الحر مستحلا فهو مريد ويحد مستحلا
ولو باع الحر مستحلا استندف من تاب والاقتل ويعز بايع غيره ولو تاب قبل قيام البيت سقط الحد
ولا يسقط بعده ولو اقر ثم تاب بخبر الامام ويثبت بشهادة عدلين او الاقرار مرتين من اهلهم ولو شرب
المسكوباه او لم يجره سقط الحد ومن استحل ما اجمع على حرمة كالمسبة قتل ولو تناول محرما عز ولا
حد لم يقتل الحد ولا القدر ولو بان فسق المشرك فالتدبير بيت المال **فصل** في حد السرقة
يشترط في السارق التكليف وشفاء البتة وهدم الحر وهو المستور فصل وعقل او دفن واخراج

المشاع فانه يصنفها ولو وقع على غيره من علوفات جنس سيرة ولو وقع غيره فالدبة على الدافع ولو انشئت ثلثة
 في هدم حائلها وقع على احد هم فأت كان على الباقي ثلثة دية ولو اخرج غيره من منزله ليل اضمته الا ان يقضي
 البينة ^{التي} ^{تثبت} ^{من} ^{حفر} ^{براق} ^{في} ^{غير} ^{مكة} ^{فوقع} ^{فيها} ^{الاشان} ^{او} ^{نصب} ^{سكنها} ^{او} ^{في} ^{الطريق} ^{ولو}
 كان في ملكه لم يصح ولو ارضاه او قومه باذنه فمعه ظلم ^{حايته} ^{ولو} ^{كان} ^{بغير} ^{اذن} ^{فلا} ^{يمان} ^{ومن} ^{يكتب}
 دية من ما يجنبه سيدها وكذا ولو وقف بها ضمن جنايتها سيدها او جعلها وكذا لو ضربها او ضربها
 غيره على الضارب ولو ركبها اثنان تساويا في الضمان ولو كان صاحبها معها ضمن ^{الراكب} ^{ولو} ^{لقت}
 الراكب ضمن بالمال ان كان بتغييره والا فلا ولو اجمع المباشرة لاسبب الضمان على المباشرة **الفصل الثامن**
 في ديات الاعضاء في شعر الرأس الدية كاملة وكذا في اللحية او الرميث ولو مبتلا بالرمي وفي شعر المرأة دية
 ولو بنت فمها وفي الحاجبين خمسة دية وفي كل واحدة من العينين نصف الدية وفي كل جرح يصع الدية
 اما من الاعور الصبي ففيها الدية كاملة ان كان العور ضلعه او بشي من قبله ومعه نصف العور الثلث وفي كاف
 الدية كاملة وكذا في ما دونه او كسر فسد ولو جرح على غير عظم فانه دية وفي سلب ثلثة دية وفي الوتر وهي
 الخارج نصف الدية وفي جرح الخنجر نصف الدية وفي كل اذن نصف الدية وفي الشبر ثلث دية وكذا في جرحها
 وفي كل شفة نصف الدية وفي بعض ما يحسبها ولو تفلست الشفة فيه وسد بها ولو استرخا فقلنا الدية
 وفيه انما الصبر او الفحل الدية عليها فاما تقصير ولو قطع بعضه عجز جرحه والجمع وهي فان وعثر من حرفا وسقط
 عليها فاما تقصير اخذ فسطم وفي لسان الاخير ثلث الدية وفي بعضه بالحساب مائة ولو ادى على الجرح دية
 فطعم صح صدق مع القسامة وفي لسان الدية وهي ثمانية وعشرون اشعا عشر مائة وفي كل واحدة
 خمسون وستة عشر عاجين وفي كل واحدة خمسة وعشرون وفي الزائدة مفرقة ثلث دية اصلية
 ولا دية لها مع الاضمام وفي اسوداد السن ثلث دية وفي انضيا عها من غير سقوط ثلث دية وفي
 سن الصبي الدية لم يتغير كما ريش ان بنت والا فدية المقر في العنق اذكر صداد الرجل صداد الدية
 وكذا الوشي عليه ما منع الا زورا ولو زالا لا ريش وفي اللحيين اذا افتر عن لسان الدية كما الصبي فانه
 الاسنان والا فدية ثمان وفي كل يد نصف الدية ووجهها المعصم وفي سلب اليد ثلث دية وفي الشلاء
 ثلث الصبي وكذا الزائدة وفي كل اصبع من اليد عشرة الدية يسط على ثلث نامل وفي الابهام على البني
 وفي الزائدة ثلث اصلية وكذا الشلاء وفي الشلل ثلثان وفي الظلم عشرة دية وانما ان لو بنت او بنت اسوة
 ولو بنت ابنة بنت خمسة وفي الظلم اذكر الدية وكذا اذا اصاب فاصد وقب او صا اذا كان بحيث لا يقدر
 العقود الدية ولو اصاب ثلث الدية ولو ذهب عيشيه وجماعه فدينان وفي الخلع الدية وفي كل واحد في

وفي كل واحد النصف في الاصل
 الا ريش وكذا في الشعر ٤٤

من ثدي المرأة نصف دية وكذا في حلقها ولو انقطع لسانها او تعدد زواله فلا ريش وفي حيلة الثدي للرجل
 نصف الدية عند الشيخ وعندها عند بابويه وفي ذكر الدية وكذا في الحشفة وفي العين ثلث الدية وفي ^{الخصية}
 الدية وفي كل واحدة النصف وفي اذرة الحشيتين ربعا دية وفي فمها ثلث الدية وفي ^{اللسان}
 واحد في شعري المرأة نصف دية وفي فمها المرأة دية وفي سقط عن الزوج بعد بلوغها ولو كان قبله
 الزوج مع المهر الدية ولا نفاق عليها حتى يموت احداهما ولو لم يكن زوجها وكان مكرها فالمهر والدية ومع المطا
 الدية ولو كانت المكرهة بكر اقلها اربع البكارة ايضا وفي كل واحد من السابقين النصف الدية وفي كل واحد من
 الزوجين نصف دية ومنهما مفصل السابق واصابهما كاليدني وفي كل واحد من السابقين النصف الدية وفي
 في كل كسر المصراع خمسة وعشرون دية وان كان ما يحاط القلب وان كان ما يلي القصدين عشرة وفي العضوين
 اذ لم يعلت الدية وكذا في الجان اذا لم يعلت البول والغايط وفي الرقعة اذا كثرت وجرت على غير ريش
 دية او من داني بطن الانسان حتى يحدث دوش بطنه فكل من ذلك او يقتدي بنفسه ثلث الدية وفي اقصر
 بكرة باصبعه حتى يخرق ثيابه لم يعلت عليه بولها فريحا وشل مهن ثلثها وفي كسر عظم من عضو جرحه دية كسره وفي شق
 ربع دية كسره وفي روص ثلث دية فان بر غير عيب فاربعة اخماس دية رصه وفي مكر من العضو بحيث يعطل
 ثلثا دية العضو فان صلح على غير عيب فاربعة اخماس دية فكل **الفصل التاسع** في ديات المنافع في العقل الدية
 بعضه الا ريش ولو عاد لم يرجع الدية وفي الجمع الدية وفي مع احد من النصف ولو قصص سمع احد هاهنا
 فيبني المسامحة له في السن وفي ضو كالعين نصف وفي نقصان ضواها بالحساب وكذا في نقصان ضوها
 ويعبر بالقياس المعنى مساوية وفي السن وفي السم الدية ولو قطع الانف فذهب السمع الدية وفي نقصان
 الارش عاير احكامه وفي الزرق الدية وفي نقصان الارش ولو اصاب فعد وعليه الا نزال حال الخلع فالد
 وفي سلس البول الدية وفي الصوت **الفصل العاشر** في ديات الجراح السجاج ثمانية امارته وهي التي تقصر اليه
 وفيها بغير والدانية وهي التي ياخذ جبر في اللحم ومنها غيران والملاحة وهي التي ياخذ في اللحم ما يثقل العنق
 والسمي وهي التي توضع العظم ومنها خمسة اربعة وهي التي يكسر العظم ومنها عشرة اربعة وهي التي يخرج
 الى نقل العظم وفيها خمسة اربعة وهي التي يبلغ الى الجوف ودية النافذ ثلث الدية فان صلح
 في الدية وفي احد المنخرين لا الخارج عشرة الدية وفي شق الشفتين حتى يبدد لسان ثلث الدية ولو بنت
 فالحرف في كل واحد نصف ذلك وفي النافذ في شق من اطراف الرجل فانه دية او في احمل الوجه بالجماع
 دية او نصف وفي اخضراره ثلث وفي اسودادها مائة ولو كانت في اليد فغيلة النصف وكل ما فيه

ويستأوي بين الجاهج في الرأس والوجه وما البدن فينفسه دية العضو الذي اتفق فيه من دية الرأس ويستأوي
 المرأة والرجل في الدية والعصا فيهما دون ثلث فاذا بلغت الحنابة ثبتت الدية صادرة على النصف وكل ما
 فيه الدية من الرجل قيمة من المروءة والذمي وقيمة العبد والا مام ولي من كولي لم يقصص وبأخذ الدية وليس له
 العفو **الفصل الثاني عشر** في دية الجنين والملت في السطفة بعد استقلاها في الدوم عثرون دينار وفي العلقه
 اربعون وفي المضغة مستوفى وفي الظم ثمانون فاذا تمت خلقته ولم يلج الروح ثمانية ومائتين ذلك فنجس بانه
 دية جنين الذمي عشرة دية راسيه والمملوك عشرة قيمته المملوك سواء الذكر المنة ومات معها فدية المرأة والنصف
 الذي ليس للجنين ان جهل حاله ولو القته المرأة صاشر او سبيا فعليه دية المروءة ولا سهم لها ومن فرغ
 مما عاقر فل فعليه عشرة دنانير ويوث دية الجنين من يوث المال الا قرب فاقرب فدية جرح احد والعصا
 بنه دية وتوضرب حامل فالقت جنينا حيا فأت بالاقا قتل بمران كان محمدا والا اخذت الدية
 وفي قطع راس الملت المسلم مائة دينار وفي جوارحه حساب دية وكذا في وشها يعم وتعرف هذه الدية في
 وجه البر **الفصل الثاني** في الجنابة على الحيوان من املف حيوانا ما كولا بالذكة فعليه الارش الكرم وان كان يعثرها
 فعليه القيمة يوم الاكلان وفي قطع جوارحه او كسرت من اعضائه الارش فان كان غير مأكول فان كان مما يقع عليه
 الذكة فان كان بالذكة فالارش وكذا في قطع اعضائه مع استعد الحيوة وان كان غير مأكول فالقيمة وفي طلب
 الصيد اربعون درهما وفي طلب الطوطم عشرة درهما وفي طلب الوزع ثمانين وفي جنين البهائم عشرة درهما
الفصل الثالث في العاقل قد بينا ان دية الخطاء على العاقل وهم العصبة والمعو وضامن الجرح والامام اما
 العصبة فهم المتقربون الى الميت بالابوين او بالاب والاقرب دخول الكاباء والا ولا دية العقل ولا يدخل القابل
 فيه ولا يعقل المرأة ولا الصبي ولا الجنون ولا يقبل لعاقل عملا ولا عبدا ولا مدبرا ولا امر ولد ولا ذوق ولا مخيم
 ولا ما يثبت بالاقار ولا صلي ولا جنابة الا انسان على نفسه ولا ما تجنيه البهائم ولا اكل مال وعامله الذي
 الامام ان يكون له مال فيقتسط الدية على الاقرب ما لا قرب وتقدر به على الامام او من ينصبه اخذت من
 الموالي فان اشعت للحقوت ولا ترجع لعاقله على الجاني ولو زادت الدية عن العصبة اخذت من الموالي فان
 اشعت من عصبة الموالي فان اشعت من موالي الموالي وهكذا الوذات الدية من العاقل اجمع كان الولد
 على الامام ولو زادت العاقل ونوع بالحصى ولو غاب العاقل لم يحضر بها المحرم لو قتل الاب ولده عملا اخذت
 منه الدية بعينه من الوارث فان لم يكن وارث فان الامام ولو كان خطا فالدية على العاقل فهذا خلاصة
 ما اشبهناه في هذا المحرم ونسئل الله تعالى ان يجعل ذلك الوجه خالصا انزوي بحب وبكافة جديده واليه المصير تمت

[illegible]